

مأخره مرجع کتب

۲۸

هناجره کتب الیوم من
مختصره و الذی تحت
محمد بن یحیی القلم ومن
طاب سره و بر سره
افانصوب امره
فصله کل اهل العلم
هنا

چون برادران را
حفظه الله

کتابخانه

بازرسی شد
۳۶ - ۶

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

۱۷۷۸

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب اقتصاد و بهداشت وزیر اکرم

مؤلف

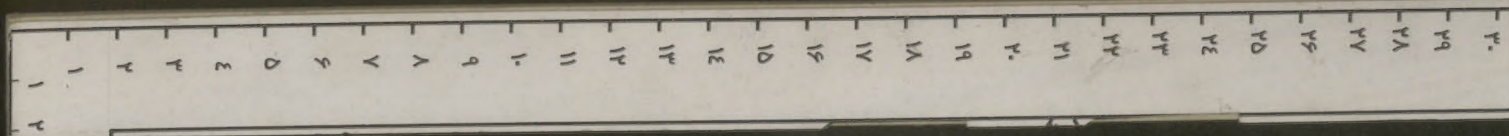
شماره ثبت کتاب

جلد (۳۸) از کتب (۵۵۵) اهدائی
آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی

۳۰۷۳۵

۴۴۴۷

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی
خطی اهدائی
۳۸



۱
۲
۳
۴
۵
۶
۷
۸
۹
۱۰
۱۱
۱۲
۱۳
۱۴
۱۵
۱۶
۱۷
۱۸
۱۹
۲۰
۲۱
۲۲
۲۳
۲۴
۲۵
۲۶
۲۷
۲۸
۲۹
۳۰
۳۱
۳۲
۳۳
۳۴
۳۵
۳۶
۳۷
۳۸
۳۹
۴۰
۴۱
۴۲
۴۳
۴۴
۴۵
۴۶
۴۷
۴۸
۴۹
۵۰
۵۱
۵۲
۵۳
۵۴
۵۵
۵۶
۵۷
۵۸
۵۹
۶۰
۶۱
۶۲
۶۳
۶۴
۶۵
۶۶
۶۷
۶۸
۶۹
۷۰
۷۱
۷۲
۷۳
۷۴
۷۵
۷۶
۷۷
۷۸
۷۹
۸۰
۸۱
۸۲
۸۳
۸۴
۸۵
۸۶
۸۷
۸۸
۸۹
۹۰
۹۱
۹۲
۹۳
۹۴
۹۵
۹۶
۹۷
۹۸
۹۹
۱۰۰

ماهره روح کبریا

۲۸

هنا جواهر کمالی من
مختصری بر عهد و الذی تحت
محمد بن الحنفی القلم و من
اذا تصعب امره
فصله کل اهل العلم اذنا
طالب سیرت بر سر اعلانا

و در این راه هر چه
در این راه هر چه

لکته کمالی

بازرسی شد
۶ - ۳۶

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب: اقتضای و الهادیت فرار انکم

مؤلف: ...

جلد: (۳۸) از کتب (فقه) اهدائی

آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی

شماره ثبت کتاب: ۳۰۷۳۵

۴۴۴

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

خطی اهدائی
۳۸

ماهره روح کبریا

۲۸

هنا جواهر کمالی من
مختصری بر عهد و الذی تحت
محمد بن الحنفی القلم و من
اذا تصعب امره
فصله کل اهل العلم اذنا
طالب سیرت بر سر اعلانا

و در این راه هر چه
در این راه هر چه

لکته کمالی

بازرسی شد
۶ - ۳۶

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب: اقتضای و الهادیت فرار انکم

مؤلف: ...

جلد: (۳۸) از کتب (فقه) اهدائی

آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی

شماره ثبت کتاب: ۳۰۷۳۵

۴۴۴

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

خطی اهدائی
۳۸

بسم الله الرحمن الرحيم
كتاب القضاء الذي هو لغيره كثر بما انتهى اليه من الحكماء والفقهاء
وعلموا به من الحكماء والفقهاء والاشراة والافعال والامام والافعال
قال الله تعالى لا يجدوا حرجا في انفسهم بما قضيت الامامة في حقهم يعقوب
قضا وقضيا اليه ذلك الامام قبل ومنه ايضا الله يقضي بالحكمة في قضيا
عليه الموت اي حتمها وقضى ان لا يعبد الا الله تعالى وقضى
سمواتنا فاقضها انت تاسر فلما قضيت موسى لاجل ايمان الاجل
الامر الذي في استغنيان وان كان يمكن ان يرجع بعضا الى بعض لكن
قيل ويسمى القضاء قضاء لان القاضي يتم الامام الفصل في بعضه
يفرض منه وفيه انه يعنى الحكم الذي لا يما في الصالح او ليس ذلك بل في
كشف اللثام هو فصل الامور لا او فعلا ولا مرسل وبنوا ولا ية الحكم
من له اهلية الفتوى لغيريات القوانين الشرعية على اشياء معينة
البرية باسناد الحقوق واستيفائها المستحق كافي لكشف والتفتيح وكشف
اللثام وغيرها بل في الاول منها نسبتة بغير ذلك اليهم وفي الثاني
ولا تشرعية على الحكم والمصالح العامة من قبل الامام ولعله اولى من الاول
ضرورة اعمية مورد ه من خصوصيات اثبات الحقوق كالحكم بالطلاق

بالطلاق

بالطلاق وهو المار به كرم الولاية ببيان القضاء عن المراتب والمنازل والافعال
وهو من حق من حق الرياسة العامة للفقهاء وخلفاؤه وهو المار والخلقة
في حق من يادادنا جعلنا له خليفة من بعدك في حق من يادادنا جعلنا له خليفة
صبيها قالوا صبيها المؤمنين الذين قد جعلت مجلسا لاجلها الا اني اقصي وقال
المصادرة انما تكون في الامام العالم بالقضاء العادل بين المسلمين
كثيرون وصيها لاجل من مناسبتهم من اهل بيته الذين هم ولاه الامور
المستنبطون وبغير قولهم فان قد جعلت قاضيا وصيا وحاما في حق من يادادنا جعلنا له خليفة
الولاية في الشريعة العامة من كونها من الله تعالى ومنهم هذا وقد ذكر في
واحد ان هو صواب عدم نقض الحكم فيه بالاستيفاء بل يجب على من القضاء
تفتحه وان طالع اجتهاده لم يخالف دليله قطعي وان له ولا ية على كل موطن
عليه مع فقد دليله ومع وجوده في مواضع بل في بعضها انشاء وان يدرى حكم
البيعة ان شهدت عليه والشهود فاما ان شهدت عليه فيلزم من ذلك انما
الشهود فيفرقهم اياها لورجوعها عن الشهادة وهو جليل الحق في كل حال
في الاول فيما اذا كان الدليل القطعي نظيره لم يثبت قطعيه عندنا لفظي
الاول باطلا فاعاد على النهي من جهة كانه يشكك في تفتحه عن القاضي
الاخر يكون غير انزل الله ومن هذا الحق القول بعدم جواز دعه وعدم
وجود تفتحه بمعنى اجزاء حكم الواقع عليه في حق من يادادنا جعلنا له خليفة
تمام الكلام انشاء الله تعالى في ذلك وانما الولاية على الحق عليه فالنظام عدم
المقصد للقضاء وحقوق امر آخر تتبع عبادة المقصد وعلى كل حال في
بين وغيره ان القضاء واجب على الكفاية بل في الرابطة من الحق الخلق فيه

بيننا قال ليرتفع نظام النوع الانساني عليه ولا ان الظلم عن شيم النفوس فلا بد
من حاكم يتصرف من النظام المعلوم وما يترتب عليه من النعمي عن المنكر والكره
بالعرف وفيران ذلك من قاعدة اللطف المتقدمة نصب الامم المتوقفة عليه
نوع الانسان وهو ليس من الواجب الكفاية بالمعنى المصطلح في السياسة الشرعية
على الامم نصبها يستقيم بنظام نوع الانسان كما ان يكون القول بوجوب العدا
الصالح لذلك فيهم وبوجوب فضل القضاء عن المنصوبين له على الكفاية ولعل
ذلك ونحوه مرادهم من الوجوب على الكفاية وان كان في قولهم هو واجب
على الكفاية بعد نفيهم له بالولاية التي قد عرفت معناها في شرحنا في
عدم صلاحيتها بمعنى كونها منصبا من المناصب للانصاف بذلك كما هو واضح
ومن ذلك كله ظهر ان القضاء الذي هو من توالي النبوة كما لا مفر
والرياسة العاقبة في الدين والدنيا غير محتاج لنبوة الى دليل خصوصاً بعد
قوله نعم فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا من جراح
في انفسهم ما قضيت وليهم لتسليمها واذا فرغنا اليك الكتاب انهم يرون ان
ما اريد الله في انما عظم الحق وغير ذلك واما النصيب منهم للقضاء فيعلم
ايهم بل متواتر وعلى كل حال فانظر في صفات القاضي وكيفية الحكم وحكام
الدعوى في الاول في الصفات وليس في بيان القاضي الذي يراد نصبه منهم
البلوغ وكالا العقل والاعيان والعلة في طهارة المولد والعلم والذكورة بلا خلا
اجده في شئ منها بل في ذلك هذه الشرايط عندنا هو جنس وفاق بل كراهه في
في الراي عن غيرهما ايضاً وعن الاربعين في ما عدى الثالث والسادس
والغنية في العلم والعلة ونعم الحق في العلم والذكورة وفي فلا يعقد منصب
القضاء

القضاء لصحة الامارات ولا يحسن ولا ادوار حال جنونه لسلب فعاله وقوا
وكونه اموال عليها فلا يصح ان لهذا المنصب العظيم ومنصب النبوة والحق والصلابة
وهو له الفاعل اما كان النوع من القضاء الا في حق عيسى صريح ولا الكافر لا
ليس له الامانة ولم يحول الله له سبيلا على المؤمنين اذ الاسلام بعلمه ولا على
وكذا غير المؤمن الذي هو كافر في الحجة ايضاً لما عرفت من النص في النعمي
عن المرافعة الحقن انهم بل هو من ضرر رايته في نصبه بل لا يصح لهذا المنصب
الفاقد الاماني فضلاً عن غيره مما هو المعلوم من النعمي والفتوى في قصور
عن مرتبة الولاية على شيم ونحوه فضلاً عن هذا المنصب لطيل ولا يخفى
عليك انه يدخل في ضمن العلة التي قد تقدم البحث فيها في كتاب الصلوة
اشترط الامانة والحفاضة على فعل الواجبات ضرورة عدمها في غير الامم
وقد انك الواجب كما هو واضح وكذا لا يعقد القضاء لولد الزنا مع حقيق
حاله كما لا تنفع امامية ولا شهادة في الاشياء الجلية وغير بناء على فقر
واما على غيره فالهجرة الاخراج المحكي وخوف ما دل على المنع من امامية وشهادة
ان كان وقفاً برحق بل ينفر طبع الناس عنه والا فحق قولهم ماتت دخول
نعم لا مريب في اعتبار العلم وفي الجنون القضاء كغير واحد في الجنة والثناء في
النار فالذي في الجنة رجل عرف الحق فقصي به والذاري في الناس رجل
عرف الحق في النار رجل عرف الحق للناس على جهل واما الذكورة فلها
من الاجماع والنبوة لا يقع فيهم وليتهم امرأة وفي آخر لا تقول المرأة
مؤيداً بقصصها عن المنصب انما لا يليق لها بالسياسة الرجال ودفع الصوت
بينهم وباد المساق موضوع في الغيبة غير ما بل في بعضها التصريح للرجل

لا اقل من الشك والاصل عدم الاذن ومن ذلك يعلم الوحيد في كثير من الشرائع
 كونهم اعلم من غيره بضمير مع حضور وفي ضمن الغيبة المدعى على ما وصل اليه
 عنهم من عبارة الضمير مع فرض الشك فلا يربط في اذ اصل عدم وكذا
 لا يتعد لغير العالم المستقل باهلية الفتوى ولا يكتفي فتوى العلماء ولا خلا
 اجله غير بل في ذلك الاجماع عليه من غير مرقه بين حالتي الاختيار والاصح
 على القول بغير الاجتهاد قلت قد يقال ان المستفاد من الكتاب والسنة
 الحكم بالحق والعدل والقسط من كل مؤمن قال الله ثم ان الله يامركم
 ان تؤدوا الاكافات الى اهلهما واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل يا ايها
 الذين امنوا كونوا قوا ميين بين شهداء بالقسط ولا يجرمنكم شنآن قوم على
 ان لا تعدوا يا ايها الذين امنوا كونوا قوا ميين بالقسط سبها ولو على انفسكم
 او الوالدين والاقربين ان يكون غنيا وفقيرا قال الله اولئك هم الفاسقون
 ان تعدلوا ولو ان تولوا او تفرقوا فاد الله ان الله كان بما تعملون خبير ومفهوم
 قوله ثم ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الفاسقون وفي اخره ثم
 اذ غير ذلك من الايات الكريمة وقال الصادق ع القضاء اربعة ثلثه في
 النار وواحد في الجنة رجل قضى بحسب وهو يعلم فهو في النار ورجل قضى
 بحسب وهو لا يعلم انقضى بحسب فهو في النار ورجل قضى بالحق وهو لا يعلم
 فهو في النار ورجل قضى بالحق وهو يعلم فهو في الجنة وقال علي
 الحكم حكمان حكم الله وحكم الجاهلية فمن اخطأ حكم الله حكم الجاهلية
 وقال ابو جعفر ع الحكم حكمان حكم الله وحكم الجاهلية وقال الله عز وجل
 فمن احسن من الله حكم القوم يوقنون واشهد على زيد بن جهم ثابت لقت
 حكم

حكم في الفرائض بحكم الجاهلية الخيرة الله من النصوص الباعنة بالاعتداد بالاصل
 القطع الدالة على ان المدعى في الحكم بالحق الذي هو عند محمد ع واصل بينه
 وانه لا يثبت اندراج من سمع منهم حكما خاصا مثلا وحكم فيها بين الناس
 وان لم يكن له صفة الاجتهاد والتمسك بل لعل ذلك اوطى من الاحكام
 الشرعية بل قد يقال بان المدعى من كان عنده احكامهم بالاجتهاد الصلي والتمسك
 الصلي وحكم فيها بين الناس كان حكما بالحق والقسط والعدل ثم قد
 يتوقف صحة ذلك على اذ ان عنهم من لقول الصادق ع في جنس سليمان
 خالد اتفقوا الحكومة اثم اقاموا الامام العالم بالقضاء العام في المسلمين
 وقولهم ايضا في جنس سليمان بن خالد استحق من عمار قال لا امر بالحق مني
 الشرح بالشرح قد جليست مجلسا لاجل علي الانبياء وصي بني وشقي ومما
 عساه ليشعر بقوله في نصب علي بن ابي طالب قد جعلته قاضيا حاكما
 وغير ذلك مما يقتضي صحة توقف الحكم وتشرع له عليه على الاذن والنصب
 فتفيد تلك الايات والنصوص بذلك العمل على اذ الامام المعصوم وخو
 ما ليس فيه قضاء وفصل اللهم الا ان يبق باب النصوص والتمسك على الاذن منهم
 لشيعة الممكنتين المتسكنين بجعلهم الحافظين لاحكامهم في الحكم بالحق
 باحكامهم الواصلة اليهم بقطع واجتهاد مع التقليد فك فانهم لعل
 وشيعة المتعلمين وباقي الناس غفلة واما شدة الانكار في النصوص
 على المعصوم عنهم المستفتين عنهم بالحق وقياسهم واستصحابهم وخو
 ذلك من الباطل الذي لا يقوه ولو سلم عدم ما يدك على الاذن فليس في شئ
 من النصوص ما يدك على عدم جواز الاذن لهم في ذلك بل جهم ولا يثبتهم

تفتق ذلك بل قد يدعى ان الموجودين في صفات المتيقن من امرها انما يقع
اليهم قاصرون عن مرتبة الاحتكام وانما يقتضي الناس ما سمعوه في النسخ
قد عوى قصود من علم جمل من الاحكام مشافهة بتقليد الجهد عن التطبيق
عابدا خالية عن الدليل بل قد لا تدركها بل على دعوى القطع بخلافها و
نصيب خصوص الجهد في ذوات الغيبة بناء على ظهورها في خصوص في المقتضى
عدم جواز نصبه لغرض ويكون بناء على ذلك بل لعله الظاهر على اعادة النصيب
العام في كل شئ على وجه يكون له ما لا امام كما هو مقتضى قوله فادخله
حائلا وليا وليا فتم في القضاء وغيره من العبادات ونحوها بل هو
مقتضى قول صاحب الزمان في حله العباد واما الجواهر الواقعة فادخلها
فيها الحد واداء احاديثنا فانهم حجتى عليكم وانا حجة الله عليكم ضرورة كونه
منهم حجتى عليكم في جميع انا حجة الله عليكم الا ما خرج وهو كذا في الاذنة
في الحكم بخصوص ما علمه من الاحكام الخاصة وليس له هذه الرئاسة العامة
في كونه حجة في ذلك بناء على عموم هذه الرئاسة ان الجهد يقتضي
للقضاة بين الناس بفتاواه التي هي جلالة وحلهم فيكون حكمه
حكم مجتهد وحكم مجتهد حكمهم وحكمهم حكم الله نعم شأنه والارادة عليه باد
على الله نعم ولا يخفى وضوح ذلك لدخل من سره بفتوى الباب المجتهد
في العسائل وغيرها بل كما يكون القطعنا خصوصاً مع احتمال ان كثير من
هذه الشرائط العامة لا يخفى على من لاحظ كتبهم العامة وادى الناس من ذلك
شرايط كاد لا يلاحظها استحسن مستقيم او قياس باطل ونحو ذلك وهو العلم
ان المقبول مما ذكره ما يكون موافقا لقصورنا في غير واحد من هذه

الشرط

الشرط المتكفد المقتضى عدم جواز نصب الامام قاصدا يقتضى الحق وان لم يكن مجتهدا
واما دعوى الاجماع التي سمعناها فلم نحققها بل لعل الحق عندنا خلاف ذلك
العام ومن ذلك يظهر لك النظر في جمل ما هو من ادعاء هذا حتى قول المص
في يدخل خبرا ان يكون صادقا ولو طلب حليته الشئ لم يجز نصبه ضرورة
عدم الدليل بالخصوص بل مقتضى ما جاز من مضمون العدالة بحيث لا يحل للناس
غيره وان لا يقتضى الا بما هو ضابط له بكتابة ونحوها اذ لا يخفى عليه حاله ان
هو عليه نسباً بل من كان قضاة اضبط من قضاة غير لو كان كذا في الغلط
او الاستياء ولا يعلم فتقر على وجهه يقع الوثوق بما نرى من انه موثوق له
اعلى القول بعدم نصبه بناء على عدم قبول ما ينقله من فتاواه و
وكذا قوله في هل يشترط عليه في الكتابة في غير مرتبة دخل الى اختصاصه في
الرئاسة العامة في امر من الكتابية في غير ذلك قوله ولا قرين
اشترط على ذلك ما يشترط لغيره من الامور التي لا تيسر لغيره من المحفوظات
من السهو والغلط وغيره من الكتابية بل في ذلك نسبة الى الشئ والكنى
الا صاحب اذ هو كذا في الادليل عليه من الاعتراف بالمرتب الذي ينطبق
على اصولنا بل اطلاق دليل النصيب في ما قبل الغيبة عدمه على انه لا يستلزم
بوضع كاتب بل غير الكتابية من طرق الضبط بل بما عيّن له اليانعة لا يقتضي
الانقضاء للمادة وان استعملت الشرائط لما عرفت من سابقا من الشرائط
وكذا قوله في انقضاء قضاء الاعلى شره وخلافه اظهره كما في ذلك ان لا
لافتقاره الى القيمة بين الخصوم ومقتضى ذلك مع المعنى لا فيما قبل ومضى
شعيب على تسليمه ليس بجهد في شرعنا ولا على القاضي غير المتني كالجواب
النبوة بالعبادة اذ هو انهم كاشف مخالف لما عرفت فخير اعتناء

على اصولنا ويكون رفعه موضع معتزلا وبغيره اذ طرق التمسك غير مختص في الدبر
 واما الاحتجاج المأخذ لك كما هو واضح وعلى كل حال فهل يشهد الحجة قال في
 كتابهم بل في الاستدلال لا اكثر لقصور العبد عن هذا المنصب العظيم واستغنى
 ذو حقوق المولى ولا ترجع ان لا يشهد بها لما عرفت بل اطلاق دليل
 فإيب الغيبة يقتضي خلافه في الضرر اذن المولى في ذلك فلا يستغنى
 لوقت ولا يخفى عليه بعد ما ذكرناه الحكم في كثير من الشرايط المذكورة
 في كتاب العامة التي لم يذكرها الا صاحب كالتطيق فلا يصح قضاء الاخر من
 والسمع فلا يصح قضاء للاصم وغير ذلك مما ليس في ادلتنا ما يستدل به ثم
 ذكر بعض فاضل المتأخرين ان كل ما شك في اشتراطه في ذلك فاصالة
 عدم شرطه الاخر وعونها يقتضيه ولكن فيراد ان كان المراد اعتبارا في فإيب
 الغيبة فلا ريب في انقطاعه باطلا في دليله او عموما ومع فرضه في ذلك
 على وجه لا يتناوله الاطلاق في المذهب فلا ريب في ان الاصل يقتضي
 عدم وقوع الاذن في هذا الحال مضافا الى ان مقتضى دعوى ولا يتروك
 الحكومت له فهو مسلط عليها كسلطان الملائكة على ملائكتهم جواز ذلك كما
 هو واضح هنا وقد يظهر عند اعتبار جميع هذه الشرايط في الفتوى
 ايضا وهو مبنى على خصا دليل تجوزها بدليل قبول الحكم فيعتبر فيها
 ما يعتبر فيه لكن لا يخفى عليك ما فيه ضرورة منع اختصاص دليلها في
 ذلك بل هو العقل بعد كون الفتوى الصريحة مما انزل الله وعلى القسط
 والعدل والحق وغير ذلك مما وجب على الناس قبوله عقلا ونفعا لجميع
 ما دل على كونه بالعرف في ولاخذ بما انزل والقيام بالعدل والعلية
 وان فقد شرطه مسبب القضاء بعدم الكتاب مثلا او بالعلی وبالذات

او غير ذلك

او غير ذلك مما لا مدخل له لاندراج فتواه فيما عرفت قطعا كما هو واضح بادق التفات
 ومن هنا كانت شرايط الفتوى غير شرايط القضاء كما لا يخفى مما ذكرنا على كل حال
 كتبها بناء في الاصول والفرع على ما ذكرنا بطلان فتاوى قبول الفتوى في ذلك
 في العدل والحق والقسط ونحو ذلك الاحتجاج المأخذ من الامام بل الكتاب
 والسننة بل والعقل مطابقا على وجوب الاحتجاج بها في دليل التمسك
 القضاء نعم قد يستفاد من دليل الثاني ان الفتوى بكل الواقعة المحصورة
 من الحق ومما انزل الله ومن حكمه بالحق والعدل والقسط ونحو ذلك فتوى
 التلازم بين كون الحكم بالخصوصية وكل ما بين كون الحكم الشرعي في كل تلك
 الخصوصية الذي هو فتوى المجتهد ذلك وبذلك طريق دليل التمسك بجميع
 ما في الكتاب والسننة من الاخر بالاحول ما انزل الله ثم والقيام بالقسط والعدل
 ونحو ذلك واختلاف المجتهدين بسبب اختلاف المعانيير الشرعية التي قررها صاحب
 الشرح لمعرفتنا الاحكام غير قاطعة في كون الجميع مما انزل الله نعم شأنه فان
 الطريق لا يتناوله في قطعية الحكم كما هو مقتضى قوله فكيف كان فصلا مسائل لا خلاف
 عندنا بالاجماع عليه بقرينة عليه في الشرايط في ثبوت الملائكة للقضاء ونوابه اذن
 الامام ثم ذلك لما عرفت من ان منصب الحكم مقرر في قلنا استغنى اهل البيت
 لم تثبت ولا ينكر ولم يفتى حكمه نعم قد ذكر غير واحد من اصحاب بل لم يذكر احديه
 خلافا بل ظاهر بعضهم وصريح اخر الاجماع عليه لثبوت الشرايط الخاصة بواحد من الرعية
 فترا فاما الذي لم يثبت حكمه وان لا يشهد بها رضاها بعد الحكم منه وان كان هذا
 قاض مقصود بل وان كان امام بالاختلاف اجبه في شئ من ذلك عندنا في
 في بعض كتب اصحابنا الاجماع عليه وهو المذهب في دليل ان ثم وهذه المسئلة

لما ذكره الخاصة ذكرها العامة في فصول كتبه الخاصة على محذور عيكم
 الحكما جعله غير القاضى وهل حكمه بينهم اعتناء قولنا اظهرها عند
 الجمهور نعم واما القاضى الامام والفضل فيهما المني وقيل القوان عند
 الاموال فقط فاما النكاح واللعان والعتق وحل القذف
 وغيرها فلا يجوز فيها الحكم قطعا والمذهب طرما القولي في جميع
 قطع الاكثرون ويجوز في حد والدلالة على المذهب في ذلك في طائفة
 معينة وفي بيت وشيخ ما يقتضي فيها بعضهم المذهب في خلاف فيها
 وليس في قول القوان في الحكم في حقوق الادبيين مخصوصا
 بما اذا لم يعلم يكون في البلد قاض فان لم يكن وجب لهما ان كان
 قاضا والا فليؤخر قطعا والمذهب طرما في حاله فاذ اجوزنا
 الحكم بشرط في الحكم صفات القاضى ولا يتفق حكمه الا على من رضى
 حكمه حتى لا يضرب دية الخطاء على العاقلة اذ لم يرضوا بحكمه ولا يرضى
 رضا العقل القائل وقيل يكفي في العاقلة تسع له والصلح الاول
 قال في بعض الحلاف مخصوص بقولنا تجب الدية على طائفة من خلق العاقلة
 فان قلنا يجب عليها العلام لم يصح عليهم الا برضاهم قطعا وهذا هو
 قال لترضى واما بشرط رضاهما المتكاملين اذ لم يكون احدهما القاضى
 نفسه فان كان ههنا بشرط رضاهما الاخير فغير اختلا في نفس والمذهب
 ان لا يشترط ولكن ههنا مبنيا على جواز الاستقلال في جاز والمذهب
 تأييد القاضى قال في بشرط على احد الوجهين كون المتكاملين جميعا
 للحكم اذ عيكم الكمال احدهما فان كان احدهما ابنا واباه لم يكن وليا
 للحكم

الحكم الجعبي بل غاية الاثبات والحكم وقيل يجب هو شاهد وهل يلزم حكمه في
 الحكم حكم القاضى ام لا يميزه الا برضاهما بعد الحكم فيه فقولنا وفي وجه
 اظهرها الاول ومضى جميع احدهما قبل الحكم اصنع الحكم حتى اذا اقام المدعى
 البينة شهادته فقال المدعى عليه عن تلك لم يكن هذا لان عيكم وقال في
 ادعاء المدعى عليه بالحق فخرج في تكذيبه من الرجوع وجهان في وجهان المذهب
 الاول ان عيكم له بما ذكره في كتبه مما هو مضي على استحسان او قبحا او مضا
 منسلة او من واثير غير ثابتة عندنا عن النبي صلى الله عليه وسلم من حكم بغير اثنين فترضا
 ثم بعد فليست عند الله نعم فان ذلك ولو لم يكن حكمه اعتبارا وان لم
 كان لهذا المحذور معنى والظاهر ان الحق في حق فعله لا على عدم المدول
 لان التمسيد المحذور على عدم المدول بل على ان العلة عدم عدله ولو
 لم يكن حيا فان كان المحذور بالاعمال وفي غيره ان الاستدلال في حق ولا يتم
 لم عيكم بما اقر الله وغيرهما وفي الكتاب والسنة او على هذا الاستدلال
 على مشروعية ما في كشف اللثام ونحوه في البينة وعاد على الامر بالمعروف
 لكن قد عرفت تفصيل ذلك المعنى باذن الامام لان الحكم قد له ودعوى ان
 المستبعد احصوا حكم واقعة مخصوصة رضاهما المتكاملين فيها عيكم وحكما
 لا فيه مناف ظاهر الدليل ان الله عز وجل يقول نعم فلا يملكه الا بقرينة
 حتى يحكموا فيما بينهم وبالاقرار فيهما بقينا في عقوبة الما لله ورسوله
 او طاعة امرهم الذين هم الاثمة صلوات الله وسلامه عليهم فانهم ادعى
 باستنابهم من غيرهم ومضى في تأييد البينة هنا في حق موضوعه الذي
 هو فقد اذن له كما هو واضح والدلالة الامر بالمعروف ولا تقضى الحكمة في

حكم اولهم ولو سلم عدم ذلك لقرع على ذلك فاقصاه الحاق هذا الزمان المسمى بـ
الصادق في زمن النبي صلى الله عليه وآله وخلفه في تصور قاضي الحكم وبها اصل بقوله في
من العمية بالمراد على المصنوع مع وجود الاصل بناء على انفسه في النكاح
دونه لكن يستعمل في التحقيق نصب الجميع وبالجملة فقد ظهر لك بالتمام في جميع
ما ذكرناه انحصار دليل شرعية الحكم بالاصحاب المدعى وهو جهة على من يبيح طلاقه
واطلاقة تلك الادلة الزناد المقتضى باسبغته عن اعتبار اذ ان الامام عن مطلق
الحكومة ينفع من رتب عظيم لا يخفى قاضي الحكم كما اوضحنا في اول البحث
وحصول ما قلناه ذلك من المأذون فيه ولو لا دعوى الجماع لا مطلق النفس
باستقامة نفوذ العلم بالعدل والذي هو حكم الامام عن جميع شيعته قال ابو بصير
قلت لا بد جعفر بن عبد الله عن قول الله تم في كتابه ولا تملكون فقال يا ابا عبد الله
ان الله تم فقدم ان في الامور حكما يجوز وان ما انا من حكم الامور ولكنه
على حكم اصل الجور يا ابا عبد الله لو كان على رجل حق فدعوه الى حكم حكاه
اهل العدل فاني عليك الا ان ترافعه الى حكم اصل الجور بقصود له الحكم من
المطاعون وهو قول الله تم الحق الى الذين ان ارضوا كما ايضا في غير اخر اى رجل
كان بينه وبين اخيه مارة في حق فدعاها الى رجل عن اخوانهم في بيته
وبينه فاني لا ارا فاعه المصلحة كان بميلة الذين قال الله تم ان تراضوا على
الذين اتهم في الاخر قلت لا في عبد الله ثم قال يا ابا بصير الرجلين من اصحابنا
في الشيء فيترضان رجل منا فقال ليس هو ذلك اغناهوا الذي في الاخر الذي في
بالسيف والسوط الى غير ذلك عن النصوص الظاهرة والعريضة في الاخر في الحكم
بالحق والعدل وهو الذي عندهم وشيعتهم اجمع نواب شيعته في ذلك الى العلم

على الحكم بين الناس حكمهم فلا حظ وقابل جدا كما كان الحال في الزمان على المشي وغيرهم
الخير من اهل الاحكام والفقهاء اعلم وكثير كان فيهم من حضور الامام كالحق هذا الزمان
يبلغ مقامه العظيم من قضاة اهل البيت الحامس للصفات المشرفة في القسوة
والفكر في كماله وبعين الخبير في خلاف اجده فينبذ الاجماع بقضية
القول في عبد الله فحينئذ تجد ايامك ان يحكم بعض بعض اهل الجوس
وكلما نظرت في خبرك علم شيئا من قضاة انا في جعله بينك في قضاة في جعله
قضاة فيكم كوا الير ومقبول من خطه سئل ابا عبد الله عن رجل من اصحاب
يكون بينه ما منتهى دين او ميراث فقال انا الى السلطان والى القضاة ^{عنه} ^{عنه}
ذلك فقال من يحكم الى الطوائف حكم عبيده فانما انا حجة الله وان كان حقه
ثابتا لا نراخذ حكم الظالمين وقد امر ان يرفع في كل كيف يصنعان قال نعم
المن كان هناك قدر من حديثنا ونظر في حالنا وصلاحنا وعرفنا احكامنا
فارضا به حالنا فان قد جعلت ^{عليك} حالنا فانما حكم عبيدنا فلم يقبل منه فانما يحكم
الله استخف عنا اذ ارادوا علينا اذ ادعى الله وصر على جد الشريعة والله
قال فان كان كل واحد خيرا رجلا من اصحابنا فحينئذ يكون الزناظر في ^{حجته}
حقها واختلفا فيما احكاما ولاهما اختلفا في حديثكم فقال لي الحكم انا احكاما
واضعها واصدقها في الحديث واومرها ولا يلفظ الى ما يحكم به الا ان قال
فقلت فانما عدلان من حيث عند اصحابنا لا يفضل واحد على صاحبه قال
فقال ينظر الى ان من رايهم غلب في ذلك الذي حكم به الى ما يحكم به عند اصحابك
فيكون من حكمنا ويرك الشاذ الذي ليس بشيخه عند اصحابك فانما ^{العلم}
لا يرضي وانما الامور تنفذ امر من رضى رضى فيستمر امر من عند الحق وامر

اشكال لكن مقتضى الجبر والتعويض وكان فترتيهما في الدين والمعنى باحتياط
 الاول لان في التخيير والفرق بين الدينين بحكم خلاف المعنى وفيه
 الجبر وان كان انما فيه لكن لا في تخيير الدين بعد حتم كونه حقا على ان
 صدر احد الطرفين المماثل في الدينين او جهات فلا يدعى على الجبر على الام
 من ذلك النوع على معنى انه اصل ثبوت الاستحقاق في الدينين والمعنى قد
 يحكم الباطل لا انها ثابتان بالحكم الحق واخذوا بحكم الظاهر مع
 احتمال التوام الحرة فيها ايضا في ذلك لكن على معنى حرمة المعصية فيكون
 بحكم السمت في الام ولو باعتبار المعصية والله العالم
 قول القضاة
 من لم القضاء كالنهي والامم مستحقين في نفسهم بالقيام ليشاطر لعظم القوة
 المترتبة عليه المعلوم رجحانها عقلا ونقلا ولذا قوله الحق في غيره من الاشياء
 لكن خطر عظيم في الجبرين جعل قاضيا فقد خرج بغير شك من قبل هذا الذبح
 قال تاجرتهم وانرجاه بالاعراض الحق فيهم المعتبر فيكون من شدة الحسنة ما يتفق
 ان لم يقضوا بين اثنين في صرح قط وان خاديس شكلت الملائكة نعم شدة
 فقال لها اسكني ان موضع القضاء اشد حلا منك وغير ذلك مما صار سببا
 جاعلا على احوالنا بينين وغيرهم وغيره ولكن جوده على اولوية ترك الجبر
 من نفس القضاء ليشاطر كما انه يحرم على من علم بفسادها ووجوب توف
 القضاء مقدرة للامر بالاعرف والنهي عن المنكر والقيام منه بالقسط ولكن
 وجوبه يكون على الكفاية ليعوم الخطابات المعلوم اذ لا حصوله فيهم
 لا من صباه فيفسد ولو جعهم نعم قد يسمى في ذلك اعضاءا وليست مقتضى
 لتعين الامام لراية غير ذلك مما لا ينافي في وجوبه الذي هو هذا الخطابات

الشرعية

الشرعية كما في ظاهره ولا ينافي ذلك مقتضى حتم على الامام من نحو ما تقدم
 في نحو مثل الميت الذي هو كذا في وجوبه مقتضى حتم على ذلك العقل هذا ولكن
 في ذلك ان حكم الامم باستيفاء ما يروى في تفسيره على طلبه من الامام من ايامه بد
 اذا كان من اهلها او على فعله لا صلا في حال الغيبة حيث لا يتوقف على اذنه في
 في الاجتناب من وجوبه فان ذلك هو على قدر الكفاية وسقط بفعله عن الباقي
 واما الاو فمقتضى ما ذكره في الصورة الثمنا وكذا انما مرها في الدين
 ولم يوجب سوا واحد تعين ولو وجد غيره فلا استصحاب بغيره لولا ان نظر
 من حيث الخطر وعظم الثواب لاسم والا فرب يكون من يشق من نفسه القيام
 وبدون غيره ولو لم يولم الامام من الطلب في استيفاء ما يروى بعد السعد عليها
 اجود هذا ذلك مع التوفيق وتعمده في كشف اللثام قال في سبب التوفيق على
 الاعيان الا ان وجب عليه عين الانداز من غوب عقلا ومثما ووضوح
 فقال واستحب اذ لا يتولى عقلا فلا ينافي ما ذكرناه من انه واجب كفاية
 في ان التما في بيدها فانه ضرورة تتبعها القول والنقص وعونها ما هو مقتضى
 لفعل القضاء في فرض كون وجوبه كفاية لكون مقتضى ترك نعم قد ينافي
 لو فرض تكليفهم فيقوم بما لكفاية من الناس بها امكوع القول بسقوط
 في على الباقيين ولا يكفي في السقوط بنفسه وجود الغير من دون تلبس
 كافي غير المقام امكن الكلام في الدليل على الاستصحاب في اخلاص على رجحان
 محصيل مقتضى القضاء لنفسه وانما حان ان كان فهو ليس لا مقتضى
 للقضاء الشرعية فيكون واجبا كفاية ولا يبرر بها خدمات النفس فيه ولا يستعد
 له لا يقتضي فعلا المتوقف عليها استيفاء الباقي من هذا النوع

عن العبد المصغر لعدم تأهيله لوفرة الفضل من غيره ومن ان الذي يقول العلم
 اقوى من غيره بعد اذ احوال المشتبه بالنسبة الى المفضل كالادلة بالنسبة الى المفضل
 في وجوب اتباع المراجع والخبر عن حنظلة وغيره المتقدمة سابقا الخ
 بالتقاضي وتلك الاصلها بالقبول وعلى الهاية بعد اعراضهم عن الامام يعني
 جهة عندنا ونصرف الفضل على بشهادة اهل الخبرة كنهض اصل الاصل والى
 مع ذلك كله فالوجوب عند المصالح ان كان خلافا كان يحجب نظر الامام الذي يقضي
 وفيه انما فائده مع قرينة من اطلاقه على احكامه لا مع نفع عند على ولا يعلم
 هو وقايد وقرينة المسئلة اعلم في الاول على ان اصل فرضها فيما ذكرنا من ان
 ضرورة كونه اعلم بما يفعل مع حصوله انما الكلام في ثواب الحقيقة بالنسبة الى
 المرافعة الى المفضل اعلم وتقليد مع العلم بالادلة وعدمه وانظروا الى
 الاطلاق ادلة المصنف لمقتضى جهة الجميع على جميع الناس والسير المستمرة في
 الاقامة والاستفتاء منهم مع تفاوتهم في التفسير ودعوى المرجحان بطلان الفضل
 يدعيها مع اعلان بعضها في كثير من الاثر المعتبر المفضل فيها في زمانه
 الفضل في الاثر من السالف بغيرها انما لا يدل عقلا ولا نقلا في وجوب العمل
 المرجحان في حصول المسئلة اذ لعل المرجحان في اصل شرعية الرجوع الى المفضل
 اذا كان الظن في حصول المسئلة يقوى الفاضل اقوى مع قرينة عدم
 المانع عقلا فاطلاق ادلة المصنف على القول حكمه في حصول الواقعة المستلزم
 جهة ظنه في حكمها وانتم الحق والسطح والعلم وما انزل الله ونحوها المرجحان
 تقليد ايضا والنصوص السابقة في المنازعة في حق وقد حكى في امرها
 دفعتمكم كل واحدكم لكل واحدكم ولا وجه للخبر هذا لان اصل المرافعة والتقليد

نحوه

صريح تحقيق فضل الرجوع بقوله احدهما انفاً التقوى على ذلك وان لم يسلح حكم
 على انها حكم الظن فليس على المراجع الحكم في كل المسئلة بالمرجحات التي ذكرها
 وقال انهم من غير فضلها اجمع يقف حتى الامام وهذا غير اصل الخبر في الشرع
 والتقليد المستفاد من اطلاق ادلة المصنف المعصود بالعمل في جميع احوالها
 والاعتماد على العمل اصلها في المفضل وكونه منصوباً بحجج على نفسه
 بحجج فيقول المفضل من انطوائها التي لا ينفي الوضوح وبها خصوصاً بعد
 ملاحظه حصول المصنف لظاهره في نصب الجميع الموصوفين بالوصف
 لا الفضل منهم والا توجب لقول المصنف الى الفضل منهم لاجل منكم لا هو
 واضح واضح تأمل في ذلك علم ان نسوة الرجوع اجبر على غير من المرافعة
 استدلاله او التعليل لك مع العلم بالادلة وعدمه وهو الغريب اعتماداً على
 عليها في اثبات هذا المطلب حتى ان بعضا من جعل مقتضاها ذلك العلم
 بالخلاف الذي هو جماعة من الاصوليين من جعله اجماعاً على نقد غيره من مقتضى
 الى التفسير في المسئلة بذلك بل ذلك واغرب من ذلك الاستدلال
 الاجماع الحكمي عن المرافعة في ظاهر الزبيرة واتج في ظاهر جواشي الجهادي
 من منع على وجوب التراجع اقبال الى الفضل وتقليد بل بظاهر من
 ان المفضل لا ولاية له اص مع وجود الفضل ضرورة عدم اجماع نافع
 في امثال هذه المسائل بل لعله بالعكس فان الامنة مع وجودهم كانوا
 الناس بالرجوع الى صاحبهم من ذمارة في عهد بن مسلم والجمهور وغيرهم
 ومسألة الله كان يقول للقضاء بعض اصحابه مع حصول امر المؤمنين
 الذي صوابها قال في الدين ومن لو حصل الامام في تبعته وعلم الله

فقد ورد الحكم الى غير ما اجماعا على ان لم يتحقق الاجماع على التمام واما ما
 مبنى على مسئلة تفصيل المقتضى الامارة العقلية مع وجود الاصل
 هو غير ما نحن فيه ضرورة اننا على قبح ترجيح المرجوح على المرجح
 فلا يصح ما ادعى من اننا نراجع وجود الاصل ولا مدخله للمسئلة
 فيما نحن فيه قطعا ونظري والله اعلم الشبهة كبرها الناس في هذه المسئلة
 ولا يخفى عليك اننا قد جلدنا للتوسعة في غير من في جوارح المرجوح
 رواية احاديثهم وفقههم وشعرهم وادعائهم وتوافق تلك المسئلة بوجود
 الوجوه كما هو واضح باذعان بل حضور ما سئل ان كان ما في عقله النقل
 يقتضيه فغيره في مقبضه والتمساق المير في عقليته مع العلم بالخلاف في غيره
 نعم لو فرض ان المتخاصمين قد حكموا بصلح فلهذا في امره فاختلف
 الحكم الصادر عنهم في ذلك في المباحات المذكورة ودعوا على خصمهم في
 الترجيح في اصل المرافعة وفي التقليد ابتداء مع العلم بالخلاف في غير
 كل المنة اذا اذن الامام في الاستخاء مع مطلق او على وجه خاص
 عند نفسه او على الامام جائز ولو منع غيره لم يحرف وان صعب عليه القيام
 بما فوض اليه لسعة بلا خلاف في شيء مما ذكر بل ولا اشكال في كون
 حق له فهو مسلط عليها تسلط المالك على ملكه من غير فرق على الاستخاء
 لذل لسعة التولية ولا لكونه لكونه للتوكيل ومع اطلاق التولية نظرا
 كان هناك امانة تلك على الاذن في ذلك مثل سعة التولية التي تعطى
 اليه لئلا يصح ما كان استخاءه لشهادة الحال بالاذن فيها وهل يختلف
 في القدر ان يدين على ما يمكن القيام به او في الكل وجهان فقد في
 توكيل

توكيل التوكيل ولا تكن هذا امانة فلا يجوز الاستخاء استنادا الى ان الحكم
 موقوف على اذن والفرق في جعلها له وادعائه على خصمه سمعته في التوكيل
 بخلاف الاول الذي قد عرفت شهادته الى الحال بالاذن لكونه على وجه
 الشبهة عننا ومن الامام كاستخاء في التوكيل وان كان ادعائه الاول اللهم
 الا انه يفرق بين القيام وبين التوكيل فيحق التولية في غيرهما وما يرد
 واقتران بل هو منسب الى العقبة المستأن في الكيفية ليس له حضور في كون
 له التوكيل مع الاطلاق لكونه في ذلك بعد ان احتمل مسئلة له باذنه طرف
 المصالح العامة فيمكن من الاستخاء كالا مام ولا يرد في نظر الدعوى
 الاستخاء بقرائن ويصعد ولا يذنه بقرائن المرافعة واقفا في نظر هذه
 العقضاء فيقتصر لا مع وفيه ان الدليل ما عرفت ان ادعائه مع العقبة
 للمقتضى في ذي المحض من يدعي معنى التوكيل بخلاف التعبد في ذي
 العقبة فالمراد من ذلك ولا يرد حقيقة في جعله عليه من المرافعة الله في
 التفصيل في الشيء ان يكون على معنى التوكيل فلهذا الاستخاء في الايمان
 بين ان يكون على معنى التولية فيكون كالتولية فيكون دعوى عدم جواز التعبد
 بالمعنى الثاني لتماما تركونه الحكومة عن الله لا مام ضرورة عدم صلاحية التعبد
 ولا يرد في ادعائه واقفا من التوكيل في غير العقبة لكونه المطلق يدعيها ذلك
 هو ما لا بد له من فلا مفاة بين كون الحكومة له وبين توليته غير على حسب
 ولا يرد الا بواله والذين جازها انما هي الغير بما لو صارت فلا يرد
 ان التحقيق ان التعبد ليعقبا يقع على الوجهين وان كانا معا على الاستخاء
 الا انها بالمعنى الثاني استخاء بقرائن هو التولية في غير العقبة لكونها في

قبل ذلك ان الاشياء لا يجوز له اذن المرفق لا يرد في دعوى فلهذا
 لرا حذا الدعوى عنه كغيره من الواجبات والتمساق ان عدم ضرورة
 بالوجوب عن كونهم المصالح التي يوضح المرفق عليها وان في
 كالجواز فيكون الاخر في من بيت المام اسباب القيام بمصلحة
 المسلمين سواء كانت واجبة لا وسفا كان المام حتما اجمالا ولكن الاستخاء
 عدم حلو ذلك من الاشكال لعدم الدليل وانما المسلم الامر في كل حال
 اليه ولو بسبب القيام بالمصلحة والمصلحة من التكليف يقتضي عليه ذلك
 ام لا وليس هو في الحقيقة هو من ماله في بيت المام بعد المام
 سيما القاموس مصالح المسلمين الذين عينهم القيام بذلك في التكليف
 للعلماء هذا طريق الامر ان المام اذن الجعل من المالكين فلهذا
 وقد ذكرنا التحقيق في غير المالكين ان لا يجوز مطلقا ولكن قال المصنف
 هذا الوجه التفسير بين من لم يتعين عليه وكان مقتضى المير في
 غيره فيكون في الاول دون الثاني وان كان الاول الاستخاء ايقن
 وان ذلك انما من بقوله في عدم التعيين وحصول الضرر في
 جوارح الا انه ايقن وان كانت عبادته قامة التولية والعمل
 في ذلك اقتضاء عدم انما يقتضي الوضعية الدينية في العمل
 والتمساق في عقلة ومشرع بل ان كان في تكليف بالانطلاق
 في بعض احواله وفيه ان ذلك انما يقتضي جوارحه حتى في التعيين
 لا وجوب له في دفع الضرر للناس من شركه السوء على ضرورة
 المرفق والصبر على الجوع واجتهاد بل قد يناقش في اصل ذلك بان

العقضاء

التقضاء ان كان مما يقبل الدعوى باجامة او اجزاء وان لم يكن حتما المالك
 والامير وان كان حتما جازية عدم اقتضاء الحاشية انتقال الموضع وتقدم
 التحقيق في المالكين وفي ذلك على تقدير جوارحه بوجوه في جوارحه تخصيصا
 بدلا وجعل على المدعى والتشديد على المدعى من الشك في اقامة العمل والمنفعة
 حاصلة فعلى الاول هو عليها وعلى الثاني يجب على المحكوم له وعلى المدعي وفيه ان
 هذه الوجوه لا تأتي بعد من كون دفع العمل عنه معاملة ضرورة تعيينه
 وقتت بعد من لو قلنا بوجوب دفع ذلك فهو عاينه شرعا ان كان خيرا عنه
 الاحتالات هذا كل في القاصور اما الشاهد فلا يجوز له اخذ الاجرة على امانها
 لا لتعين الا امانة عليه مع تمكن بل للوجوب عليه ان كان كفايا وفي هذا
 الاحتياط على ما عرفت في ذلك عدم جوارحه اخذها له مع ما عرفت في ذلك نعم لو
 احتاج السوء الى معونة في سفر جاز له اخذها لانه الواجب الاقامة كما
 قلت عليه لا يرد لا السوء مع انراستلحق في ذلك اليه بان السوء عقدته
 الواجب له مطلق فيكون له ايضا واجبا كاصلة ولكن قد يرد في ظهوره الا انه في
 وجوبه بذلك لا مالا الحيل في تعيينه على قدر الحاجة لا كان عليه بل لا يرد
 وقد تقدم من ان المالكين لا يرد في تعيين المالكين في غير ذلك فلهذا اشكال في
 ان يجوز للمؤمنين والفقراء والفقراء في المير في غير ذلك فلهذا اشكال في
 ان يجوز للمؤمنين والفقراء والفقراء في المير في غير ذلك فلهذا اشكال في
 ان يجوز للمؤمنين والفقراء والفقراء في المير في غير ذلك فلهذا اشكال في
 ان يجوز للمؤمنين والفقراء والفقراء في المير في غير ذلك فلهذا اشكال في

مثل بشي الغيبة كما هو واضح يا ذوقا مل ولا يخفى عليك ما يتفرع عن ذلك ولا
ما يتفرع على الاستقامة بعدا عن الامام التي قد مر ذكرها في وجيل الوكيل
وعلى حال الخيف من الاستخلاف للقضاء فلا ريب في انه لم يجز فيه ايقية
في المسئلة لاصول ضرورة كونها منصوبين له فلا بد من كونهم يجتهد بناء على
اعلماء في القضاء ولم في ذلك الا ان يقولوا ان الامام خاصا لا يتفرع على
الاجتهاد كما في الغيبة ونقلوا اليه وفي الخلف بعد ان سيع الحكم المعتبر
دون الحكم فيكون العلم بشي ابط ذلك قال ومن هذا يظهر ان المجتهد في حال
الغيبة لا يمكن بقوله احد الحكم بين الناس بمثل لان الذي اراد كان مجتهدا
كان اصلا كالاستنباط علم قلنا بغير حرج حيث لا يشترط الاضعية ونقد
الموصول الى الفضل وان كان مقدر لا يفتي حكمه مطلقا وانما يتصور ذلك
في النقص المصوب من قبل الامام استنادا بجتهاد غير مصوب قلته قد
يقا ان لم يكن اجماع ما في في التوكيد في انشاء صبيحة في قول حكمت على
عواشاء صبيحة المطلقة الذي هو يبعد عن اخذ بالساق فان عوارث
الحكاية سفي ونا ولهم بل لعل شمولها لغير ذلك اولى في شمولها لجماع
البيعة والمخالفين بحق مما كان قد يقا ان لم يكن اجماع مجوزا في عملية الحكم
للمقلد على ان الحكم بقوله مثلا لما مر في ساقا من ان الامور
السالمة في المعاملة وخصا في المصيبة في من الغيبة بالمجتهد بناء على
ظهور دليل في ذلك لا يقتضي عدم جواز بقوله هذا المصوب على ان لا
وانه حجة في الامام على الناس كما ان الامام حجة الله عليهم بل قد عرف
كثيرا وبالمثل لعل في الدليل ان حجة على حجة فلهذا استنادا له وله

تَوَلَّيْتُ

تولية الحكم فقط واه الحق على كل من له قسط وحكم في الشرائع لله تعالى
البر سابقا ولاحقا على كل من له حق في الشرائع على كل من له حق في الحكم
على الحكم بين الناس ببقائه على وجهه على كل من له حق في الحكم
فقد كان على اجماع عالمي في السلفية المعاصرة في السلفية على تقدير
المستفيضة الا ان الانصاف في عدم تحققة عدم حقيقة ان السلف في
المستفيضة في العلية في الحكم في تقديره في تقديره في تقديره في
كاتبه في تقديره في تقديره في تقديره في تقديره في تقديره في
الشرط ان الحكم في تقديره في تقديره في تقديره في تقديره في تقديره في
والله اعلم بالصواب في تقديره في تقديره في تقديره في تقديره في تقديره في

فالأدلة خلاصة لبعضها البعض ثبوت الحلال وغيره من فالتحقق ما ثبت
ولا نافية ما في بعضه من وجه الحق والحقا بالبيانات اذهوى قليل
العام والخاص بعد فرض قيام الدليل على جديته مع احتمال كون المراد ان بعض
خلاف الشياء فان المعبر منه قوله لا يتحقق في غلب الموضوعات خصوصاً اذا كان
المراد شياء الحكم الذي هو معنى التصديق كان يقول ويدبر عن مثل الاطلاق
الذي هو معنى ذلك وفرض واقع فيما لا اولى اليه من غيره بكونه من غير
العلم فيما ذكرنا يظهر من كلام الاصحاب من المتشاورين لا يضر في العلم ان
هو عدم دليله من بعضه فيما العلم في ولكن ينبغي التوجه في بعض
المخصوصة ضرورة عدم الفرق بينهما وبين غيره بعد جعل العلم المراد
العالم وكيف لان قولهم يستغنى عن البعد موضع كفاية عن موضع عقد القضا
له فلا يحصل شياءه واخبره من الاستدلال الامام احقارة لمصلحة العلم او
مخوذلك استدلال الامام او من نصب الامام على ولايته شأه من حديثه
ما عهد اليه وسيجاء معه ليهتدوا بالاكابر بل عدم اعتبار حكمه في حجة
البينة وكان ولو في مثل تلك الاوليات او القاضية الاول اذا علمه على
ثبوت وكفاية الثالث عند عظم بناء على جواز نقل التعليق في العمل كاصح به
في عدم جواز فيها تعليقه على ثبوت الدلائل المعقولة وان قال في ذلك ان
قوله اصحاب وقد علم سلطان الحكاية المعلقة على اصناف حال في البينة
ومن ثم قال في نس وفي جواز نقل العمل وجهه ضعيف وفيما ذكره في فاج
بني الوطالة التي هي مقدور الحق والحق في التعليق المتأني لما دال
من شياءه وبين المقوم الذي هو المناسب فهو قول فلان امر ان مات فلا

اشرف

أو من غير ما نحن فيه وهو هذا اجازة في عالم بحرف الوطاة لا الشف في الغيبة
 لم يحسنه وفيما لم ينطق قد عرفت جوانبه في الوعاية التي هي من الوكالات
 فلا حظ في قائل وعلى حال فلما يجب على اصل الوكالات قبول دعواه وان لم يكن
 من غير ما نحن فيه مع عدم البينة والتمثيل وان شهدت له الامارات التي تجعل في
 دليل على مثل ذلك عالم يحصل اليقين بها فان ليس وراء العلم في شيء كافي
 ذلك من الذي لا شك هو واضح والله العالم
 قاضي في البلد الواحد لكل منها جهة له انفراد به فان حصول كل واحد منهما
 بطريق منها للمعين كل واحد منهما فانما وجعل احدهما قاضيا في الاموال في
 الاخر في الماء والخرج وتكون ذلك وهل يجوز التفريل بينهما في جهة
 على جهة الاجتماع على الحكم الواحد وحققا اقتريا الجوان وفان للفاصل وولاء
 فيما يحل بينهما في الوصيين والوكيلين للاصل ولا تضبط واضط الحكم
 من ان المصيب واحد وتختلف حكمهما وقضا الحكم والافق واصل
 ذلك بالجملة التفريل بينهما على جهة الاستقلال وان قبل المانع بينهما
 على الولاية العظمى وحماها اختلافا في التفريل في الاختيار ولكن قد
 ادا الوجه الجوان للاصل ولان العتاة نادرة تتغير اختيارا في التفريل
 مع بطلان في نفسه عند ما نفي عن في المقيس عليه كافي موسى وعرفت
 والتمتاز في نفسه يتقدم من سبق داخل منها ولو جاز امعا حكم بالشر
 ولو ابتدأ التفريل زمان بالذات اياها في شرعها تقدم من غير ان
 هذا لا يبع الشرع اياها في الاطلاق فانه من الشرع باصدا عما لا يصح الاستقلال
 بناء على ظهور الاطلاق في ذلك وما احتل الفساد بالصرح باصدا كما

الاداء السخر وغيرهم ممن يقوم بمصالح المسلمين نعم قد عرفت اعتبارها بشرط
ذلك والحاجة واشتغالهم بغيره المصالح من التكليف المعاش ولا يترتب في اقلية
التعسف مع الاستغناء والله العالم ^{سبب} ولا يترتب في اقلية
بغيرها مع سماع اشهادها والاقرار بها والنية على ذلك والاستغناء
التي هي الشياخ الذي يحصل على ما من سكون النفس وانما هي في الحقيقة
حصولها قبل حصول مقتضى الشك بل على ذلك هو المارد بالعلم في الشرع
موضوعا ومكادوم فلا يترتب في الاكتفاء به قبل حصول مقتضى الشك اما
مصرفه في ذلك فيكون من الولايات التي هي من السيرة بالكفاية بها على
ذلك وكذا غيرها انهم مما جرت اليقظة ان يثبت بالاستغناء عنه في السبب
ولو من طرف الامام على الكفاية والملك المطلق والموت والنجاة في الوقت
والعقود والمرق وغيرها لا يعقروا ذكره غير واحد من الاعمال في الحسب
اقامة البينة عليها ونحوها لا يصح ان يكون مدركا للحكم شرعا بل في غير
يؤمن على ما في عبد الله حجة اشياء على الناس لا حتى فيها حكم الحكم
الولايات والمنازع والشهادات والاشهاد وهو مفيد
لما ذكرنا بناه على ان المارد ينظر الحكم هو ما ظهر من الناس من الحكم
نسبة المحمول الى الموضوع في الامور المذكورة اذ هو من الشياخ و
الاستغناء عنه المذكور ان كان المارد من الاكتفاء به في الشهادات
فما يحصل منه يعني كما يقول دامت بر بركاته وهو حاله في ذلك
ما هو متعارف بين الناس من الحكم في ذلك اذ كان شاعرا كما يروي
اليه الصحيح الا ان المارد متعلق بالشهادة من عدله او جرحه وعلى

لا حال

لا حال فلا يربى مؤيد ما عرفت وكذا يصح حين قال كانت كاسا من ابي عبد الله
في انما هو ما جعل من قسوسه يخرج الى الناس فقال لا سمعنا بالاداء فلما عرفت انما
الى الجرح وقتل كذا وكذا فيقول قسوسه انما سمعنا بشيخ في بعضا من القوم
ما ياتي فيقول قسوسه انما سمعنا بشيخ في بعضا من القوم
اسمعنا تلك السنة فعمل بطرف البيت وهو يقول اللهم اجزني واخلف علي
فخلفه ابو عبد الله ففهمه بيده من خلفه قال له مدبري فلا والله ما لك على الله
هذا ولا لك ان يجرلك ولا يخطبك وقد بعثك الله شرب الخمر فافهمته
فقال لا سمعنا يا ابا عبد الله انما سمعنا من الناس يقولون فقال
يا عبد الله ان الله عز وجل يقول في كتابه يؤمن بالله ويؤمن باليوم الآخر
يصدق الله ويصدق المؤمنين فاذنوا من هذا المؤمن فصدقتم ولا
تأمنوا من هذا المؤمن فان الله تبارك وتعالى يقول ولا تأمنوا من كل من
اسمعه من شارب الخمر ان شارب الخمر لا يجرى من وجوه اذا خطب ولا يسمع ولا
يؤمن على ان يترفع المؤمن على امانة فاستعملكم لم يكن الله على الله ان يجرى
ولا يخطب عليه اذ هو كاسر كاسر في اعتباره الشياخ الذي هو على اولاد
قول الناس وشادة ونحوها مما هو مذكور فيها ويدر جرحها على الناس
على الايمان شارب الخمر ومنه يعلم انما لا يخطب لغيره الذي يكون قارة علمها
واخرى متاخلة واخرى غائبة وانما المارد على حقيقة بل هو
الصحيح المذكور من اعتبار لغير المذكور انما في المارد على شرب الخمر
به ولعله ذلك وان افترقا جماعة على الامور المخصوصة المارد عليه تحقيق
فيها لان المارد عدم اعتباره وان فرض تحققه في غيرها اذ لا يلبس على ذلك بل

لاشراك الاطلاق بينهما واختلاف حكمها وهو كما ترى على ان صدق انما فيها
مقتضى على حال ثم لا يخفى عليك خلافا في مسائل هذه المسائل
ان الامام اعلم ما يقع مع فلكه كما هو واضح اذا صدق في القوم
يضع اصل الاعتقاد في الابتداء انزل به وان لم ينفذ الامام بمنزلة بل وان
لم يعلم بذلك لا يجوز ولا يفتقر ولا يفتقر ولا يفتقر ولا يفتقر
التميط لغيره العقل والنسب ونحو ذلك مما عرفت اعتبارا في اصل الشهادت
بناؤه على القول بل ظهوره في شهادتها والابتداء والاستغناء فلا وجه
للاستغناء به ولو حكم لم ينفذ حكمه بل لا يتوعد به وال هذه الامور على ذلك
ومما عرفت بين طائفتين من الاعاغا وبين غيرهم لا يجوز ولا يفتقر
دون الثاني لان الاعاغا كاسهوا الذي يترتب سريعا ولا يفتقر منه طائفة
لكنه كما ترى ضروري وضوح الفرق بين السوء والنوم وبين الاعاغا والمنزل
للعقل ونحوها وهل يجوز ان ينفذ اقراها الاقوى ذلك اذ هو كالمكيل
والرجوع الى ذلك لان ذلك حق للامام فله ان ينفذ واعطا في رتبته ولكن
الوجه عند المصنف بقوله ان لا يجوز ولا يفتقر ولا يفتقر شرعا فلا يترتب
شهادتها وهو كما ترى معاداة محض ولا يترتب عليه العيب وغيره
عنه لفظه للصدق فيمن ليس بمصدق فيه وهو جرح استسكانا اما
لوراء الامام والنايب منه لوجه من وجوه المصالح او لوجه من وجوه
منه نظر فانه جازي قطعا ما لا يفتقر الى المصلحة ولا يفتقر الى ذلك ان هذا
البحث قليل الجدوى كما اننا اليه سابقا ضرورة ان الامام لا يفعل الا ما
يرافقه المصلحة ويناسب المصلحة ويجب ما عرفت في كل شيء ولعله جرحه

مقصود

مقصود من اخلل في يد مسددة وانما جرح في هذه الغرض من يجوز من اعادة
عن يتحقق من خلافات المشرع في حق حقوه ثم هو اعلم بما يقع منه وكذا الخبر
في انما ينفذ بل يجوز من اعادة بل يجوز من اعادة بل يجوز من اعادة
فلا ان اظهرها الثاني لعظم الضرر في منعه فغيره بعد العمل وقبل الجرح
الجرح فيكون الحكم فيها على من المكيل وكان مرجعا الى اصح استصحابه
حكمه بل قد يفتقر جرحه من اعادة بل يجوز من اعادة بل يجوز من اعادة
هنا لم يكن اخلال بمنزلة بل يجوز من اعادة بل يجوز من اعادة بل يجوز من اعادة
وكذا لا فائدة فيما ذكره هذا ايق من اعادة بل يجوز من اعادة بل يجوز من اعادة
ان من ذلك اذ انت منعه وانما اعادة بل يجوز من اعادة بل يجوز من اعادة
لم ينفذ قبل ان ياتيه الكتاب بل وانما اعادة بل يجوز من اعادة بل يجوز من اعادة
فانت منعه لم ينفذ قبل القراءة ثم ان قرأه بنفسه فذاك وان قرأه عليه
فوجهان احدهما لا ينفذ نظر الصورة اللفظ والثاني لا ينفذ نظر اللفظ
عنه فالان منعه كاسهوا الذي يترتب سريعا ولا يفتقر منه طائفة
بقرا عليه فالحكم لا ينفذ اظهر من اعادة بل يجوز من اعادة بل يجوز من اعادة
ومثله في اختلاف ظاهر اللفظ والمعنى لطلاق الكتاب على مجموعته او على
المقصودة منه ونحوها في الثانية فيما لو ذهب بعض الكتابية بحجة في ذلك
فراشدة في ذلك لا يصدق في ان الكتاب انما جعله المفسر المضاف بمقتضى المصنف
كما هو راي المحققين من الاصوليين وكذا في القول في بلوغه هذا اللفظ
واما بالنظر الى المعنى فالمقصود ما يفيد الجرح او قارة ما يحصل به المصنف وان
لم يتم القراءة مع امكانها فضلا عن تعذرها فتعذر قراءة الفصول المقصودة

الدين المغلول يرتد الى ما ذكرناه لا يخفى عليك ما فيه بل حديث الدين
المغلول يرتد الى علي ذكره حيث ينبر على خطا في قضاء شرع
وبالجملة يكون القطع من مذهبنا عدم انعقاد القضاء والقضاة كالمعلم في
على وجه تحقيق حكم القضاء الصحيح وان حكمه غير ما انزل الله تعالى
ما سمعته سابقا من نعيم القضاء وان واحدا في الجنة والباقي في النار
واطلاق اسم القاضي عليه لا يقتضي صحة قضاؤه لا ظاهر ولا باطنا
والله اعلم
كل من لا يقبل شهادة تدرأه عليه لا يقبل حكمه
كالولد على الوالد والعبد على مولاه والحكم على غيره وعجز عن حكم الاب على
ولده والاخر على غيره لان الشهادة من زيادة في شرط نفسه وان شرطه
نفوذ الشهادة في الطرفين ادا احدهما ولا يقبل حكم اخم على غيره
ويقبل له مع عدم منافاة الحضور من العدل له هكذا ذكره المصنف وثاق
وغيرهما ذكر المسلمات فان تم جماعا كان هو الحق ولا فلتنظر فيه
مروية امكن منع كون الحكم شهادة على وجه صحة حكمها المعلق عليها
من حيث كونها شهادة بل دعوى التزام ذلك في حكم الغيبة فلا ينفذ حكمه
على من كانت غيبته وبنيته حضوره لم يخرجها عن العدل في غير تلك
الخصوصية من المتكاملات حضورها بعد قوله جعلته حاكما عليكم وهو عليه
الواد عليه كالتواذ عليها ونحو ذلك والله اعلم في الاربع
مسجحة ومكرهه الا ان كثيرا منها لا دليل عليه بالخصوص ولكن ذكرها
الاصحاب وغيرهم من غير استعانة بتوقف في شيء منها ولعل عدم احتياج
الاستحباب لا لا بد في الدليل بالخصوص ويكفي فيه شره عتيا اصل الادب في السماع

فيه

فيما يدعى الشاع في السمع وكيف كان فهو يبره خصوصاً في كونه عامراً حتى
افتردت بالسيف وقد ذكرها المصنف في كتابها فقال الحق انما يطيب
قبل دخوله من اهل ولا يبره من ليلته مما يحتاج اليه في امور بلده ومما
العلماء فيها والعدل ومن هو مستحق للتعظيم وغير ذلك مما ينبغي
الاطلاع عليه فلهذا وان يسكن عند وصوله في وسط البلد له والمخوف
عليه ومن وادعته واليكور ذلك اقرب الى التسوية بينهم التي قد مر
حاجتها في الظلام والاضواء والمحلي وغيرهما وان يتأخر بقدر وسر
البلد واصحاب الاستخفاف فيه لا بائنا وان قلنا قد قدمنا شيئاً من
سماع قرائنهم فليعلم سماعه كذا من يوم كذا فانما حقه فافهم عليهم العهد
وان كان عهد شهود وشهدوا وقيل يستحب ان يكون دخوله يوم الاثنين
تاسيعاً بالدين في دخوله المدينه وهو كما تشرع في كشف اللثام ينبغي
ان يقصد الجامع اذ قدم ويصلي ركعتين ويشل الله العصر والامانة
وان يحل القضاء في موضع بارق مثل مسجد وهو الذي بين ابنته القوم
والمسجد او قضاء ليسهل الوصول اليه ولشاهد الناس وبعضهم
لو حلف في بيت مثل بين ابنته وهي الحرة وان يدين باخذ ما في يد الحاكم
المعزول من ديوان الحكم المستقل على الحاضر والتكليف والناس ودرهم
ودقائيق الايام والاقايف وعقد ذلك لانها كانت في يد بالولاية التي انقلبت
فمنه اليه فيوصل بذلك الى مصرفه تفصيل احوال الناس ومعرفة
وحدانهم ولو اتفق انه حكم في العهد على عند دخوله فيدر ركعتين فيه
الحمد كما سويته لكل حال اليه لم يحل مستند بالقبلة كما في الاثر لكون

ممنوع

وجدا الحضور اذا وقفوا بين يديها لكون ذلك امرها لها في كلام
الباطل وحضورها وقت الاستقبال وقيل والقائل الممنوع في حقها
وابن البراء على ما حكاه في قوله من غير الجالس ما استقبل به ليقبل وهو
احق من غيره ولكن الاول لا يظهر ما عرفت ثم اذا تفرغ القاضي من مهامه
القضاء استقبله اهل البيت والاهل السجود لانهم في عذاب ويثبت اسلامهم
وما جلسوا به ومن جلسوا اليه وبنوا في البلد بذلك ويقول ان القاضي
في امر الجوسين ويجعل له وقتاً معيناً يوم كذا في امر الجوسين في ذلك
اخرجه اسم واحد واحد ويشل من موجب عليه ويؤخره على غيره فان
ثبت لحسنه موجب اعاده والاظهار حاله بحيث ان لم يحضر فلهذا
الاطلاق وجواب الجوسين بغير من على وجهه فيها ان يعترف بالحق بالحق
كان واجب بمر لا امر باذنه فان قال انا محضر فعلى ما عرفت في النفس
فان لم يؤت به ولم يثبت اعساره من ادعى الجوس وان ادعى وثبت اعساره
تودي عليه فلهذا فعله له حرام فان لم يظهر على سبيل وان لا ما
حبس عليه هذا الجرائم عليه وحقق فيها ان يقول شهدت على الدين في
الدين حتى يثبت حال الشهود فان كان مذهبه ان يحل بيده لكونه
ايضاً محبوساً ويحبس والاظهار ومنها ان يقول حبس طمناً في ذلك
كان الحزم معصمه فعلى الحزم الجوس والقول قول الجوس بينه
وفيه ان يمكن العكس عملاً باصالة الصورة في فعل القاضي وان كان الجوس
حزم غائب فعلى اطلاقه وانما يشر في الجوس في الاطلاق لا نزعاً في نظام
القضايا قد يطول والابقاء مع الكتابة الى حضمه فان لم يحضر اطلق
الاطلاق

والاطلاق مع المرافعة الخان محضر حضمه ويكتب اليه ان يحل فان تفرغ فاحضره
ترك المرافعة على الشهود التي بينها وبين الكفيل وحججه اذا المرافعة على
على الجمع بين الحقين وكذا لو حضر محبوساً فقال لا حزم في قاضي في البلد
فان لم يحضر حضمه وعطيل على حاله طمناً على من ومن قبل والقائل الشاع
على من يحلف مع ذلك واستحسنه بعضهم وفيه ان لا وجب حضمه لكونه
البراءة ولا السبب المصالح الحقيل مثل بقية حضمه اذ دفع من ذلك ليشل من
الاخصياء من الايتام الذين لا يملكون المرافعة واليات المحلة العامة
ويحل لهم ما يحبون تقنيناً وانفاذاً اسقاط ولاية البلوغ اليهم وانظر
خياره او ضم حكامه على من الوحي يحسن ويخبر ذلك من الاحكام الشرعية
وفي ذلك فاذا حضر من يبره انه وهو يحلف القاضي عن شقين احدهما اصل
الوصاية فان اتم بليتها فمررها عليها الخان يحل من ليها ثم ضيق
الحال من يديه فان كان المالك كثيراً لا يمكنه القيام بحضرة والتصرف فيبره
من يبره والمالك في تصرفه في المال قال تفرغ ما هو في نظر ان كانت
لحينين لم يبره لان التبرك لم ان لم يحل وان كانت له طمناً فان
عدا اخصه بغيره ولم يبره وان كان فاسقاً حضمه لكونه بغيره
ولا يبره وكان الاول منبياً على الصلوة ولا يبره المالك حتى يثبت له الوصاية لانها
تثبت له لم يكن هناك وهي فيكون عدم ثبوتها كعدم ثبوتها على ما عرفت
ولا نظر في البراءة على ذلك كما تشرع بعض الفقهاء العصر كما ان السجود في
على عدم جواز وصاية الفاسق على ذلك ولو ان غير الوحي شرق الموصي
ففي ذلك نظر ان كانت الوصية لحينين وقع الموصي لان لم ان ياخذوه

وكذا يذكر مع كل وصف يستلزم النقص في شئ من الصفات والاعراض
وهذا هو الاصل في علم الناس وهو ذلك وعندنا لا يقبل ولا يقبل
ربما وفي الاصل لا يقبل وهو غريب معلوم ولا يقبل من وجهه في حقيقته
لشرع ولا يقبل في علم القضاء حتى ينظم وقال له ايضا لا تساريف واحدا في
جلسك ان غيبته ثم ولا تقبلين وانت غيبته وفي الخارج عن امر المؤمنين
ما حاصله ان يستلزم من مسئلة ما في غير ذلك بالامر بالمؤمنين عند ذلك بالامر
اذا استلزم كنت كالجديده الحاقه فقال كنت حاذقا ولا ما في طابق الى الله ايام
الحديث وقال ابو عبد الله لسان القاضي في رواية فليد فان كان له ان كان
اسك ثم ان كان مفسدا في الخطا ومؤيدا مسئلة يقضاه وهو في شئ من هذه
الاصوال وقد فهم ان الزينيا بين عوام ورجلا من الانبياء اختفا في سلك الطرقة
الى رسول الله فقال النبي هم اسبق منكم يا زينيا ثم اسلم الماء الى امرائه فقال
الانصار انتم رسول الله انتم انتم انتم انتم فاحمهم فاحمهم وقال له اسبق منكم
يا زينيا ثم اجبى الماء حتى يبلغ اصول الجبل ففحق في جبل غضبه للزينة باستيقا
حقه بعد ان كان قد استلزم من يقضيه وربما استلزم ذلك عظم الغضب لله
والاولى ما ذكرنا لان على كل حال في شئ من الذين وعلى كل ولو قضي في حاله
فقد اذا فتح حقا بلا خلاف العظم السالط من العار من بعد جعل الضوابط
على الدلالة لقصورها من وجهه على امره وان يقول الميع والشر لا ينفرد مجلس
الحكم من غير من يعلم انهم ما يدعيه ويقولون من عندك قال انما يعرف من حيثها الى
بل في اخره انهم يخبرون من حيثهم وما في ذلك من تشويش البالي واحتمال ابطال الحقا
المستحق من قبله وحقوق ضم في غايه من جعل القاضي والتمه وغير ذلك بل انظم

الحاق

الحاق في الدينغ والمثل من المعاملات بما لا يقبل كبره لا انظر في نفسه غيرا
وعند ذلك لما يشغل فليد في قالوا ان لا يقبل كل من حركته امره وكبره ومن لم
لا خطب ضار من عن ابي مطهر من امير المؤمنين عن ابن سبيك الكبار بدعي فقال
احسن في حقني فليد ذلك من ابراهيم فلما عرف لم يستمر ثم ان في الاصل فلما عرف لم
من لم ان في الاصل فلما عرف لم يستمر ثم ان في الاصل فلما عرف لم يستمر ثم ان في الاصل
فلما عرف لم يستمر ثم ان في الاصل فلما عرف لم يستمر ثم ان في الاصل فلما عرف لم
بان يقف بنفسه مع غيره عند كثر من امره وعن سليمان وعلى عيسى في
وقال ان المحض من حقنا في كبره ان احضرها وما اتفق وقوله من انما لان
ليكن بعض الاحكام الشرعية التي اخطا فيها من حق نفسه فاحضرها للناظر ولغيره
ذلك من المصالح وان يستعمل الانقياد في وجهه الحضور المانع من الخلف
بالجبر والنقض عيا ويخبرها على وجه الكمال وكذا يذكر له الذين الذين لا يحسن
معصية الحضور ويقولون سقوط علم من القلوب ويكره لما فيها من شبه
الشهادة قوما مخصوصين دون غيرهم لما فيه من التضييق على الناس في القضا
على غيرهم من العدل بل قيل في القائل الشيم في على المبسوط يحرم ذلك
الاستدلال بالعدل في موجب القبول ولان في ذلك مستفاد على الناس فما
يقضي في كل من الاقتصار في الشيم في كل من لا يجد الحكام ان يثبت شيئا
شها بهم دون غيرهم بل على الناس وكل من شهد عنه فان عرفه ولا
مسئل عنه على ما قلناه وقيل اول من ثبت شهوده لا يقبل من غيرهم
ابن اسحق النخعي المالك والصحاح فقلنا لان الحكم اذا ثبت قوما فاذا
يقبل هذا من هو عدل عنه وغيره من رتبته كل عدل اعدل عند فاع

يقوم عليه ولا يحتاج الى بئنه مع فطره لان امره من الله في خلقه واذ انظر الى
رجل سرق قالوا يجب عليه ان يزجره وينهاه ويقضي ويدفعه قالوا فليد
قال ان الحق اذا كان الله ثم قالوا يجب على الامام ان يقاتله واذا كان الناس
ولو يجب قصده في الامام في كل ما يقول وكفر كدنيه ولذا قيل امر المؤمنين
النبي ٣ لما تحاصروا اليرب في القارة وثقلها وهو يقضي وهو يجرى من حق غير
الامام والا لا ادعى الى ضياع الحق مع رافة مساحرة الامام لعنهم عن التمهيد
لما حكمه السيد من اجل فليد يجوز مسئلة بان الله ثم اوجب المؤمنين فيما
وبين الكفار والمؤمنين كالمعاملة والمناجاة وعلى الذبايح ووجدنا الله
قد اطلع من رسوله على من كان يظن الكفر ويظن الاسلام فكان يعلم والمؤمنين
احوالهم ليجمع المؤمنين فيتمتع من ضايقهم واكل ذبايحهم ورفعه السيد بن
الله ثم قل طلع عليهم قال ولوا مسئلة على ذلك بقوله ولونشا ولا نرا
فلما فهم ليسهم واستقر في على القبل فليد لا يدع على القدرة عليه معنى
توله ولصرفهم في على القول في سبقت فليد او وحكم من غيرهم ولا يقبل
قال في رسالنا اطلعه على ذلك لم يلزم ما ذكرنا لانه غير متيقن ان يكون غيرهم
والمواثيق وكل الذبايح اما في حق من اظهر كفره ومنه دون من اظهرها
وان تكون المصلحة التي بها يتعلق النعيم والتجديد انقضت ما ذكرناه
فلا يجب على النبي ان يبيح احوال من اظهر الردة ولا الكفر لعله اكل
التي ذكرنا هالانها تتعلق بالمبطل والمظهر على سواء وليس كذلك اننا
شرع الجبر والسرق لان الحد في الامور يتصل بالمظهر والمبطل على
هذا كله في الامام وغيره من القضاء يقضي على حقوق الناس قطعا

الكل سواء المجران مخيف بعضهم بالقبول دون بعض ولا في مشقة على
لما هم اهل الشهادة في الحقوق في كل وقت من تكاثر وطلاق وعصية قبل
ذلك فاذا يقبل الاقوام دون قوم شق على الناس ولان المشاهدة اذا علم انه
لا يقبل قوله غير ما نطقا عنها حتى ياخذ الرشوة ولا في غير ابطال الحقوق
فليد لا يقبل على قامة البينة من كان يقبل الشهادة فاقبلها من يد
غيره فاما ان يثبت قوما عرف هذا لهم وسكن الهم ليعلم قوامه ويقبل شهادتهم
فاذا شهد عنه بالحق غيرهم بحيث علم فاذا تكرر حكم ذلك فلا بأس به ومن
ذلك يعلم ان النبي غير ما نطقا عنه في المتن ضرورة انه لا اشكال في ضرورة الترتيب
على وجه لا يجمع غيرهم ايضا وهو الذي اشار اليه اصحابنا لا يخلوا من مشقة
لاشكال في الترتيب والبرهنة وغير ذلك وهو هنا قال في كشف الختام بعد حكاية
ما سعت عنه والحق ان ما سعت عنه هذا الكلام من غير الناس على لا يحتمل
سوى من غيرهم لما اورد من شهادته غير من العدد مع معرفة باحتمال
شروط القبول وتلك من المصنعة فلا شبهة في صفة واما المكره ان يثبت
قوما للشهادة من غيرهم فلا ردها في غيرهم من جميع الما ذكرناه وهنا
مسائل لا خلاف بيننا معتد به في ان الامام يقضي بعلمه مع حق الله وحق
الناس بل في على الاستعانة والتعينة والامتناع وتبني الحق وغيره الاجل عليه
وهو الحق مضاف الى قول على لشرع لما خاضع مع من عنده من طهر
وبذلك او يحكم امام المسلمين في شئ من امورهم على عظم من هذا والقول
بادا واذ اجعلنا خلقنا فاحكم بين الناس بالحق والنسب ولقولنا الصانع
في حقنا الحسين بن خالد الواجب على الامام ان انظر الى رجل يرفق او يثرب حلال

يقوم

وفي حقوق الله تعالى على جملتها من القضاء وفي الاحتكام بها المقتضى وحكي
 ق ونوع الحق وطريقه على وجهه وهو الحق مضافا الى ذكره من استلزام
 القضاء به بنسبة الحاكم والبقاء الحكم ومما عاين بالاطلاق وذلك لان اذا اطلق الحق
 بن وجب ثلثا محض ثم محكوما القول قوله مع مبدئنا فان حكم غيره لم يوجب
 وتسلطها اليانهم فسقط والالزام ايضا فالحكم لا يوجب واستمرها ايضا عدم
 وجوبها لغيرها لكونها وعدم وجوبها لغيرها مع امكانه او الحكم بعد الاصل
 معلوم المطلق فتعين الثاني وذلك ان اذا علم بطلان قول احد الطرفين فان
 لم يجز عليه منعه من المطلق لزم الاول والاشتباه المظن مضافا الى ظهوره في
 العلم اقول من البينة المعلوم ارادة الكلف ونها والحق تحقق الحكم المعلوم
 على عنوان قد ضاع العلم بحصوله لقوله السارق والسارق قد قطعوا البرهان
 والرائق والزائغ والخطاب الحاكم فاذا علموا تحقق الوصف وجب عليهم
 فان السارق والزائغ من تلبس بهذا الوصف لا هو اقريرا وقامت عليه
 واذا ثبت ذلك في الحدود ونحو غيره بطريق اول كل هذا وفي الاستقراء فان
 قيل كيف يتبين ادعاء الاجماع وابوا على ابن الجنيدي صرح بالخلاف في
 الخ لا يجوز الحاكم ان يحكم بغيره في شيء من الحقوق والحدود فلما اختلف
 بين الامامية في هذه المسئلة وقد تقدم اجماع ابن الجنيدي وتاخره وانما
 عمل ابن الجنيدي على ضرب من الرأي والاجتهاد وحظا في ظاهره وكيف يخفى
 اطباء الامامية على موجب الحكم بالعلم وهم يتكبرون توقف اهل بيته
 الحكم لغيره بغير رسول الله صلى الله عليه وسلم بل انما اتفقوا على ان يكونوا اذا كان
 عالما بمصيرتها ومطهرتها وانما لا يتدخل احقا فلا وجه لطلبها باجماعه

البينة

البينة لا تفي لاجلها مع العلم بالصدق فكيف على ابن الجنيدي جعل الذي يخفى
 على احد ثم ذكر الاخبار التي سمعها ثم قال من هذه الاخبار مستحسنها لهما
 معولا عليها كنف بغيره ان يملك في ان كان يذهب الى ان الحاكم يحكم بغيره
 قائل ابن الجنيدي وتخصه بغيره في شدة الانكار على ابن الجنيدي في هجوم جوابه
 بالعلم لكن الانصاف ان ليس بملك المالك من الضعيف ضرورة ان البحث
 في ان العلم من طريق الحكم والفصل بين المتخاصمين ولو لم يجرى المصنف في جميع
 الحقوق ولا ليس في شيء من الادلة المذكورة عند الاجماع ومنها دلالة على
 ذلك والاحكام بالعلم ومن وجوبها لغير الحق المستحقة بل يكون العلم محض على
 من حصل به بغيره على سائر الشكليات الشريعة لا يقتضون من طرق الحكم بل
 اقتضوا لك ما عرفت وان لا يجوز له الحكم بخلاف علمه بل لعل احواله عدم
 عليه يقتضي عدم مدعاه لقوله بل قل انما هو في جميع هشام عن ابن عبد الله
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما احق بدينكم بالبيات والايمان وبعضكم الحجة
 من بعضكم فكذلك قول امر المؤمنين في حقنا يستعمل من اجله وليس على كلام
 المؤمنين على كثر الشهادة عادلة او يمين قاطعة وسنة جارية مع الحق
 هذه وكذا غيره الا ان غيرنا في ذلك من القبول في الظاهر في حق الحاكم
 بالعلم المعتبر بالبينة واليمين واقوى ما يخرج منها المعلوم كذا في
 لعله فلا يحكم بها وهو لا يقتضي الحكم بغيره وانما صدقة الحق للفصل
 بل هو اقوى للعلم الا ان يحمل ذلك على احوالها والظاهر منها
 صعوبة عدم العلم حصصا مع املا حقا اجماع الاصحاب ومنع الاصل
 المنزول بالاطلاق فاحل على قبول الحكم بالعدل كما في كل شرط ليك في توقف

منه في كل وجه للنظر في الاول وان جزم به في ذلك بل لا يضر وغيره عند
 ذكرهم من الادلة للنظر في المحققين بان ذلك من انما الحكم الاول الذي
 قدامنا بعدم رده بعد على الوجه الصحيح فهو كالتسوية بالمال
 قد اخذ حكمه من غير فرق بين الدائم وغيره على انه لا اشكال في ثبوت
 الحق بحكم الحاكم فلا يجوز من النظر مع امتناع من لا يلحق من اشارة لا قطع
 دعواه بجملة الاول فضلا عن محج عليه بل بما يتوهم عدم عمل الدعوى
 وان تراعى الخصمان يتجديدها عند الحاكم الثاني وان كان الاقوى
 بل لا يلو نفوذ الحكم وان اقتضى نفي الاول ولو لم يلل اجتهادى
 بعد رتبة ويمكن حمل عبارة المصنف على هذا ولا يحتاج الى التفتيد لفتيا
 الاجتهاد والتفسير نحوه بل لا يقتضيه من تراجمها بتجديد وان كان اجتهاد
 الاول صحيحا وكذا عبارة وكل حكم ظهر بطلانه فانه ينقضه سواء كان
 هو الحاكم او غيره وسواء كان مستندا الى الحكم قطعي او اجتهادي او لا
 في عدل او لا في كل حكم ظهر له خطأ وسواء كان هو الحاكم او السامي
 فانه ينقضه ويستأنف الحكم بما علمه بناء على ما تقدم من التفتيد من ارادة
 الاعم من القطع والنظر بغيره لخطا وسواء كان الاول من اجتهاد
 صحيح او لا ولعل الداعي على حمل نحو عبارة المصنف وما شابهها على ما
 على ما عرفت من فساد الاجتهاد حتى يجرى به الى الامرين على احوال الباصرة
 من عليه التي اشكلها في ذلك مع جملة عبارة المصنف وغيرها على احوال الباصرة
 الاجتهاد وتبعه في كشف اللثام وان اشكل الفرق بين الاجتهاد
 وغيره فخصه في هذه الايام التي تكثر فيها الامات عنها انما

يضر

سطرحة الجنيدي الصحيح في حقنا بالاصل ونحوه هو انما ينفذ في القاهر
 بما هو معلوم بل حكم عليه الاجماع بعضهم من عدم جواز نفي الحكم الذي
 من اجتهاد صحيح واجتهاد ذلك وانما يجوز نقضه بالقطع من اجماع او
 سنة معتبرة او نحوها بل على الشيخ ان الحكم خطأ ولو لم يلق القاطع
 اذا كان حتما للامر لان صاحب الحق من انما اسقط حقه ثم ينقض اذا
 كان حتما للامر لان صاحب الحق من انما اسقط حقه ثم ينقض اذا كان حقا
 لله الله من وجب كالتعق والمطابق وبما في القاطع في عدل وان
 كان قد ينافي ما ان له الرياسة العامة المتفدية لخطاب بالعلم الحق
 الحق وثنا يبره ورد الباطل وافساده من غير فرق بين الجميع نعم لو عني
 المحكوم عليه بعد ظهور بطلان الحكم عليه بنبذ ما لم يمت في بزه اهل
 عدلا فلا بأس كان الناس وسلطون على مواليهم ومجربا حتمال في
 لا يرفع الخطاب بالعلم الحق وتسمى الباطل كما وقع منهم وخصوصا
 في قضائيا متعددة وقعت من حكام الجور في زمانهم نعم قد قيل ان ذلك
 كله مع الخلق للعدل الذي لا مجال للاجتهاد فيه ولكن وقع الحكم
 الاول مغفلة عنه او جورا او نحو ذلك اما القطع بالنظر كما اجماع
 وغير محفوظ بقرائن وتكرار مرات ونحوها ذلك مما يمكن وجوب
 عليها عند الاول كما نراه بالعدا بين العلماء وخصوصا في
 الاجماع فلا يبعد عدم جواز النقص بضرورة ان ما في حكم الاول
 في الادلة المتقدمة لغيره فان الدلائل من جهة على معرفة حكمهم
 الصحيح الذي هو اعلم من القطع بالنظر والنظر باحتمال الاجتهاد

الشيء عليه ومنه ومع الاجماع المحكي مستقيضا المعقود بالتبع يظهر ضعف
 المحكي منه من عدم جواز الحكم بالعلم مطلقا لا مام وغيره في حق الله ومع الناس
 وذلك من حقيقة الاجماع من جواز الحكم في حد ذاته لا في حد ذاته والناس
 والمحكي عن ابي حمزة وابنه ادريس انهم مع انهم لم يجدوا مستندا صريحا
 غير ما عرفت سوى اقتضاه ذلك التهمة التي قد تحصل التبع مع البينة
 النفس الحاصلة بالحلوس في عقيب القضاء والنهي في عقيب الملاعة كانت
 واجبا عن غير بينة من جهة التي لم يثبت صحة في طريقنا ودعوى بنا جدد
 الله على المسامحة والسر الممنوعة بعد البينة بالعلم وفيه فلا اشكال في المسئلة
 فيكون له ان يحكم في ذلك من غير حضور شاهد مع البينة المحكي او يحكم
 كما هو الحق حتى قال ان علم قبل القضاء لم يقض في حقوق الناس لا بعد الاستحالة
 وفي الحدود ان علم بعد القضاء فلا يقضي حتى يشهد معه ثلثة وفي غيره وجد
 ومن الاختلاف على انه يشهد معه رجلا اخر في القضاء حتى يحيد وقال النبي صلى
 لا يحكم في حق الناس حتى يشهد معه اخر وقال ابن الجليلي عن ابي عبد الله القاضي
 يد بين في مجلس الحكم فالقاضي لا ينفذ ذلك حتى يشهد معه اخر الى غير ذلك
 من اقوالهم البينة على الزاوي والقياس والاستحسان والمصالح المرسلة وعلى كل ما
 نقل لك استثناء صور من القضاء بالعلم حتى على القول بالجمع فيها تركيز الشهادة
 وجزم ثلثة يلزم الدور والتسليل ومنها الاثر في مجلس القضاء وان
 لم يسمع غيره وقيل يستثنى اقرار الظاهر مع غيرها العلم بخطا البينة بيقينا
 او كذبهما فندما اتحد من اساءة ادبر في مجلسه وان لم يعلم غير ان من ضرره
 اقامته ذلك القضاء ومنها ان يشهد معهما من ثلثة لا يقصر من شاهد واحد ولا في

الاخير

الاخير منها من نظر لعدم وضوح دليل الاستثناء فيرفع فرض عدم جواز
 بالعلم والى الثاني اذا كانت الدعوى ضاررة والعرض تعقيد لا بالعلم ولم
 يستبعد من الاحكام فان طريق ثبوت الحق ليس بالابينة اللهم الا ان يقال ان
 الاثر ارجح في الغرض احد طرفي الحكم اسماعا لبينه والله العالم
 اذا اقام الحديث بينة ولم يعرف الحكم اهلها قالوا ليس الحديث على الحكم بينة
 قال الشيخ يجوز حينئذ لقيام البينة بما ادعاه ومنها تبعد جماعة بناء على
 على الكفاية في ثبوت الحق بالبينه التي لم يعلم ضعفها وان كان يطلع عليها
 لاستثابة الحكم والافلاس الغرض ولا يستظهر ما لا يجوز ذلك ولكن فيه
 بل منع بناء على التماس من حيث عدم ثبوت الحق بالابينة المعادلة لضرره
 ان لم يثبت في تلك البينة المقررة حق وجوب العقوبة التي فيها الحديث في
 البطالة يكفل ومنه كاهو واضح ودفع ذلك ببعض اعتبارات كذا
 مما لا ينطبق على اصولنا فوقف الحكم على غرض مثلا استثناء ما لا يجرى
 بمجرد فعند حضور الحاكم الثاني يجب عليه ان ينظر في حكم الاول الاحتياط
 الاستيفاء عند اذ مسوغ فان كان الحكم الاول موافقا للحق لزم والابطال
 سواء كان مستندا للحكم الثاني قطعيا لا جماعا وخبره من اراء اجتهادنا في الخبر
 الواحد ومنه من عمل بالعلم ومخوفا وقد اخطأ الاول في الاجتهاد لا يكون
 في الاول في الاحتياط عن الحكم بغيره انزل الله ثم وكذا في حكم قضى به
 الاول ثم المخرجه من بار الثاني في هذا الخطا ولو لم يفسد الاحتياط من
 الاول فانما ينقصه وكذا لو حكم بغيره من اخطا على نحو ما سمعنا في خبره
 فانما يطل الاول وليست انفس الحكم بما علمه من اعترفت وهذا ولكن قد

المسئلة

المسئلة

وهو يفتن الفتوى بالفتوى وبالحكم ونفق الحكم بالفتوى وبالحكم وبالحكم
 الكلام في الغرض بينهما وانظر الماد بالاول الاصل من الددسم يحكم
 متعلق بكل قول كالتعويل على القول والجزء ما قول هذا القول ونحن
 لذلك فهو ليس فتوى في الحقيقة وان كان مما يتبع باطلا فبها عليه
 الحكم فهو استثناء في الحكم لا منه من الحكم شرعا وصحفا وهو منعهما
 في شيء محض من ذلك على شرطه فيه مقامه من الفصل حضوره كما هو
 المتفق من ادلة لا اقل من المدخل الاصل عدم تركه كما على غيره ولا يفتن
 قولهم ان جعلوا كما قالوا في الالفاد والالزام مطلق ويندرج فيه قطع الخصم
 التي هو مورد السؤال ومن هنا يمكن ان يقال عند من في تعليق الحكم بالادلة والادلة
 التي هي مورد السؤال والادلة التي هي مورد السؤال والادلة التي هي مورد السؤال
 الا انه من حيث الاختلاف في اجتهادنا في الحكم انما ذلك الخصم من غير وجه
 كالمورد في النوع فيها في انشاء الحكم صحة من وجه واحد عشر من مقتضى
 البينة من ذلك المقتضى من صحة الجدة ثم ان الفاضل في ذلك صورة الحكم الذي
 يفتن ان يقول ان الحكم قد صحت بكلا وجهيه وقطعت مقتضى الحكم ومقتضى ما عرفت
 اليه ما لا يفرع من مقتضى ما عرفت من وجه واحد وقال ان مقتضى ما عرفت قد
 اتى بالحجزة وان دعوى ما عرفت شرعا لم يكن ذلك حكما ويسوغ ابطاله في قول
 حكمت وقضيت وتخللت وامضت والزمت وما قيل في بعض ايدى المذاكر
 ايدى من مقتضى ما عرفت من وجهين وبمعناها ولا يكون في قول من مقتضى ما عرفت
 ان دعوى ما عرفت من وجه واحد مقتضى ما عرفت من وجه واحد ولا في قول من مقتضى ما عرفت
 لفظ خاص فيه فيكون الدار على كل حال لا يفتن مقتضى الحكم لا يفتن مقتضى الحكم لا يفتن مقتضى الحكم

الان

الدليل في ذلك فضلا عن انه ثبت مقتضى من قبله بذلك انما علم انما العلم انما العلم انما العلم
 حكما وكذا في خبره ادريس انهم مع انهم لم يجدوا مستندا صريحا
 شئ من حوائجهم في التمسك بالحكم المستدل بذلك وبما عليه من فتوى كذا
 وصريح الاربعة في ذلك في صورة معلومة فسادا كما في دليل فتوى الاجتهاد الاول
 لا نرجح سلا فالحق والحق في غير البينة لا في غير البينة لا في غير البينة لا في غير البينة
 لا بد من العلم انما العلم انما العلم انما العلم انما العلم انما العلم انما العلم انما العلم
 دليل على ما عرفت من مقتضى ما عرفت من مقتضى ما عرفت من مقتضى ما عرفت من مقتضى ما عرفت
 عنه من الكتاب كما هو الملاحظ من سيرة العلماء في الاختلاف فتوهم في الكتاب الواحد بل
 مما نرى مقتضى ما عرفت من مقتضى ما عرفت من مقتضى ما عرفت من مقتضى ما عرفت من مقتضى ما عرفت
 فلا امر بالمعصية في البينة بل بعد القول بجملة علمه وان كان حجة اما لا فتوى
 المستطاعة في لغة اليقين والادب من الواقع الذي يعلم الا ما عرفت من الجواب والما عرفت
 من عبارة الجاهل التي لم يعلم منها ما عرفت من مقتضى ما عرفت من مقتضى ما عرفت من مقتضى ما عرفت
 فتفتن من ذلك المقتضى انما العلم انما العلم انما العلم انما العلم انما العلم انما العلم انما العلم
 بل لا يضر في حقنا بغير مقتضى ما عرفت من مقتضى ما عرفت من مقتضى ما عرفت من مقتضى ما عرفت
 لاحدا لا يضر في حقنا بغير مقتضى ما عرفت من مقتضى ما عرفت من مقتضى ما عرفت من مقتضى ما عرفت
 لغيره القطعية وبعد وقوعها فالعلم انما العلم انما العلم انما العلم انما العلم انما العلم انما العلم
 العقول المزبورة في اطلاقاتها على مقتضى ما عرفت من مقتضى ما عرفت من مقتضى ما عرفت من مقتضى ما عرفت
 بل قد يقال ان ذلك مقتضى ما عرفت من مقتضى ما عرفت من مقتضى ما عرفت من مقتضى ما عرفت من مقتضى ما عرفت
 او لا يقتضي وكان معا في مقتضى ما عرفت من مقتضى ما عرفت من مقتضى ما عرفت من مقتضى ما عرفت من مقتضى ما عرفت
 بعد انصافها في الاصلين المذكورين خلاف ذلك انما عرفت من مقتضى ما عرفت من مقتضى ما عرفت من مقتضى ما عرفت من مقتضى ما عرفت

المسئلة

للعقود في المعقود بها عند الحكمين او احدهما الكلاهما متحققا في وقت واحد وان
 لم يكن محتملا عند القاطع الا انه هو ما لم يتحقق في وقت الحكم الا ان يكون وان تراضى اليه
 ظهور دليل يثبت اجتهاده في ذلك فلو تحقق له كان ناقضا حكم غيره الذي استقام
 من دليل صحة الاحتياط فلا يبعد القول بعدم جواز التفتي ايضا بالقطع النظري
 لانها عند التفتي لا يبعد قلناه ونعني التفتي بغير التفتي ولا التفتي بغير التفتي
 عدم اجتهاده في جميع بل لا يبعد ان كان كل من الطرفين اية ضرورة ظهور دليل صحة
 الحكم وصحة الرد عليه فيما اذا كان من اجتهاده جميع وعلى الحكم الثاني خطأ اذا
 دليل قطعي نظري وقد بان لك من جميع ما ذكرنا ان الحكم يتحقق ولو بالقرينة اذا
 الخصم على علمه بالادعاء وجوب الحكم التام ويتحقق اذا خالفه فلا عمل بالاجتهاد
 فيما ونبينا اجتهاديا العمل بالاجتهاد في محل خلاف لا ينفرد به وحدها ولا يتحقق
 في غير ذلك لان الحكم بالاجتهاد الصحيح حكمهم فالمراد عليه والبراهين
 على جواز الشك بالادلة كما هو من شرطه بغير اقتضاء ثبوت نقض فتوى وعدمه للاطلاع
 ومن هنا جاز تفكيك الفتوى بالحكم دون العكس والمراد بنقضها ابطال حكم
 في خصوص الجزئية الذي كان موقفا الحكم بالنسبة الى الحكمي فاحد من غير يوجب
 الحكم ومقتضىه وبين غير من الحكم الى التفتي له ومقتضىه وبطل حكم الا
 والتقليد في خصوص ذلك الجزئية كما ذكرنا في ذلك بغير العقود والاعتقاد
 والمحل والمرة والاحكام الوضعية حق لطلوعها مع التماسه ولو تراضى شخصان
 بيع شئ من الاماين فلا يرد في عرق الحب من طرف مثلا عند من يرضى طهارته
 حكم بذلك كان طاهرا لمعكروا الحكم عليه وان كان محتملا ايرى فاجابته
 مثلا محتملا فلا خلاف ما دل على وجوده وجوب حكمه فانه حكمهم والبراهين على ذلك
 ويخرج

ويخرج عن هذا الجواز من كل الفتوى بان الطابع الملاقى عرق الحب في حق
 ذلك الجاهل ومقتضىه في البيع والا تترك والطلاق والنفقة من غير جواز
 معنى وجوب تعيين الحكم الثاني ما حكم به الزوج وان طلق عليه لم يعلم بطلان
 وان علم بتفكيك الحكم بالتفتي من ذلك الحكم لكونه في غير ما يرضى عن الفتوى بعد
 حكم حكمه في جاز خاص خلاصا لبقاء اثر الحكم وظهور ادرته في عدم جواز
 مطلق وعدم اقتضاء دليل الفتوى ان يد من العمل باضداد على مقتضاها حيث
 انها كان فلا تراضى في خرج بعض افرادها انما هو تفكيك الفتوى به وجوب
 فيما لم يعلم به من افرادها اما على بغيره منها فلا نفق فيه من غير ان يكون
 ظنية ايتم حتى لو كان العمل بغيره متحققا للاستمرار في الحكم لم يتحقق
 باليقين لكونه مع امره امر متعقد بغيره فتوى بغيره عدم شرعية
 ثم صحيح المعنى من ذلك لم يطل بخلافه وان كان لا يجوز له من وجوب امره
 اخوي ذلك اذا كان مقلدا له في ذلك المعقود وام انكسار قد يفتى
 الا الى ان لم يعلم بطلان ما قاله حكم العقيد عليه على ما لها للاصل وفيه الا
 ان انعقاد حكم بالفتح لما عرفت من تفكيك الفتوى به وحكمه الى ما كان محما
 هذا القيل الذي هو سبب المنع من بطلان العمل والفتوى والوضوء كان
 بل قد يقع ان على الجاهل اية بطلان وان كان لا يخلو من نظر وجب بطلان
 الفتوى بطلان ما شئ للاصل مثلا ثم يترتب عليه انما الاستمرار في الطاهر
 احقبا بغيره لبقاء اية المفتي بقاءا الى سبب يتحقق بقاءا وعلى كل
 حال فالمراد بنقضها ابطال العمل بها في جميع المتحد من افرادها واما
 ما وقع فلا نفق فيه ومن ذلك على بان ذلك الما في المصور الامر بعبدة

ولو بدله في قرابين الكحول ولا يجب لفظ الشهد وان اوجبت عبارة القاض في عقد
 الا انه الظاهر ان ما ذكرنا في مقابل ذكرها معناه ان الاخبار انما الشهاد في انكر
 فيها من تخيير ذلك على وجه يقع الاستشراك المقتضى لان الجاهل بل في عدل
 فيها ايضا من ضم مقبول الشهاد الى قوله عدل اذ يجب عدل لقبيلتها
 لتبليغ العدل عليه بل في المختار لا يمكن لا بد ان يقول عدل او مقبول الشهاد
 على وفي لان الموقف بالعدالة وللصدق وقبول الشهاد انما يقتضي ثبوت
 في الجمله من ما تبليغ في حق دون شئ ومن الخبر يجب على المعلن ان يقول شهد
 ان عدل وهو مقبول للشهاد وهو عدل في وعلى معنى لا كفاؤه باحد من
 لا تتعلق الصلة بالعدالة لا يتغير معنى الشهاد فيكون حذو
 ويكون احدها وشبهه في ذلك المثل في المختارين وفيه ان العدالة وصف خاص
 لمجرد جميع ما عرفت فينبغي فلا تبدي في شئ وعلى قوله عدل في حق
 العدالة المطلقة لقول القائل فلا صادق على ذلك الذي لا يقتضي صدق في كل شئ
 على ان الموصوف مقبول الشهاد في حق من ذكر العدالة لا تراخي وفي هذا قال في
 لك الاقوال الاجتزاء به وان كان اضافة العدل معها كدومها على بعض
 ط وعلى بان الغرض من ان يبين ان ليس بولد بناء وعلى ان الشهاد بالعدالة
 والله غير مقبول وضعف ذلك بان قد اعتبره من علم ان ليس عدله ومع
 عدم قبول شهادته الولد على ولد لا يدل قوله عدل على عمل على ان ليس بولد
 لا عدل على غيره ولذا لا انكر قبول شهادته عليه معقولة خارج وتقبل
 يرد به في لبنوه فالمعتبر ان لا يكون هذا ذلك الوصف ما ان يتصرف في
 فغير لفظ فلا كان الفاضل علم في حق بغيره لا يكون ذلك لا يجب ان يقول
 باب

باب وثيقه بان يكونه الخفي بيان ان ليس بان هذا الغرض من حصول مقوله على قلت
 قد يقوله في الظاهر عدم اعتبار ما زيد من الشهاد بان عدل الاطلاق ما دل على وجوب
 الحكم بشهادتها وانما سبب ذلك وصفي هو انما بان في الاسماء الشرعية التي
 عليها مقتضاها ما لم يحقق المانع الذي في كوفي في غير اصل العدالة وانما هو انما
 الميزان وعذو ذلك في ولا يخفى انما الحكم بشهادتها الى شهادته كونها مقبولة
 الشهاد بمعنى انها مجردان من مواعيد القول كالدلالة والخصوصية والرفع و
 الطفلية وتحت ذلك ضرورة كونها اجمع جارية في الموانع فاذا ادعى الخصم
 احدها طوبى بان ثبوتها نحو دعوى الجرح وجه الخبر عن حكم الحاكم بشهادته
 التي قد عرفت ظهور قولهم واشهد واذي عدل في غيره في كونها سببا
 بل في الادلة من بانها جارية لا سبب والمقتضيات وجوب ذلك محرم
 المانع كما هو انما لا ينافي العام والخاص حق بان الاشكال في القرعة
 استقلولتها وكيف كان فلا يخفى الجرح الى نظام المعركة خلافا للعدالة ولو
 قلنا بان جرح الظاهر ضرورة ان يكفي العلم بوجوب الجرح من زمانا او لحاظ او
 او نحو ذلك مما جعل بالمعاينة ونحوها من غير تقدم معرفته كاحصوا وضع
 لو اختلف المشهور بالجرح والتقدم الجرح لانه الشهاد به غالبا
 تكون شهادته عما يخفى من الاخرين المدعيين الذين عني بشهادتها غالبا
 بعد الحما فظهر بانها سبب على اصل عدم وقوع المعصية عنه وطوع ذلك
 لسبب حصول الملكة عنده ولو ملكه على العلم بها معايرتها من غير
 ذلك بشهادة المدعيين بوقوع ذلك منه وفيه الاطلاق بالعدالة
 والعق يقتضي لفظ بغير الجرح لكان المزبوره فضلا عن صورة الشهاد

بنها على وجه يمكن صدقها معا بان قال للمعدل خالته وامه مستر حوته
 ذاملكه ولا علم صدق كبره من بعد لك وقال الجارح قد وقعت منه
 يوم كذا مثلا فان بينه الجرح لا معاصرهما في بل لو كانت بينة العدل
 كما انهم بان قالت نعم وقعت منه المعصية يوم كذا ولكن تائب وتدم
 وامه مستر وخالته بعد ذلك فوجدت ان ملكه بعد ما اومر بعد منه
 معصية ما بان فيها قد منعت عدم المعاصي وبالجمله على بينة منها
 بما حفي عن الاخير كان في الحقيقة لعدم المعاصر لها انما الكلام في
 صورة الاطلاق كان قالت احديهما هو عدل في كذا الاخرى هي العاصي
 وفي صورة المقرح بالنقد بان شهدا بالعدالة بان كان في ذلك الوقت
 ان وشهد الجارح بفعل المعصية فيه في غير ذلك الكلام الذي عني
 المعصية ومشتغلا بفعل بغيره الجارح اعطاه وصاحا وانما و
 نحوه ذلك وهي التي اشار اليها المص بقوله ولو تعامرتا البتة في
 الجرح والتعديل قال في حق وفق الحكم لعدم المرجح ولو قيل ليعلى
 الجرح كان حسنا لا اعتقاد ببنية با صلا لعدم حصول سبب طبع
 فيبقى التكرار على محتمل بلا معاصر في صورة عدم الفرق في العمل في
 التثبت وبين عدم ثبوت العدالة وفي بعض نسخ المتن ولو ان
 الشهود في الجرح والتعديل قال في هذا الاطلاق توقف الحكم في
 شرعها في ذلك ولذا قال فيها بعد ان حكى عن الشيخ ذلك وهو يتبع
 عدم امكان الجمع كما لو تكادنا في الاطلاق فلا وجه للموقف لعدم
 في صورة اطلاق العدالة والعق متحقق وكما يحتمل اطلاق الجارح على
 ما حفي

ما حفي على المعدل يمكن اطلاق المعدل بتعدد التوبة على ما حفي على الجارح نعم
 قد يقوله لفظ بالاول للفتنة الجارية ومع فرض عدم اعتبارها بالعدل على
 بينة الجرح على الوجه الذي سمعته لا على حجة الحكم بنفسه فقد
 لبينة ضرورة عدم المرجح لها غير ما عرفت فيما فرض عدم اعتبارها فليس
 الا الوقف من الحكم بقبضتها وهو غير المثل في ادعاء الذي ذكرناه في العمل
 الشيخ لا يتكر هذا كلامه عدم امساك في يمكن استنباطه من عدل او فسق
 الاحكام به واحتمل وكلف للثام بتقديم التعديل على الجرح للاصل في الخلو
 عن ظهور المعاصي وهو جدير فيما يرجع الى ذكرناه لا مطم وبذلك بان
 لك الحان في جميع صور المسئلة كما بان لك التوضيح في جملة من كلام
 الاصحاب في الله العالم لا بان يتقرر في الشهود واستقصا في
 كل واحد من من دون علم الاخر من متخفاته النفسية بالزمان والمكان
 وعينها ليستدل على صدقهم باتفاق كلمهم وعدمه باخلاصهم للاصل
 من اربعة التثبت بل التمسك بالتي هي اقوى لا قوة عقل عند محقق
 من غلبة او تدليس لاسر عليه وكذا خبره لك مما يحتمل منه التبرير في
 كما صغروا بنال في شهود على امرأة بالزنا صرف منكرتهم من ذلك دون
 لقوله نعم فيجديهم اقتده وان قلنا بغير شرط نعم فيجبنا اذ هو لا
 ينافي الاخر فيها بعضي كان عندهم اذ المسم منها التبرير لهم في
 حيث انتم شرع عندكم لا مطم على ان المولى من امير المؤمنين في ذلك
 اخص في سبعة ضروفا في سفر فيشهد واحد منهم فثبت امره على علم
 وذكر في ذلك له فاستدل عام وسلم فانكر فرضهم وقام كل واحد منهم

الاستدلال

الحسامية وكل من يحفظه ثم استند في واحد منهم وسئل فان قيل
 عم الله اكل من جملتها فقلنا انما استند في واحد منهم وسئل فان قيل
 بعد واحد فاستند في كل واحد منهم فقلنا انما استند في واحد منهم
 والشهود وان الحكم المستوفى في صفة الحق بما يراه في ذلك الوقت
 مما لا يخفى في الشرع ثم قد قيل في احتساب من جوار الشريعة فيبقى شهود الحكم
 وطلب المدعى الحكم والا شكل الحق يظهر في نفسه في وجوب الحكم
 ٢ ولعله لما قال في ذلك وهو التفرقة بين الاستدلال والاستدلال اليه بل
 ظاهر حتى مع الزيادة لعدم ثبوت ما يقتضيه من الزيادة والزيادة في
 الموضوع للزينة بزيادة الناس الحكم الا ان استناد من ذلك الامانة
 عدم الوجوب مع الزيادة وانما الحكم حتى يثبت ما يثبتها من جملتها
 ومع حكم معها الاطلاق الا ان ذلك بل مما توقف بعضهم عن الحكم معها
 للاطلاق الزيادة على الزيادة كونه كافي ومما ذكرنا يعلم ما في الحكم
 المصم جوار الشريعة الذي يمكن تزيده على امانة جوار من حيث قوله
 كانه لا ينع حصول سبب وجوب الحكم او على امانة جوار في اصل معلوم
 شهادتهم لا نراه الا في زيادة استظهارهم والله العالم
 لا يشهد الشاهدان بالجرم الا مع الشهادة لعقل ما يقتضيه
 في العدالة او ان يسمع ذلك في الناس شيئا موصيا للعقل للثبوت او
 مما يحصل به القطع بخلاف الحكم التي يكفي فيها خبرا لغير سبب الخطأ
 والامانة الحقيقية لذلك لانها لا يثبتها الا بالثبوت او لظهور النص
 في الاكتفاء بخلاف ذلك والامانة يمكن التعديل الى المعصوم كما هو عليه

الشرع
الحكم

لا وهو ان يثبت في معنى النص من وجه فلا يقول على سبيل ذلك ان الجرح من الواضح
 والاشهاد من حيث كونهم كل واحد منهم فيكون خبرهم وما يحصل ولولا ذلك
 وقطعهم وعرضهم فلا يثبت في الاكتفاء به لا في الحكم من ذلك انما يثبت
 المحذور من حد العلم فكذلك استيفاء في الشريعة في حال العلم في جوار الجرح
 بعد وجوبها من انظر في الجرح وقد تولى الله من التباين الا انما استند في
 ان ذلك من جوار كان اخفى من البينة المدعية للحماية كما هي في نظام
 فيه لا يخفى بعد خبر من عدم حصول البينة العلم وعدم الدليل على الاكتفاء
 بمكة وصحة القياس على البينة التي منها البينة والتقدير هو هذا كان قد اعتمد
 لا يحسم وخبر استناد العلم وعلى حاله في البينة في الشهادة بالجرم في جملتها
 واما قوله ان العلم في ذلك الحد اما كافي في ذلك قال نعم لان الشاهد في
 البينة الشهادة على الشهادة قلت لولا اجماع المزمع لا يمكن القول بالاكتمال
 في الشهادة بعد وبقي البينة عند بناء على عدم حجتها شرعا لكل واحد
 ضرورة كونها على حال شرعيها كاشهادة عينية لا استصحاب اليد
 نحوها مما جعل الشارع امانة على ذلك وكذا حكم الحاكم بالعدالة واليقين
 فان لم ذلك كالحرج به في عدم العلم اكتفاء الحكم الا من جوار الجرح
 من دون شهادة احدهم ان العلم بشهادة تعدلهما يقتضي في العدالة
 العلم بكونه على الوجه المحرم والامانة يشهد به ضرورة اجماع شرعية
 معلوم من ذلك ودفعه ان لا خفا لظهوره في عدم الاكتفاء في جوار
 المانع فان العقل من حيث هو على كل ما يظن به واقفا يحصل منه في
 المقارنات الحقيقية لكونه على ذلك في اقامة العلم على عليه الحكم

مؤدرة ان الجرح لا يحسم حكمه ولا يشهد على كفاية الحكم بل وكذا كفاية الاشهاد
 على اقرار وقوله في كتاب كاشف ان يكتب مع الخبر في جوار الجرح على
 من الكفاية للقطع بعدم وجوب ذلك ثم هو ما جوار من حيث كونها حجة
 وضبط الحق واما المصلحة بل ينبغي ان يكتب التحسين اذ لا يكون في ذلك
 والاشهاد في جوار الحكم لثبوت على كفاية على تقدير ثبوتها وليكن
 بتحسين جوار في ذلك وجوب كفاية التحسين على تقدير ثبوتها لوجوب اصل
 الكتابه ولكن قد عرفت ما في الأصل فخلا عن الفرع اللهم الا ان يكون مقتضيا
 من قبل الامام لذلك على وجه تقرر من بيت امان فان الوجوب عليه
 بكرة الحاكم ان يثبت الشهود اذا كانوا من ذوي النباهة
 والادب القوية مثل ان يقر بغيرهم ويحكم بما يثبت عليهم من المبالغة
 في منصفية القصة التي شهد بها وعلفهم وتحت يرم عقاب
 الزور لان ذلك نوع قضاة لهم والحق وان كان لا يصل الى
 المصلحة في ذلك في موضع البينة ولولا نصف بصيرة الشاهد
 للاستظهار بما حقه سابقا لا يجوز له ان يلا خلافا احده
 فيمن يستمع الشاهد وهو ان يلا خلافا في ايمان الشاهد بالجملة بسلامة
 الجان يظن به ويعدل عما لا يدع هذا في المصلحة ينفع وانما لا يلا يظن
 بغيره بسلامة ليجعل ثبوتها دية وليست من البينة فيصير بها الشهاد
 مسددة او مودة بل يجب عليه ان يكف عن حقه في ثبوتها وعنده يحكم
 ج وان كان يقر ويثبت في ثبوتها وتلخيص الحكم على الحكمه او غيرها
 بل في كفاية ذلك عليه سواء كان الشاهد باقيا بغيره او قد شهد لانه

والا كان من النص العقل لا دليل على جبره بل الدليل على خلافه ثم لا عبرة بالاحتمال
 لا يتعدى ولا ينافي القطع في العادة كما هو واضح والله العالم
 لو ثبت عدل الشاهد لا حكم بالتميز على ذلك حتى يثبت ما ينافي القاطعة اليقين ومثل
 وان كان لا يخفى القابل لذلك من امانة وقتة على خبر حال الشاهد فيها
 استأنف التحسين ثم هو على من بعض العامة لبعض الاعتبارات ولكن لا حد
 لذلك بل يجب ايداء الحاكم وعلى من بعض محله استأشهر ولا يخفى
 عليه ضعف الجميع **السؤال الثاني** ينبغي ان يجمع قضاة على اسبوع ووالله
 وحجتي على عنده ويكتب عليها قضاة اسبوع كذا وشهر كذا من سنة كذا
 فلا وسجل فلا ووثيقة فلا بل ينبغي جمع قضاة على يوم ويكتب عليه قضاة
 يوم كذا من اسبوع كذا وعلى كل حال فاذا اجتمع ما شمر كتب عليه قضاة
 كذا فاذا اجتمع ما شمر كتب عليه قضاة سنة كذا على ذلك لتسهيل العمل
 المطلوب مشروعي بعد من الحكم من ديوان الحكم وكان ينبغي ذكره في ذلك
 خصوصاً عدم دليله سوى ما عرفت فيها **السؤال الثالث** كل موضع
 على الحاكم فيه كفاية المحضر فلا يجب عليه مقابلة كذا ان حصل له من بليته لئلا
 عاجز شرف ذلك لانه من اتم مقابلة السياسة وجب عليه الكتابه وكذا ان
 احضر الختم في ذلك من حاصته ولا يجب على الحاكم دفع القضاة والملا
 والقلم في ذلك من حاصته لعدم ثبوت الوجوب لتمام المستوفى لذلك
 بل لا دليل على الوجوب مع البذل فيق وانما يثبت في كفاية الاشهاد في جوار
 المعروضات في الاحكام على مصلاته بان ذلك حجة وكان عليه
 اقامته كالحكم وكما لو اقره بالحق وسئل الاشهاد على اقراره الا ان كان كاشرا

الشرع

الشرع

اكل وهو كبناء على اعتبار القصد المأمور بالتصدق بل لا فرق بين اكله والاكل
 عند الخبز فيه بل اذ من تصحيح الحق وشرفه الباطل وتوحيها ما هو معلوم عند الخبير
 الحاكم ومقتضاها اذا لم يكن ذلك بل ان من الخافه على ان من مقصده ونحن نذكر
 في كل حال من الدلائل وغيره وكيف كان فلو لم يسمعوا من الشاهد في الشهادة لآمرهم من
 لم يسمع شفيبه على الاطلاق بالاقاعة واخر ذلك بالاقاعة من زهيد في اقايعها
 وشرفه فيها بعد خبرها بالشهود وبها خبر من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر في المعريف
 وكذا يجوز ان يثبت خبرهم من القوم عن الاقارب باحق لانه لم يسمع من خبره
 لكن يجوز ذلك في حق الله تعالى والرسول قال لما شهد عند اقراره بالقرآن
 قبلها اعلان السهم في اعتبار الشهود وهو حق في خبره باظهار الاستدلال وحمل
 له على عدم الاقام بتكليف الاقارب ومبرر ما ثبت ذلك من الزاوية بعبارة ورجعتم ولذا
 في تأويل حدوده بالاشهاد يكون ان يضيف احد الحقلين في قوله
 لما خبر من رجعي على الامر وتعلق التهمة والميل وقد يدعى امر الامير المؤمنين غفرل
 بهضيف فكذلك عنه ايا ما تقدم ايراد في خصوصية لم يكرهه فقال له اعظم انت
 فقال نعم قال تحول عنا الى رسول الله صضيفا اظم الاوصع خبره بل انتم
 مبروجية حضوره فيافة الخيم فقال بل فكذلك يقضو رجعيه من خفيه والنداء
 امره صام على اقله اجمالا بقبيعه وضوضعا بل انك انك
 المسكون على تحريم الشهادة على الفاضل والمعامل وكذلك ما في اقله فان توصل على
 اقل الحاكم بل الباطل فلا حاجة على الامر ولا في التبع على الحق والمنعني نعم لو كان
 بها الحق توقف على ذلك لم تأثم صفا اقصي الامر بالاكاذب وعلى كل حال يحسب
 على الحق اعادة الرشد الى صاحبها لتبنيها على ملكه ولو لم تقتضه في ضمن

عقد

واحضرن مع الامكان اذا كان حاضرا بلا خلاف واحدة فيه بل في ذلك لشيء الى علمنا
 واكثر لعمامة وكذا في كل طاعة الاجماع عليه يتعلق حق الدعوة به ولا قضاء فيه
 ذلك سواء حضر بالمدعي سواء لم يجردها وسواء كان هو اهل امر واقسام
 وسواء علم الحاكم بها معاملة الام لا خلاف لبعث لعمامة والحق في كل مكان فذا لم
 يوجد احد من اهل امر في امرات والشرع في الحاكم وعلى بعض انه يستدعيه
 الى منزله ولا يرب في مفعول لا طاعة الاذلة وعنده في الاضطرار قد يكون تخيم
 يدفع الى المدعي ليعرضه عليه مكتوب فيه اجابته لخاصة وقد يكون محرم
 عن الاضطرار ويكون مشروطة على الخطاب ان يترقى من بيت المال بل اذا كان
 اعتناءه عسائرا استعان بأعوان السلطان وعنده بما مره في ذلك في كونه
 المحضر والخال هذه على المطلوب لا متعارفة وعلى المدعي وجبنا اذا كان فيله
 يحق بل في اصل وجوب المؤنة فيه وفي الاول اذا لم تتلذذ تحت سبب
 الاسباب الشرعية نظرا لادليل عليها هنا لا يخص في وجده حكم بوجودها
 ان لم تتلذذ تحت معاملة الاحباب والمجالات وهو ما يتوقف على التمسك
 كما هو واقع وكذا النظر فيما ذكرهنا ايضا من ان ان السقي بعثت في بناء
 على ما يراى ان لم يحضر المثلث سميت وانما وقعت عليه فان لم يحضر بعد المثلث
 وسقط المدعي السهم والحق اجابته اذ لم يجز له دليل لا يحشو في واقعة
 افراد التمسك في الحاكم وان كان عدم حضوره لعدم كماله في وجوهه
 ولكن اذا امتنع الجميع بنبذه وبيع حق المستدعي بتوكيل وكيل عنه واساره
 عن يخلقه ان ترتب عليه اتيين ظاهره ان من يحكم بنبذه فيله والا فلا
 المستدعي عليه التمسك مع الاحتشار اذ في يلزم المستدعي ان يرضى بذلك

واذا لم يكن

وأما إلى الإحضره اجب عليه ان امتنع هذا كلامه حضوره لضم المالك الى
 بعده الحق على وجه المدعى وعوا ^{علا} الاول والآخر ^{بما} بينهما ان لم ^{يتم} الشقة
 في الشقة ^ف يمكن ان يكون غير مستوعبة ^ف غير الاما عليه قبل ^{بما} شر بها
 وضرب وصح ^ف وقد سما في الاول الذي هو حاضر اذا ^{بما} شقة عليه بالحضر
 عليه ولكي لا يخفى عليك فانه ضرة اذا كان ^{بما} حجه المدعى ^{بما} حق وان
 لم ^{يتم} يكون ضرب ^{بما} بين الحاضر والغائب ^{بما} لهله ^{بما} اطلق المصنف في وجوب
 اعذار المالك ^{بما} المستعد باحضاره ^{بما} قصده ^{بما} ولا يجوز احضاره ^{بما} قبل ^{بما} من ^{بما} ^{بما}
 كل من بعض ^{بما} الحاضرين ^{بما} احق له حضوره ^{بما} بعد ترتيب ^{بما} سمعه من ^{بما} التعذر ^{بما} عليه
 بل في ^{بما} الباقي ^{بما} وله وجه ^{بما} لان ^{بما} الاجماع ^{بما} الظاهر ^{بما} والحق ^{بما} حتى في كلامه ^{بما} كفا
 سورة ^{بما} البحث ^{بما} في ذلك ^{بما} مع ^{بما} احضاره ^{بما} بما ذكره من ان ذلك كان ^{بما} محال ^{بما} ف
 الذي ^{بما} الاحتجاج ^{بما} السابق ^{بما} الى ^{بما} ان ^{بما} من ^{بما} ضمنا ^{بما} ان ^{بما} يكون ^{بما} الضمان ^{بما} ان ^{بما} لا ^{بما} يخفى ^{بما} عليك
 ما في ^{بما} دعوى ^{بما} ^{بما} في ^{بما} امثال ^{بما} هذه ^{بما} المسائل ^{بما} الى ^{بما} ان ^{بما} الحق ^{بما} من ^{بما} الحاضر ^{بما} في ^{بما} نفسه ^{بما} عدم
 وجوب ^{بما} احضاره ^{بما} الى ^{بما} الغائب ^{بما} بعد ^{بما} تحريم ^{بما} ذلك ^{بما} بل ^{بما} المالك ^{بما} يطلب ^{بما} من ^{بما} المدعي ^{بما} ان ^{بما} يثبت
 ان ^{بما} ثبت ^{بما} باع ^{بما} ماله ^{بما} ومنعه ^{بما} الى ^{بما} المدعي ^{بما} نعم ^{بما} لو ^{بما} لم ^{بما} يتمكن ^{بما} من ^{بما} اثبات ^{بما} ذلك ^{بما} يطلب ^{بما} من ^{بما} المدعي
 التحليف ^{بما} وكان ^{بما} معه ^{بما} امال ^{بما} بحيث ^{بما} في ^{بما} ظاهره ^{بما} ولا ^{بما} يبر ^{بما} جميع ^{بما} كفا ^{بما} الى ^{بما} المدعي ^{بما} من ^{بما} ح
 الاستسكان ^{بما} من ^{بما} ان ^{بما} لم ^{بما} يجب ^{بما} احضاره ^{بما} الى ^{بما} الجعد ^{بما} ان ^{بما} يثبت ^{بما} المستعد ^{بما} عند ^{بما} المدعي ^{بما} ان ^{بما} لم
 ان ^{بما} ظهر ^{بما} ح ^{بما} احضاره ^{بما} ^{بما} لا ^{بما} جميع ^{بما} ماله ^{بما} ثم ^{بما} ان ^{بما} حصل ^{بما} كما ^{بما} اذا ^{بما} كان ^{بما} في ^{بما} بعض ^{بما} مواضع ^{بما} من
 ولا ^{بما} يبر ^{بما} وليس ^{بما} له ^{بما} هذا ^{بما} لا ^{بما} تخلف ^{بما} عيكم ^{بما} ولا ^{بما} سمع ^{بما} بين ^{بما} ان ^{بما} كانت ^{بما} وار ^{بما} سالي ^{بما} وحقيقته
 بل ^{بما} ان ^{بما} كان ^{بما} هناك ^{بما} من ^{بما} يصح ^{بما} للمساخ ^{بما} في ^{بما} ان ^{بما} له ^{بما} في ^{بما} القضاة ^{بما} وليعلم ^{بما} ان ^{بما} كان ^{بما} في
 في ^{بما} غير ^{بما} ولا ^{بما} يبر ^{بما} لم ^{بما} يكن ^{بما} ان ^{بما} يحضر ^{بما} كلف ^{بما} له ^{بما} وان ^{بما} كان ^{بما} لا ^{بما} في ^{بما} من ^{بما} امل ^{بما} واقت ^{بما} الحكم

فلو بلغوا السهم

عليها حجر وان كان حق غائبا و باقيا على حجة من صرح او غيره لما استقر من جواز
الحكم على الغائب بشرط وان رغبوا في ان يكسبوا على حقيقته او من يصنع الحكم
لوا هذا ان يحصل بينهما فعل وان سئل اقامته البينة عنده فاذن ذلك كسب البينة
الاحد هو لا يفي دون حكم فعل وان اقام ما هو في لا يفي بها الحكم كسب حريف
فلا يفي فلان قاضي على خلاف بين خلاف واستشهد فلانا و فلانا فيكون الحكم حكما
هو الباحث عما لا يتاكد به فيهما ولو ادعى على امرأة فان كانت مبررة اى عفا
البر ونحوها غيرها ولو ادى بالرجال منى كالرجل في جميع ما ذكرنا بالنسبة
الحاصور والعينة وان من ادعت فاشترط كون الرجل باقيا بالنسبة اليها
ومعها من يوثق بغيرهم او نسوة الا ان من جمع ذلك كله خلصها من العدة
ولو بالنسبة اليها وعدمه ومثل ذلك في الرجل وان اختلفت اعدا من البينة
اليها واذا كانت حجة لا يخرج الرجل للرجال وان اتفق خبرها
ولو عدا او حجام او من يامره او نحو ذلك لم تكلف الحضور لكن فيها معدة
صح ولكن بعث اليها من يثق برق الحكم بينهما وبين غيرها جميعا باليمين
او يوكل عنها ويحكم لها صرة فاذا احتج بالتحليف من رجلها من يحلفها
ولكن في حكمه من رجل مع ما هو عليه على حلفها وفيه ان يكون الاستعانة بها
لا يفي على ذلك نعم لو لم يفي بها الا بين انهما المستند عليها طلبها هذين
على ذلك يفي وحكم بينهما من حلفه استقر فان لم تكن بينة فخرها من حلفه
سواء كلاهما ونحوه الخفت بجلباب ونحوه وخرج من وراء الستور ان
احتج بالانفساس اسفرت قال ابو الهيثم الحلي لا دل على حجة بين عديا
يقطعون لا يباس الشهاداة على امرأة المرأة وليست بمبررة اذا عرفت
بغيرها

بغيرها او حصرها بغيرها فاما ان لا يعرف بغيرها فلا يجوز للشهادة ان يشهد بها
عليها وعلى قدرها وان اشقر ويظهر وانما وكثيرا لصفا الى الحرج على
في رجل ان اراد ان يشهد على امرأة ليرحمها هل يجوز ان يشهد عليها
من وراء الستور ويصح كلامها ان يشهد رجلان عدلان انها قد برئت
فلان التي تشهدت وهل كلامها اولا يجوز ان تشهدا عليها حتى يفي بها
بغيرها فتوقع من تلتفت ونظره للشهود في كيفية عمل الحكم وفيه
مقاصد في مقامه الحكم وعلى جميع محال لتبني بين الخصمين
وان تقاضا شرفا وضعت في السلم عليها ومدة والحلوس والنظر فيها والكلام
صعبا ولا نقاضه والعدل في الحكم وفي ذلك من انواع الاكلام كالادنى في
الدخول وظلافة الوجه بل في ذلك لولم يكن التوبير بينهما في اجواب المسئلة
بان رسم اصداد واد الاض فيصير حيث من جاز ان يسلم الاض فيجى بها معا
لان طال الفصل بحيث يخرج من كونه جوابا لاول فليقبل على المسلم وقيل
لا يباس بان للاض سلم فان سلم اجابها معا لغير ذلك مما ذكره في التوبير
لقول على الشرح في خبر مسلم بن كميل ثم واس بين المسلمين بوجهك
ومجلسك حتى يطرح فربما في حيفك ولا يفي ذلك من عدلك وفعل
في خبر الكوفي هو ابتلى بالقضاء فليواس بينهم في الاشادة والنظر في المجلس
ونحوه انتهى النبوي بل لافليوس فيليبيا وفيما حركت ان حفظته
وعملت من كفتك فاسواص وان تتركهم لم يفتك شي اقامه الحد وعلى
الغريب والبعيد والحكم بكاتب الله ضم في الرضا والخط والضم بالعربي
بغير الاسم والاصح وقد تقدم باسم امير المؤمنين ثم من نزل النبي ان

خلفه لا ومع حقه وفي النبوي المرحى في ذلك هو ابتلى بالقضاء وبلى المسلمين
فليعد بينهم في الخطاة والاشارة ومعه ولا يفي خبره صرة على اعداها
بغير على الاض وفي الرضا وحله المصوى مع اعتبارا سايندها حجة
وحجة بعضها طاهر الدلالة في الوجوب كما هو لا خلاف في شهر بين متامري
الانظر وفاقا للصدوق بل على عليها الشبهة المطلقة في ذلك وصحة
في بعض التصورات المصوى وضعفها لو كان جارية الا ان لا يخفى عليك ما
في دعوى اعتبارا سايندها وحجة بعضها لانه سبق على ان كان في
احد من اعداها لا جلع لم تقبل حجة الراوى بل وضقة والتحقيق خلافه
كما هو في خبر بل وفي حكاية الشهر مع ادا الموجب في ذلك النسبة الى
الاكثر بل انكم عدم تحقق ذلك على سبيل الوجوب خصوصا في مثلها
الصدوق انما بعة التعيين بما في المصوى غالبا وفيه فقطع المصوى
مثل هذه المصوى المناقاة منها ارامة ضرب من الذنب والكراهة كما سمعت
في الفتوى بها في انما فدا احد الخصمين مشكل خصوصا مع ظهور خبر
سلمة في بيان الايدي في احوال المناقاة لا خصوص في الخصمين الذين
على الحجة ومصوبة المساواة الحقيقية مع عدم المناقاة في مثلها
ودعوى ان ذلك من العدل الذي امر به ان كان لمراد الموجب حتى في
مخولك ومنها كان المحكي عن الديلمي والمفاضل في لف وغيرهما الا
وهو لا يفي على كل حال فلا يفي بغيره في الميل بالقلب معذرة عما لبا
وقد كان رسول الله يقول على الصم بين نسائه هذا جسي فيما الله في
اعلم بما الله يعني الميل بالقلب وافي حسي المالك عن ابائهم ان كان
في نفي اسرائيل

في بني اسرائيل قاض يقض بالحق بينهم فلما حصر المعت فلا ملة اذا انما
مفسلق وكنتى وضعت على سري في وعظي وهدي فانك لا تزي
سواء فلما مات ففعلت ذلك ثم مكنت حينا ثم انها كسفت عن وجهه لظن الله
فادى بدنة تفرق في مخرة تفرق عن ذلك فلما كان الليل اناها في
فقال لها افرحك ما ريت قالت اجل فقد فرغت ما كان الذي لم تبت لا
من احبك فلانا فافق ومعهم فلما جلبا الى قلت اللهم اجعل الحق له وق
القضاء على صاحبه فلما اخطها كان الحق له ورايت ذلك بيتا في انقضاء
القضاء ولعل صاحبه فاصا بتي ما ريت لموقع صها كان معروفا في الحق
فجول على ضرب من الحق على المراتب العالمة بل العلم كونه المرام في علم
اصدا على قبيد ذلك فلما اذا اتفق جلوسهما متفان من غير على خلية
للقاضي فلا يجبان يوقع النساء في بينهما كما صا يظهر من عرفت للصورة
اقامه ليل معتر عليه هذا كلامه مع النساء في الاسلام والكفر والموكاة
اصدا مسلما حجازا ان يكون الذي قاما فاسلم قاعد او اعلى منى بلا طاعة
بل في الرضا ان ذلك فلا جازا في علم ان مجلس يجلس في حكمه له
مع يهودي في حرج وقال لو كان حفي مسلما لجلس مع يهودي يد يدك وكما
قد سمعت رسول الله يقول لا تشا ودم في المجلس وهل تجلس في
عدي ذلك قد تقدم من هذا العبارة ونحوها ذلك لكن التحقيق خلافه
واختلاف المصوى في الوجبة مع العلم بما في نفي انما ذكرنا في المعلوم
في يشرى المسلم على غيره لما فيه من حقه الاسلام الذي يعملوا في
لا يجوز الحكم ان يلقوا صا حفي ما في ضرر على حقه

بان بعد دعوى محليته لم يكن في نفسه الدعوى بها حالا كما مر في دعوى
عليه كاد دعوى لوقا الحقيقة للامس وكذا لا يجوز ان يرد دعوى
الجماع ونحوها مما يشتهر به على خصمه بان دعوى دعوى محليته لم يكن في
الامر شروع ذلك في باب المنازعة وقد ذهب لسدّها ولا يندرج في التلقين
من الاستسقاء والتحقق وان اتفق تاديه في معنى الاصول الى صحتها
الى ما فيه في حتميته كما ان لا يندرج في التلقين بعد العلم بكونه
على الحق اذ هو من المعاني على البرهان كما في تفرقة باب المنازعة اذ لا
على صحتها من التلقين في جميع الاول ودعوى الاستسقاء عن التلقين في
الضرر بالحكم على دعوى محليته في وجودها مع ذلك ان الظاهر في
الحكم بالبرهان ما غيره فلا دليل على صحتها التلقين عليه بعد فقه علم
بصحة الدعوى بل ان لم يكن اجماع في التلقين يمكن اننا قسمه في فقه
عليه فضلا عن غيره وهو فقه في المنازعة لمضروب لسدّها لا يقتضي
ذلك مضروبا على اركان التلقين في تعليمها وارت الشرح والادلة
ان اذا سكنت الحقائق اسهل ان يقول لها انكلما او ليكن الله
منك ولو احسن منها ان سكنتها لاسبب حتمتها من يقول لها ذلك وظ
كل حال يكره ان يواجهها بالخطا بعد ما يتقن من اجازي الاخر لكن في
الحق حاصل ان ذلك مناف لما تقدم من وجوب التسوية بينهما في الكلام
ان يكون ذلك استثناء عن السابق اجماع على الحكم وقد العلامة في
والشيخ في ط الحريم لانها عبرة بصفة التي كالتالف وهو في
في الحقيقة وفي ستم محيل التسوية في الكلام من الواجب وذكرنا
تحقيق

تحقيق حدها بالخطا بان دعوى محليته لم يكن في نفسه الدعوى بها حالا
على وجوب التسوية بينهما في جميع التلقين بل هذا دليل من علم
ما يشتمل ذلك منها بل لا يتصور الاقتصار على التلقين الذي هو اداة العلم على
الاخر برهان وحيد يتحقق ظهوره بالبرهان واما اداة الحكم فلهذا ما جاز
الحقيقة ونحوها ما دلت العلم
لزم القضاء ولكن يستحب فيها في الصلح الذي هو غير ملائم في ذلك
فمنه القضاء وعرفا حق لوطيته فيكون الحكم بالحكم في ان ابا او
احدها الا الحاشية حكم بينهما كما هو واضح اذا مرر الحضم
بنا بالاول فالاول من غير فقه بين الذكر والنفق والشرف والوضوح لا يقتضي
السايق من غيره في جميع الحقوق المشتركة كما يعلم او مرر اجماعا قبل
يقع بينهم بالطريق المتعارفة فيها من وضع الرقعة في بناء حق طبع
وغیره لانها الكلام المحمول ولعلو مسطرة التجميع فيها في امان ذلك قول
ليكن سماع المدعى ولا يحتاج معهم ذكر الحضم لان الحق لهم فانه بعد
انوا احد منهم تعيّن وقيل ان كره اقب التخصر المحصورة معه فلهذا
كتبه فقتل وليس محمدا ولا يحل حال جعل ذلك الادوار المكتوب
عليها اسماء المدعى تحت سائر ملكه ونحوه مرقعة لم يستدعيها
وقيل بل قيل لك اننا لمشور ما يكتسب سهاهم مع نقل القرعة بالكم
والتحقيق ان ذلك قسم من القرعة لان الفقه في مقتضى من يتقدم من
المدعى من غير تجميع من قبل الحاكم ولا دليل الى اقدم وهو يحصل
بل لو لا ظهور الاثبات لا يمكن القول بالتحديد للحاكم المأمور على الاطلاق

بالحكم بين الناس وان المقام ليس من الحقوق في شيء ثم ان الحقيقة بالسبق
او القرعة انما يقدم في دعوى واحدة فان كان له غيرها حضر في مجلس
كانت مع ذلك الدفعية عليه ونحوه وكل الكلام في الانضمام على الحق
والدعوى في العلوم الجارية والظن والظن والظن والظن والظن والظن
حقه سقطت في العارية ونحوها وجوب مراعاة هذه الاحكام وقد بينا
فيها للاصل وغيره فيجب التيقن في ذلك اذا قطع الدفعية
المدعى بدعوى ليس حق يجب عن المدعى الحق من دعواه بالسبق
وتسمى الحكومة ثم يستأنف دعواه ان لم يزا احد واحد والاثر في الحكم الثاني
والله العالم اذ به احد المحققين بالحق فهو الحق اول ما عرفت فلو
استكمل معا سعي من الذي على يمين صاحبه للاجماع الحكم على المدعى في
والقول الصادق في صحيح ابن مسلم ان رسولهم تقضى ان يقدم صاحب
اليمين وقوله في صحيح ابن سنان اذا تقدمت مع خصم الى وال وقاض
فكمن عن يمينه وعلى طائفة المصاير اياهما بانام قال وقال قوم يقرع
بينهما ومنهم من قال يقدم الحاكم من شاء ومنهم من قال يقرعها حتى يصطفا
ومنهم من كان يستعمل على واحد منهما لصاحبه وبعد ما وبناه في قوله
اولى وفي محله بعد ما ذكرنا فانه اصحها في الاصول المنبورة قال لعلنا
اجزاء القرعة واحكامهم ولو قلنا بالقرعة على ما ذهب اليه اصحابنا لكانت
كان قولنا لا ندره حقا على امر محمول وفيه انما جهالة فيكونا بطلان
فالكلام في ما ذكرنا من حاضرها مساو ما لم يستقر عليها فيقدم
منها للقرعة وكذا المرأة التي تنصرف بالتأخير من يمينها وبالقرعة

انما هي مع تفرع اقدم والامر في ذلك فانه بعد قضاء ذلك سقط
حق الاخر كافي الانضمام على الحق المشترك للدم لا بد في حق المقام
وبينها اجماع الحق فيه الى احيانا ما تفرع في حق محلي لا يكون تفرع
لشريك يجمع الى القرعة بخلاف ما في المقام الذي فيه قاعدة الضرف
والضرر عدم تفرع الاخر في قسم جديا ويكره الحكم ان يشفع في اسقاط
بعد ثبوت اراء القضاة ابطال دعوى قبله وفي ذلك وعلى هذا طريق
الجميع يبيع ذلك ويبيع الرشيد على الصلح المقتضى على الاسقاط يعني
الحق ما جعله من سبيل بين الاسقاط وعدة او جعله مستلحقا فيقره
ظام الاحكام كانه الصلح حتميا وبعث غيره على شرعية ما في ذلك
انما سبيل بينهما في الصلح كما صرح به ابو اسحق وعنه في قوله
لا تباقي بين من جاز الصلح قبل الحكم وان تفرع يعني انما سبيل
ويجوز الشفاعة في اسقاط الحق بعد ثبوت بل الفرق بينهما في غلبة
الوضوح عرفا وعلى حالنا لا ندره الا كراهة ما على التبع من مسئلة اسامه
حاجية لبعض من خصها انه اليه فان يا اسامه لا تستلحق حاجته او
محلي لفقهاء فانه الحقوق ليس بها شفاعة في مسائل متفرقة
بالدعوى وهي جنس فان التبع والموالعة وبنوا منه ومنه
وامر ليس فيما حكى من لا تسع الدعوى فالكلام في محموله مثل ان يقر
فترسا او ثوبا وبقعه انما في الحكم من يره وقراره ذكره الشافعي
في سنن لا تباقي فانه كما هو على الحكم بما لو احببه لم يكن عليه
وفيها ندره فالحكم عنه وغيره من انه يقبل الاثر المحمول ويلزم

فليس من ضرورة ان يدعى جواب المدعى عليه بغيره من ذلك ومعنا القول بحجة
الاقرار بالجهول ودعوى العرق بينهما باين وكلفنا الحق بالتفصيل لم يقبل منه
اقراره لا في ذلك في بعض الاحوال الا لرجوعه على الاقرار الذي تنفي تنفي
حق الغير لعدم اقراره بالعلة بخلاف الدعوى فان الزامه بالتفصيل لا يقتضي ذلك
لما فيه من دافعي الحاجة اليها وكذا الحق له بخلاف المقر فان الحق عليه في كل شيء
ومن هنا قال نعم وفي الاول اشكال لو وصنع ضعف دليله وضعف لقرني
وان لم يكن تفرقه موجودا فهو لا يلا اقراره بتعلق حق المقر له وان كان
مجهولا لعدم اقراره بالعلة في يلزم بتفسيره والراجع للجها لا بخلاف ذلك
التي لا تنفي لها بغير المدعى ولا طريق لا لزامة بتفسيرها اذ لم يرفع اليه عليها
فالجها فيها لا طريق الى تفرقها الا بعدم سماعها على ما في يلحقا اليها
حتى تكون مسموعة لكن ايضا كما ترى لا يربط الى شيء سعيها في التحقيق
يقول لا يربط عدم سماع الدعوى بالجهول من كل وجه التي من افرادها ما لا
الدعوى بل لعدم اصله فيكون دعوى توجب قضاء بعد فرض كون الجها فيها
مقتضيا لاحتمال ما يقبل الدعوى من افرادها تحوي عنده شيء اما الجهاولة
التي توجب ضمانه ما يشره ويوجب شخصه فلا مانع من قبولها وفاقا لا كذا
او جميعه لا التام لا اطلاق قوله لم تقوله في البينة على المطالب باليمين على
والامر بالحكم بين الناس في الكتاب والسنة لعدم سماعها ضيق الحق
لان ما يكون المدعى يعلم بمجهول ذلك ذلك مع انه لا دليل على اعتبار ان
فيها ان يدعى ذكرنا فقلنا من غير مقرر ما يقع السمع فيه وهو منه كاهن
الحكي عن الصحى الشيخ وهو الذي اشار اليه المص بقوله قال

الى الشيخ

اعلم ان ادعاء المدعى من الاثبات فقلنا في ذكر حجة وصفه ونقد
ان نقضها عليها بغيرها بالصفات ولم يقتضها في ذكر حجة وذكرنا القيمة اصحا
واضبط وان لم يكن مقبلا وقد تلف خلاصه من ذكر القيمة لانها الخارجة
في ما في الحكم من الاشكال الذي قد عرفت انه يلائم مسادة الدعوى
بالاقرار وهو غير ذلك وكذا ما في قال فيها ولا تنسب الدعوى بالجهول
كثوب وخرس بل بصفة المثل بصفاته والحق بغيره ولا كان بحسبها ونوعها
وقد رها وان كان البيع وشبهه بغيره في الماطلة الحافضا لبل لا نراها
في الحال وهو غير مختلف والدعوى جارية في الماخذ وهو مختلف ما في
دعوى الوصية فانها تتبع مع الجهالة وفي حجة دعوى الاقرار وجهان
من نقد الوصية وعدم ايجابها فان قلنا بصحة الجهالة به مع
ولا اشكال في سماع الاقرار بالجهول فقلنا من رجوعه لو انتم الخصم في
الدعوى ولا يوجب عليه ما فيه من غير تلك الجهالة خصوصاً احتمال عدم
دعوى الاقرار بالجهول بصحة ضرورة ان دعوى الوصية الجهاولة التي
انها المص بقوله اما لو كانت الدعوى وصية سمعت وان كانت مجهولة
الوصية بالجهول حادثة فان ذلك انما يفيده جارية الاقرار بالجهول ولا
لزام في احتمال عدم سماع الدعوى به مع القول بصحة بل لا يخفى في التعليل
لقول الدعوى بالوصية الجهاولة ضرورة عدم انقضاء ذلك لخصه بها
بالقول فان ذلك الجهاول ينبغي ما يتحقق فيها كالمواصلة والحجة بل والصحيح
وعندها على ان يكون جهاولة الدعوى وان كان قد انشأ اليه باليمين
لعدم حال البيع دون غيره فبعد اظهر لك الماخذ المسئلة وباقى ان شاء الله

زيادة ايمانها والى العالم وكيف كان فلا بد من ايراد الدعوى بصيغة
التي تدل بها على جزم المدعى بما يدعيه كما عرفت في القيمة والقيمة
بل في الكفاية نسبة الى المدعى في قوله فان اظهر او اتهم باليمين لان من لم يأت
الدعوى الصحيحة مكان رد اليمين على المدعى وهو مختلف وللحق بالثبوت
فيها مع يمين المدعى او عدمه وهو مستف هذا ايضا ضرورة عدم جواز
ثبوت المدعى هنا مع عدم جزمه ولعدم صدق الدعوى عليه عرفا فلا يثبت
الحكم من انقضاء غيره عليها ولكن قال نعم كان يعنى من مصادره وهو صيغة
تجيب المدعى بيمينه بما سمعه في التهمة وخالف المنكر في قوله وهو بعيد عن
شبه الدعوى الذي قد عرفت كونها في المصداق الجهاول ومنه ان المدعى
ما في فيه وعلى تحقيق النافذ الحق من التفصيل بين ما ليس لا طلاء عليه كالشك
والسرقة وغيره فتسمع في الاول دون الثاني بل في الادعاء والجمع اليه
عدم اشتراط الجزم ونفى عنه الباس في غاية المراء وما لا يفي في ذلك ولكن في
الرياض ان ليس قول واحد من الاجابة على قولين اعتبار الجزم والاكتمال
في مقامها وكيف كان في ذلك شعاع غاية المراء ان المصداق الجزم ما كان اللفظ
بان يجعل البينة حاضرة دون ان يقول اظهر او اتهم كذا سواء انتم الى
صحة بالصفة جزمه بالقلب واعتقاده لا تحقيق الحق ام لا وهو كذلك فان
المدعى لا يثبت جزمه في نفس الامر لانه اذا كان المدعى بينة لشهد له بحق
وهو لا يعلم بطلان ما يدعي عليه وان لم يعلم سببه في نفس الامر وجهه
اشهر من اشتراط الجزم باليمين فان المدعى بيمينه ان يتبينها بين المدعى
او انقضاء بالثبوت وحاشية ما يثبت مع عدم العلم باصل الحق وان المصداق
المدعى

الدعوى هو القدر المأثر فلا يطبقها المص ونحوه وتبعها على ذلك في المراء
وهذا ان اظهر الجزم بالصفة مع دفعه في القلب كذب وتنادي ضرورة وكون
ذلك خبرا من الاخبار لا انشاء كما يحتمل الصدق والكذب والدعوى بالبينة
والاقرار الذين هما جازان شرعا من صعوبة الجزم لا يقتضي جوازها انما بدق
ذلك وما ذكره من الوجه في كلام المتص انما ينطبق على الجزم القلبي لا الظاهري
فلا يحسن من الزامه المتص ما اشترط اولاه اعتبار الجزم في نفس الامر والمدعى وان
الكل في الحكم في احراز ذلك باظهار الجزم بالبينة الدال على ذلك اذ لا يكتفى
بان يدعيه ولا فلو فرض من غير هذا لغة ما اظهر لما في مقوله لم يثبت له انقضاء
به بناء على شرطه المربور ثم على الوجه في اصل اعتبار ذلك والتحقيق الرجوع الى
العرف في صدق الدعوى المعتبرة وعدمها ولا يربط في قولها امر في مقام
التهمة بجميع افرادها وانما هو في انقص الدال على تخلف اليمين مع التهمة
المتقدمة في كذا في الاجامعة وغيره كجبري كبري حبيب قلت لابي عبد الله
اعطيت حجة الى القصار فذهبت بغيره قال انما تمتد فستخلف وان لم يثبت
فليس عليه شيء وخبره الاخر عنه بما يقع لا يفيهم القصار اما حجة بدها في
انتمت اخلفه وحاشية ما يفيهم عنده ايضا لا يفيهم المصانع والقصار الجاهل
الا ان يكونوا متعينين فيجوز بالبينه ويستخلف لعل يستخرج منه شيئا الى
غير ذلك من النصوص التي هي وان كانت في غير ما نحن فيه من الدعوى
باليمين ولكن لا يربط في دلالتها على انقضاء التهمة الاستحالة في ايها تحققت
بل قد يثبت ان يقيم محومات الامر بالحكم كذا با وسنة في جميع افراد المتنازعة
المنازعة التي لا يثبت التي لا يربط في ذلك من افرادها واحتمال كونه

في الفرقين بالقضاء بكونه الدعوى غير مسوقة منادى من الدعوى من ذلك
 ان الضابط في قطع الخصومات البينات والاظهار الى اسم الله و كذا لا يجب
 في تحقق الخصومة والمناصرة مع عدم الجرم فيما يحده الدعوى والاعراض في سبيل
 او دفاعا من الخصومة من لا يرد فيهم او غير ذلك وما لا يجرى في الخصومة من الاعراض
 من الخصومة بسببه سواء كان بمنزلة او غيره او احتمال او ما لا يتعارف في الخصومة
 به كاحتمال شغل ذمة زيدا وجبايته بما يوجب الااداء في ذلك مما لا يجرى في الخصومة
 به عرفا ولا سماعا للدعوى فيه وبذلك لا بد ان لا يوجب فيه في الزمان من الدعوى
 لباد الجرم من الدعوى الذي لو سلم في لفظها لم يسلم في المناصرة والمناصرة
 ونحوها ومن اتفقت التسلط على الغير بالانزاع بالاقرار والاعراض والتسلط
 استغنى عن حضوره ومعنى المناصرة بخلافه بالتسلط على الخصم وفي اقتضاها
 التسلط على الغير بالانزاع بين الدعوى والقضاء بالنكول وحاصلها على كل شيء
 الحلف على الطم واستماع ثمة النكول اذ لا يستعمل التزم اذ لا يجرى في الخصومة
 عليه ونكول عن البين لاحتمال كونه للتعليم وغيره الا ان منعه بتكليم الدعوى
 التي لا يرد فيها كالدعوى من الوحي والتمتع للاعوان وغيرها فخصم لا يزم
 لغيره لغيره ونحوه وكذا القضاء بالنكول اذ لم يقل بجواز الاحتراز لغيره لغيره
 الاقرار او لا نه يكون دعوى استحقاق اليقين بل لا يجرى عليه بعد
 الاطاعة بما ذكرناه انظر اليقين في بنية كلامه فلا حظا في حاله كما ان لا يجرى عليه في حال
 قبل الوصل بالنكول وحقنا بالنكول اذ ان لو قلنا بانهم يتعين لغيره اليقين في
 هذا لعدم امكانه بل توقف قبل وعند يعلم ما في الاستقلال الشك في اصل القول
 بان فيه صاملا مادة النزاع اذ لا خصم على هذا التقدير وانما يحسم على القول بالقطع
 وهو لا ينفك

وهو لا يقول به فلا ينفك في ذلك غير ان الا ان يكسر ينفك بحسب المنكر الحاد بقوله
 يحلف كما ذكره العبري ولكن لم يذكره هو ولا من بعده بل ظاهرهم انما لا ينفك
 كما صرح به بعضهم مع ان صاملا النزاع غير مخصص في سماع الدعوى كما كان مرعا
 كسائر ما ذكره في الدلائل كما صرح بها كما مضى وفيه ما عرفت من ان الاصل في صاملا المناصرة
 البينة او اليقين ولا بد في الاقرار باصداق في المقام وجميع نظائره وانما العالم
 اذا تمت الدعوى من المدعى هل يطالب العالم المدعى عليه بالحق
 او يتوقف ذلك على التماس المدعى فيه شرعا بل يتوقف على مقتضى الدعوى
 عند المصم بل قيل انه لا ينصير بل هو من عند من لا يجرى عليه ان ينفك لانه لا ينفك
 له فيحقق على المطالبه ولكن الاوحيه خلافه وفاقا لما عرفت من الاصل والكونه
 لتمام الخصومة لقطع الخصومات الا ان ليستطال المدعى حقه وفي ذلك لقيام
 شاهدا حال على امراته ذلك اذ هو المعلوم عادة اذ الانسان لا يحضر خصمه
 مجلس الحكم الا على امراته فصل الدعوى بينه وبين خصمه المتوقف على حاضره
 ولكن في بيان ذلك من وجوه المطالب بالتحقيق على التماس المدلول عليه شيئا
 الحال لاداء احد الرعية على القاضي سمعت كما سمع على غيره لا
 الادلة السامع عن صاملا منادى في ذلك لربا ستر القضاء بعد حضوره
 مع يهودى مجلس القضاء وحضوره محرم الى عند من يدبر ثابت والمضطر
 مع حال فادعاه هناك امام ما فاته اليه وان لم يكن وكان في غير بنية من راعه
 الى قاضي تلك الكلاية لانه لا يجرى في المطالب عليه من الحاضر في تلك الكلاية
 وان كان في ولايته وكذا له حليفه راعه الخليفة بل في ذلك لا يجرى حياية
 الى الذهاب معه الى غيره مع وجوده لان العدا لا تمنع من التمس وان فرضت

لم يلتفت اليها قلنا لا ينفك ذلك بان الامر في موضع ابيه الى المدعى ومع فرق
 الضرر بحسب ما عدا ما اطلب غيره بل قد يقال ان ولاية الخليفة فرع ولايته اليقين
 فيها بالادعاء المتعلقة به وان كان قد يدفع بعد فتر من ذلك لفرق الا
 يتناول ولاية الخليفة للحكم في الدعوى المتعلقة بالحق من ضرورة ارفاق الملك
 الذي هو الخصومة بالاعتناء كالمناصرة ومعلومية ضرورة الحكم
 المتخاضعين عنها وليس الخليفة وكما قيل في زاد على موكله وعلى كل حال قلنا
 يكون الخليفة ولو لم يدر في ذلك ما فعله الى الحكم احض في غيره ولايته ولا
 بعدم الكلاية له على غيره هل ولايته لمعلومية كونه افراد باهل ولايته من حاله
 ولو من غير ان يجرى كالمناصرة ونحوه كما هو واضح
 ان مجلسا بين يدى الحاكم لا نه الموافق للادب وليتمكن من التماس وبنها
 في النظر وغيره ولما سمعته من كلام على في حضوره مع اليهودى عند شريح ولو
 قاما بين يده كانا جازا وليس في ذلك تكبير منادى واحد العالم
 في جواب المدعى عليه اى باصداق منه حال الدعوى عليه وهو ما اقر به اذ كان
 او سكوت فان جوابا بالمعنى المتروك على ان حكمه كما يستعرف مع الاقرار عليه
 كانا في كل من ادعى على المدعى والحاكم به فمضوا كالاقرار ولعله لما اطلق
 عليه اسم الجواب وعلى كل تفصيل الحال في ذلك ما لا اقرار فلا يمس في رده
 يلزمه اى الحق ما اقر به اذا كان جازا في التصرف والاقرار بها مع الاقرار بالتمتع
 اعتدته في بار بل في ذلك وغيره لانه ذللك سواء حكم بالحاكم ام لا يجلت
 البينة التي لا يجرى بها ما حكمها بل لا بد من حكم الحاكم والفرق ان البينة
 منظره بآنها والحاكم في قبولها ورفضها وهو غير معلوم بخلاف الاقرار ومنه
 في الدلائل

في الدلائل ان شرطه في الفرق المزبور بجواز مقتضى المدعى حقا اذا كان علينا
 وادعاه جامع عدم علمه بها بالاقرار ودور البينة فاذ لم يحكم الحاكم وبرز مع ذلك
 الى شرط طهيرة البينة بحكم الحاكم بها وان لم كونها مقبولة عنده بخلاف الاقرار
 في وجهه لم يحكم بها وبغيره اذ حكم به كما صرح بذلك في ذلك ايضا في كونه قد ينافي
 معوم او اطلاقا قاعد على قبولها من غير فرق بين الحكم الحاكم وغيره وانما الحكم
 مقبولا بها فيشرع على حكمه فتر من عدم سماع الدعوى بعده ونحوه
 اصل لما دل المدعى بعد قيامها والعلم بقبولها للحكم والقبول الحق بها عنده
 وان لم يسلط الحاكم به متوقف على حكمه خصوصا لو فرض عدم علم المدعى
 بها وجرى فالفرق بينها وبين الاقرار من هذه الجهة لا وجه لكون دعوى الفرق
 بينهما اذ يقول البينة وادعاه جامع الى الاحتياط بخلاف الاقرار من جهة
 فرض المقام في البينة المعلوم قبولها عند الحكم الحاكم ولكن بعد من يسلط الحكم
 بمقتضاها والاحتياط في قبول البينة لا الاحتياط في قبول الاقرار بل هو من
 الاعتناء على انضمام جازي وذلك استئصالا لاشتباه في الاخذ بالاقرار من يدره
 حكم الحاكم فان وليها لم يقدر ما عدا ان يشهد بشئ وترى من باقراره
 فليس الحكم الا للحاكم لا جهته على ان اقراره لعلها على انضمام جازي ولا يجرى
 وان كان هو قاضي ضرورة جواز اخذ بالاقرار لكل احد فضلا عن المقر
 فا تحقيق عدم الفرق بينه وبين البينة في الاحتياط من دون حكم الحاكم لكل
 احد ونوع باب الاقرار بالمحرم لهم قائل على جهة شفاة العدة لغيره
 وغيرها بل لعل حكومتها لهما على ان ينفك عن ثبوتها بعد ادلائلها لم يجرى
 بها في الحكم الظاهر لعدم ثبوت ما هو الحق شرعا وحكم الحاكم بها لغيره
 عليه قطع الدعوى بعد ذلك لا ينفك يتوقف حجتها في الثبوت وان فرضت

المصلحة على ما ينشأ من احواله بقاؤه الحال فان لم يكن له بنية خلع الملك على
 التملك كما في كسوف اللثام والادلاء بالعدم فخلع على الفقر ويخلع على سبيله
 نكل خلع الملك لخدمة وحسب وفي كل كرا فاد حبس فلا يفعل عندا
 ولو كان من باب لا يتكسر من اقامة العينة وكل به القاضى من بحث عن مشقة
 ويحضر عن احواله بقاؤه بالظرف والعلية على ان لا يسهل به عندا فان
 فخلع عليه عقوبة السجى وهذا التفصيل قد نسب بعضه الى الشهرة لكن قد
 يظهر من خبر اسكوف السابى في حبس في الدين المرام فهو مرام الزور وغيره
 الى ان يبين ان لا يسهل به وجوبه بل وكذا خبره الاخر ولعله لا يسهل به
 عليها حكم الا لا يسهل به لا تثبت باصالة عدم الحال كما لا يثبت اليسار باصالة بقاؤه
 لانها عتقان وجوبه بقاء وليس هاهنا عدم الحال وجوبه بل لو سلم انها
 من لوازم ذلك فلا اصل لغيره في النسخ نفسه لاني لو سلمه كما هو مرام في حله على
 مضاها الى الخبر المذكور بل ومصدق مدعى الفرق في جواز اعطائه الزكوة
 لليلة الذي كرا في ايام يقضى بمرور الاعصار في الواقع على وجه يستطاع به حق الفير
 المعنى على حصوله في الواقع ولو قيل الاصل في ذلك ان الاعصار على لا يعلم الا
 قبل من هو كسب اليد على ما عتده حتى بالنسبة الى المال الذي ادى لتفكير
 ان الخيرة قبول تولد بيمينه حتى اذا كان لمرال او كانت الدعوى والا وقد
 ان المشهور خلافه وقد قام استلزام الكلام في كتاب الفسلى فلا حظ والى
 ما لا يترك ان يكون اذا قل ملا للاحق له على فان كان الملك يسم ان موضوع المطالبة
 بالبنية فانما العالم بما له بالخيار امثله قال الملك الملك بنية وان شاء
 للاصل وغيره اما اذا كان الملك لا يعلم ان موضوع المطالبة بالبنية او جهل حاله
 وجب ان يقول الحاكم ذلك القول ليعتد به لئلا يضع الحق بل اصل ذلك على
 في الاول

انما يحضر خصوصاً بعد اطلاق قوله البنية على المدعى ما لم يكن على النكر
 فالاول الاستدلال بان الملك بعد الاجماع المنزويين بغير المشهور الا في
 اشراط الرضا الذي لا بد من العلم به وشأ حاله انما يقدر النسخ
 صلا ولكن لا يخفى على كل من على الاول ان يثبت هو او شرع الحاكم باحالة
 لم يعتد بذلك النوع ولا اعادها الحاكم انه انما يمدى ملك امه في
 به غير واحد من ذكر الشهادة وغيرهما من غير خلاص امه ايضا بل في
 البرهان بنسبة الى الاما لم يستقل لغيره ليعين من دون اذن الحاكم
 وان كان حقا ليعين لا يسهل به بان كان اقامة العينة على ارم يكون اجماع
 في غاية الصعوبة بل لعل ظاهره ان لا يسهل به خصوصاً غير اليهودي
 على تخليف الوفاء المعلوم كونه ليس من اهل الحكومة خلاصه وقدما يات
 انما والله ثم فتمت وكيف كان فاذ خلع سقطة الدعوى في الدنيا
 ثم تكرر من الحق في نفس الامر قطعاً لكان كاذباً فوجب عليه القتل فيما
 يدينه من ربه حتى ان المدعى قال رسول الله ص انا اتقون بئس ما
 وكما كان ودعوى المدعى في حق بعض قايما رجل قطعت له من ارضه
 فاذ قطع له قطعة من الثمار ومنه يعلم ان البنية الكاذبة كل
 لا يربى في سقوطها في النسخ حتى لو طعن المدعى بعد ذلك على ان النسخ لم
 تخل له المقاصد ولو اورد المطالبة اتم ولم تسع دعواه بلا خلاف اجماع
 في نسخ من ذلك بل لو ادعاها خلع ذلك الحاكم لشيء او غير ما حكمه
 لشيء ان المنكر فانفق لكونه من العيون لم يحل له الاخذ بل ظاهره ذلك
 ايضا في العيون المملوكة قال الصادق ع في حق من ادى الى بعض راء
 رضى

في الاول اذا قام في المدعى احتمال ان يسهل له افضار البنية الاطلاق الحاكم
 وان كان قد علم انه عليه البنية بل قد يتصور بوجهه عليه مع ما لا يسهل
 اما ما هو به من الخياصين وعلها حال لا يسهل بها في ذلك عند فان
 له يسهل خلع الحاكم ان لا يسهل ان كان غير ما لم له اضمحلال الحال او
 على نحو ما سبغته في البنية وعلى كل حال فلا يخلع المدعى عليه الا بعد سوا
 الملك بل خلاص احده هنا بل في الرضا في ذلك واحد وفي كسوف اللثام اتقا
 لا يسهل به فيكون استلزامه على المطالبة اذ هو كان لك ليس على نكح
 السابقين من قبل الجواب والحكم ومن ثم وقع الخلاف فيما ذكره والفرق
 ان الحق فيما لا يسهل به بالبنية او الدعوى بل توكده خلاصه خلع الملك
 فان يسهل به الدعوى الذي قد يتصلق عن عرض المدعى ببقائها الى وقت
 اخر ما انكر بنية او ليحرق وفقاً لاجال لا يتجمل على الخلع فيه ونحو ذلك
 فليس الحكم الحاكم ان يسهل به في اذنه وعلى من ابا حين بن ابا حيا في اول
 ما حيل للفقهاء ارفق الميراث وان ادعى احدهما على صاحبه وما لم يات في
 فقال القاضي المدعى انك بنية في لا تأسف لوجه القاضي في مشقة
 فلما خرج قال له المدعى ما سئل ان يشكك في فامر ابو حنيفة ان يعطى
 ان ثانياً من خلع في اذنه اسحق ان يخلع ثانياً وفيه ان يقضى عدم تخليه
 مع عدم رضاه لاحد من مطلق حتى مع قيام شاهد الحال الذي قد سمعته
 في المقامين انما يبين احتمال عدمه عند احتمال تعلق غرضه ببقاء
 كما ترى بل يات فيه التمسك بالتعليق الاخر وهو ان ذلك من نسب الحاكم
 بقطع الخصوم بغير الخياصين فيجب خفيه معاً او اقام يفتى المدعى

رضي صاحب الحق بغير الملك الحق واسخلفه خلع لاحق له عليه وذهبت
 ابي حنيفة في المدعى فلا حق له ذلك وان كانت له على بنية عاولة فان
 لم وان اقام بعد ما اسخلفه حرج في ثلثه ما كان له وكان اليقين فلا يخلع
 كل ما ادعاه قبله فمما قد اسخلفه عليه قال رسول الله ص خلع لم بالله
 قصدتوه وان شئكم بالله فاعطوه مذهب ابي حنيفة في حق المدعى ولا
 دعوى له من غيرها فمما في الرجل يكون له على الرجل اثم
 قال ان اسخلف ليس له ان ياقن منه شيئاً وان تركه ولم يتخله
 فهو على حقه وقال عبد الله بن وهب كان يفتى ويرون رجل من اليهود
 معاملة في بني بالى درهم فقد منه الى احواله فاحلفه خلع فخلع
 ان خلع يلبس فاجرة فوقع له بعد ذلك امر باع من امرام كثر فامر
 ان اضى الى الف درهم التي كانت له عنده واحلف عليها وكنت الى
 لا يخلع فاحلفه بالقبضه لا يخلع عند شئ ان كان قد طرد فلا
 وتولا انك رضى بيمينه فخلعت كرامك ان فاض من تحت يده
 وكذلك رضى بيمينه فقد حلفت ابي حنيفة عما فيها الى ذلك من النسخ
 ومنها امرها وظاهره يعلم ان لو اقام المدعى بنية باحلف عليه
 لم تسع كما هو المشهور بل من خلاص النسخ والقبضه الاجماع عليه لا
 حق له وان كان قد قيل كان من الميراث ومن حرجه وانما من كل باب
 ما لم يشرط انك سقوط الحق باليمين وقيل قبلها على الاقرار او
 الفرض بنية وبين البنية وتولى النسخ الذي سعه في راء كراعي
 اجماع او ليس ومنه موضوع من المبروطان في حق بنية او لم يعلم بنية

من جهة في التمسك بدم التوقف غدا على التوقف عليه عما لا لاسل وان كان لا يتوقف على ذلك
 عدم بطلان الحكم في الاستدلال بالادلة المذكورة وهو انه لا لاسل للمزبوع في دعواه
 ما لا يثبت عليه الحكم فلو ما سبقته في عين التمسك بالادلة المذكورة في دعواه
 وان لم يثبت الحكم في ذلك من ذلك مقتضى ادلة البينة له في دعواه وهو معلوم
 وكيفية ذلك فلا غيب في ظهور الادلة المزبوع ما اظهره المصنف وغيره من انه لو كان سقط
 دعواه بل انظاره لا يوجب عليه في ذلك المجلس في كل الاصلح اتفاق الناس على ذلك
 ما في الكلام في سماعها منه في مجلس آخر وفي المصنف وغيره من انه لو كان سقط
 على بل من الكفاية لا اعرف فيه خلافا بل من قد اعتمد الاجماع عليه صرحا بل لعل في الفصل
 في موضع من عدمه ولكن مع ذلك فلا خلاف في ذلك وبعض من قال في دعواه انما يستدل القاضي
 اذا امتنع عن سبيل متعارف ان لم يثبت الحق او قال لا امرها ان حلف بهذا التمسك
 حقه من البينة وليس له مطالبة الحلف بعد ذلك ولا استئناف الدعوى في مجلس آخر
 كالوجوه المذكورة عليه انما الموضوع السالفة خصوصا الصحيحين مضافا الى ادلة
 ذلك لرفع حقه كل يوم الى القاضي والحكم برده اليه عليه وهو لا يحلف وهو
 لم يثبت البينة والادلة الفصل بين المتقاضي وان ذكر له ذلك مشافه سببا فقال
 ان آتي بالبينة واسئل النجباء وانظر في الحساب ونحن ذلك نراك ولم يطل
 حقه من البينة وهل يقدر ما له فيه وجهان اجملاهما انما يقدر ان يكون البينة حقه
 لو كان حقه ان يشاء ولا يثبت خلافا في دعواه فان لم يثبت ان الاستدلال كان
 الحق فيه لعينه وغيره مضافا الى ما مر في هذا الموضوع اسما بقتة مقتضى سقوط حقه
 من دعواه في كل ما كان يستعمل من دعواه اليه في اظهرها من المنكر وفي دعواه
 في ذلك المجلس ودعواه في البينة انما يتناقض فيها ما لم يثبت من دعواه مسجوعا و

ومن ادعى دعواه
 البينة عليه

الامارات

ما لم يثبت دعواه في مجلس آخر وانما الحلف ومن ذلك كله يعلم ما في الحكم في
 وفي الصلح والصلح في بين الشهود بين والصلح في من عدم سقوط دعواه اذا
 جاء به بينة في ضد البينة المذكورة وان كان كذا كما يقتضيه بل لعل الحق خلافه
 واقصق بتمسك من ذلك وموضع من دعواه ان له اعادة الدعوى في مجلس آخر
 عدم البينة فمن بعض التمسك بين حكم الحكم عليه بالانكول وعدمه في ظاهر الحكم
 دون الاول اذا اجمع كما ترى بعد ما عرفت فضا الى الفصل عدم هذا البحث
 من اصل دعواه من الناس المنكر الحكومتين وقد حكم فانما دعواه ولا وجه لها فيها
 بعد انقطاعها كما هو واضح ومع عدم الحكم بتجديد السماع عظم لكن قد يقال للمدعي
 ان حكم الحكم يكون في المجلس الواسع هو حكومتهم على البينة وان كان من دعواه
 فادلة المقام بناء على التمسك بالبينة المتقدمة اقصاها كون القضاة من الحكم بانكره
 له ولا يثبت بعد دعواه فانما حلف متهمين غير فرق بين المجلسين ووجود البينة
 وعدمها وحكم الحكم بانكره وعدمه ولو ردت عليه البينة في المجلسين فذلك ان دعواه
 فبينة وان كان قد ابرزها دعواه البينة امان ان المال المبرور فان امكدها فذلك
 لم يبر عليه ولا حلف المنكر على ذلك وقضى عليه بالانكول بل لو ثبت ان البينة بعد
 لم يجمع الا في الاول مع احتمال تجديد العلم لبرهان لم يحلف المنكر كان له مرد البينة
 عليه ولا يجوز تجري خيلها حكم الدعوى والله اعلم وان نكل المنكر يعني انه لم
 يحلف ولم يبره قال الحكم ان حلفت او ردت ولا حلفت فاعلم وان لم يبره فذلك
 استعماله لا يضرهما فان ابراهيل والقاتل الصديق والشيخ والديني والديني
 غيرهم يقتضي عليه مجرد النكول وقيل وان قال المصنف والكتاب والقاضي والشيخ
 وانما حلفه من دعواه من الفصل من الشك انما على من بعض من دعواه

منه

فان حلف ثبت حقه وان امتنع سقط حقه بل في ذلك تيسره الى ما مر في المتن
 وفي الشرائع الى كثير من القضاة بل من الخلف والتغير الاجماع عليه في كل
 الاول اظهر عند المصنف بل قال وهو المروي لقوله في البينة على المدعي البينة
 على انكره والتفصيل قاطع للشركة والبرهان فاجاب عن قول الراد لا باصل الشرح
 مخصوص بما اذا اختاره للمصنف لا مطلقا وصحح ابن صم بسئل المصنف عن كل
 كيف يحلف فان ادعى المدعيون كتب له البينة وحلفها او امرها بها فاستفت
 فانزله بالبينة وظهر عدم مرد البينة ولا ينقل ولزم تأخير البينة عن وقت
 الخطا حتى لا حاجة بل في الفاء تحقيقه في ذلك للاعتناء بغير مهلة تحمل البينة في
 حقه كقوله وفي عبد الرحمن المتقدم سابقا المجهول عليه بين الامور في البينة
 مع البينة في الدعوى على البينة ولا بد ظاهره خلافا في ادعاء المنكر فلا يثبت في
 الا باذنه انما يحلف المنكر باذن المدعي لكن قد يناقش بان اقصى حلفه
 على ان حلف البينة على المنكر وانما وصفيته ولا لا في دعواه على حكم النكول بل
 كما نفاه بنبهه وبين انه من الحكم الحاكم القاطع مقامه وبالقطع بعدم اذنه
 ظاهره لثاني ضرورة اشتراط الحكم بانكره عن زوجه البينة فلا بد في اصلاحه من
 تقديره وانما كون موافقا لذلك ليس باولى من جعله مخالفا واجابته
 كغيره لعدم حلف الا من لا يثبت الحكم في الدعوى مطلقا على نصية في
 لا يجوز فيها ولو قو على العمل به والمصنف عدم العمل به بل هو موافق لما اطلق
 الجمهور من حلفه خلافا من على وبان في عبد الرحمن مع موافقه للعادة
 لا جاز في المقام وان تلقاه الاحباب في مزج القول على انه في القبول
 فان لم يحلف فعليه بقوله وان مرد البينة على المدعي فلم يحلف فلاحق له فلا

دلالة

دلالة في دعواه فحلفه بذلك موجب للتردد في دعواه في دعواه في دعواه
 من المتنازع في الصحيح المتقدم السابق عن عدم القائل باطلا فلا بد من تحقيقها
 بالنكول عن الشك كما هو موافق الاستدلال او اذ ادعى البينة على المدعي وحلف
 وليس بمبرور بالافاضة الى الاول بل بعد ادعاء حلفه في دعواه من المصنف في الدالة
 عمل ذلك خصوصا من سئل في السابق المتقدم جيل بين التمسك احد الامور التي
 يستحق بها الحقوق بل لعل الشك في دعواه فحلفه في دعواه من المصنف في الاول
 فان لم يحلف ومرد البينة على المدعي وحلفه في دعواه على المدعي في دعواه
 المنصير في كون امره بالسبب في ذلك فبينا من دعواه في الاول من دعواه
 عدم الحلف الا لا معنى له في دعواه وانما السبب في دعواه في الاول من دعواه
 ومن يابى بذلك قوله مستقلا برهان مرد البينة على المدعي فلم يحلف فلا حق
 له مشكلا في بيان صورة ما اذا مرد وحلفه على قوله وان لم يحلف فتم فاذن في
 فاضع وانه من البينة على المدعي بل قد يناقش في دعواه باجمال من دعواه عليه
 في دعواه والبينة المقدرة كما يدعيه الحكم في حلف المدعي وانما البينة في
 الحلف بل يمكن ايرادها من المال عن الحق ايضا بمعنى ان عليه حق الدعوى ولم
 تنقطع عنه فحلفه بل لم يوجب عليه مال بذلك اذ امره البينة على المدعي
 فحلف ولزم الحكم بان في ذلك تايد القائل لقوله الثاني وهو قوله
 ولو كان حلفه لا يبره بالبينة او الحق او البينة عليه بصيغة الجوهل على
 حلفه في البينة من بيب صحيح عند المصنف فانما بصره بعض
 الفضلاء ولا وجه للعدد من حلفه على القاطع من حلفه لا البينة على
 عدم احكامه في المنكر وامكان كونه غيره وليس له الحكم فتم وبما كان

الشيخ
 اذا قيل ان يكون المنكر
 وان الله له المقدر

المنكر

انتم في الاخير ^{من} ان الاحلاف هذا ليس بالمصلحة المتكررة بانقطاع الدواعي عنه
 من جاز ان يدون اذ لم يقطعوا الى معلومة صلاية الحكم الحاكم على كل علق فيقوم
 مقاصد في البر الذي يمكن نكول المدعي من تسقط حقه من هذا وجه الحكم
 بغيره عدم تسقوط الحق بذلك وهو صحيح الاحتياط دالة عدم ثبوت الكفاية
 الحق الاثر والبرطانية والاجماع الحكمي وصحي بعيد عن نزاهة وعظام السطحي
 والحكمي من فعل النجس انهم الذين على المدعي وقوله المطعون والى الجي من
 الطالب يقتضي انهما في البين وان كان المظنونهم احق وقوله من
 ايمان بعدا فانهم الحكم في مشروعية البين المدعوة والقياس على نكول المدعي
 البين اني نكولها المدعي لميت الاجماع المتكررة نكولها عنها وان لم يكن
 في تسبيل القضاء به فهو ما وصي دليل الحكم ولكن في اجماع بعض نكول اذ لا دليل
 قيام الحاكم مقام المنع فيما امتنع غير كذا يقوم الحاكم مقامه على دليل فيقوم
 ولا يشترط بحيث يشعل الفرض ولا يجب عليه تصرف السقط ولا احتياط معارفه
 فيما لو فرض امتناع المدعي عن الخلف بعد البر من الحاكم خصوصاً اذا كان
 نكولها لا يتم على الاصل بل في حكم الحاكم بانكره الى المدعي من التكاليف
 واصله عدم توجه البين على غير المتكررة وعدم كونه حجة المدعي وعدم كونه
 النكول فيها حجة عليه وعدم صحة نكول الحاكم المدعي وعدم جواز من حيث
 ان حق المتكررة والاجماع الحكمي مع انه هو من غير من عرفت الحق في حقه
 من تقدم على حاكمي محمل لبيان امارة اصل مشروعية مدعي البين في عقابته
 الحكمي على حقيقته وغيره من شريع ردها مجال فان اللايق يدعي ان
 على ذلك اجماع الفرض واضحاب من بل لعله الظاهر من عبارة الخلافت الفقيه
 الحكمي

ما هو غير ما هو له
 ضرر وان اراهم
 حتى لا يغيروا
 منه

الحكمي فيها خلاف ابي حنيفة فلا حظ وان كان بالبين في صحيح عظام وعبد الحكمي
 فعل النجس وهو في الاجماع ذلك وهو في كل الجوانب الى المدعي من هذا وجه الحكم
 استدلال الشيخ بالآية التي هي شقيقة في آخره فارجح ما نحن فيه بل بعيد
 من كانه صحيح في امارة بيان ان في الشرع عيناً من دقة في مقابل قول ابي حنيفة
 المدعي لا في ما نحن فيه والقياس على نكول المدعي مع ان ابطال عندنا في
 غير تام الفرض بعدم فراض المدعي والعرض في نكولها عندنا في المقام
 فاحاله المدعي من فراضه في حصول عدم صدق اسم النكول بسبب التخيير
 المدعي من لنا بعيد بل ذلك على طرفة البين ان ادلة العرض في عمل
 وان ليس في النجس من غير استعظام الفرض في خصوص العرض القضاء وان
 بالنكول او بالبر من الحاكم بل لنكول في المتكررة بعد كونه غير
 البين والبر من الحاكم انما الاستدلال عماليه ولا اطلاق في النجس على
 امتناع المدعي عن البين المدعوة دون المتكررة انما في حق المدعي
 الاجماع المتكررة على خصام التكاليف الفرض باصداً لا من وجه
 امر ثالث من تخيير الحاكم بين البر والقضاء بالنكول او بالبرام المتكررة
 اطمئنان احد الثلثة ولو بحجة على ذلك كما عساه او على يد غير البين
 ذلك من الاجماع الاجماع لا جازم المدعي انما في القول ان البين المدعي عند
 لاصالة عدم ثبوت الحق بل ونظره في خصوصه بوضوح لا يرد في
 النكول فارجح عنهما بل لعل النجس من مقتضى المستطيق او امتناع
 الدالة على انهما من كفاية القضاء بين الدامس بالبينات والامانة يقتضي
 ذلك ففي حجة سليمان بن خالد ومحمد بن قيس من سبل ابا عبد الله

بما رويته اطلاق ما دل على ان البين عليه بعد تقيدها بما في البرام
 احصاء حكم القادر وغيره بيمين قبل الحكم عليه بنكول واحلاف المدعي
 البين عليه ولو من الحاكم في البرام هذا اذا كان الحكم عليه بنكول بعد
 عرض حقه عليه ولو مرة لوقفي بنكول من غير عرض فادنى الحكم الجمل يحكم
 النكول في نفوذ القضاء والشك ان من تفرق طرطوط من غيره ولعل التكاليف
 اظهر وبلا حل او فاق قلت ليس في شيء ما وصل اليه من الادلة من وجوب
 العرض عليه مرة واحدة في حقه فاق من يتوجه بها بيمين فقلنا من نكول ذلك
 عليه ثلاثاً للاستظهار وان ذكر المصنف وغيره بل لعل الوجه فيها
 طائفة وهو القضاء بالبين او بنكول او باليمين عند الفسخ والمتكررة
 ونحو ذلك مما يقتضي عدم عزيمة الجدل بذلك فقلنا عن دعواه
 ولو بد فتم قبل قبل حلف المدعي البين المدعوة فالحجة جوازها للاصل
 مما غيرت بيمين كونه البر من المدعي والحكم وان كان ذلك مقتضى
 مقتضى الامانة لا حقه من البين فلا يجوز له بل على ما لا بد من حقه
 مع رضى المدعي بذلك فلا في البرام انما ان المستأجر عباء الحاشية
 في منع عدم الالتفات بالبين المبدع بعد النكول لا بعد الحكم وهو متكرر
 اعترض المدعي من الارادة بل في قول من هو في ثبوت الحق بالنكول فملا ذلك
 عليه وهو من الاجماع احتياطاً في التخيير فالتخيير امراتهم ما صلا الى الحكم بالنكول
 قائم قلت لا ينافي بعد الاحكام التي يوجب بل النكول كونه عبارة في حقه
 تحقيق كونه لا الحكم بيمينه او الحكم عليه الحق نكول فان الادلة ليس من حقه
 الحكم على انما في ثبوت في حقه عند ليس محال للبين فملا عليه من حقه ما اشبه

ادنياً شكى الى ربه القضاء قال كيف تقوم الامور في ذلك
 اثنى بينهم بالبينات التي يحلفون في الاجماع ان الله اوصى بالعدل
 ذلك ايم في مقرر هشام بن الحكم عنده ايم من سبل الله ص قال انما مقتضى
 بينك بالبينات فلا يمان واحتمال امارة القضاء بالامانة ولو من حيث النكول
 عن احلاف الظاهر منها وخبر القضاء ونكول المدعي ذلك لا دليل على ان في التسمية للبر
 بل لعل النجس من كفاية البينة في حقه من جميع البينات عند التماس من البين
 طاهرة في ذلك بل لعل مقتضى القضاء في البرام الفقهية على القطع بان الاصل
 في القضاء بعد ذلك الا ما خرج من نكول المدعي الذي قد عرفت قيام
 في احوال القضاء بالسقوط في الحكمي او معكم مع عدم البينة او عدم الحكم
 بالنكول او معكم كما عرفت في حقه من اجزاء الاجماع المتكررة
 من ذلك ولعل لاجرم ايم ابن ابيس فان القول بالقضاء بغير نكول المتكررة
 من دون حلف المدعي اشتباه وحطاً بحجته على من قد عطل الكلام القائلين
 به امارة تسبيل نكول المتكررة من الحق ولو بالقضاء حلف المدعي بغير
 عليه من الحاكم بل لعله الحكمي من حقه من فانه بعد ان اختار في
 المقام القضاء ببر البين على المدعي قال بعد ذلك بعد ثبوت نكول
 ان نكول المدعي عليه من البين لا من المدعي عن حقه فحله فيها ادعاء وهو
 لا يمان لا يمانه وعلى كل حال فلو بدل الحكم عليه بعد الحكم بالنكول
 ليقتت اليه انشاء على القضاء به بلا خلاف اجد في حقه عدم الالتفات
 اليه اي بعد احلاف الحكم المدعي على القول الثاني كما عرفت من البرام
 لكفاية ميب القضاء عليه بعد الاول التي سمعها من الطرفين التي لا
 بما رويته

قالوا
 لا قضاء

ان من حقق سبب الحكومة وصول من انما الحق وشرا صفا للكل بل من حقق
 المدعي في العينة المردودة عليه بل في ذلك يتبين ما حكاها على المدعي لا يظن
 ولو كان المدعي يظن ان الحق في الحكم احضرها معني عدم جواز ذلك له كالحق
 طويلا ويرى ان حق له الشاوية لا فلا اذ قد بينا العينة وحيث كان المدعي
 والديني في ذلك حتى في احد قوله محموله ذلك بل في الربا حتى يستبد
 الحاكم المتأخرين بل في ذلك الى انما هو لا يصل بعد من كون المراء من الامر
 والاعلام لا الوجوب الا لزام وهو حسن ولكن في عدمه وفي الفصل بين علم
 بكونه المقام مقام بينه فلا ولا وحمله بل في ذلك في الثاني ولا في الاول
 على ارادة الوجوب من الامر لا لزام به كاهو مقام دليل ولا يبيح
 عدم جواز ذلك ضرورة عدم وجوده عليه لا مكان ارا دنة العينة بل له
 اسقاط الدخول من اصلها والى ارادة الجواز والاعلام على الامر
 ولا ريب في جواز ذلك للاصل وغيره بذلك يكون النزاع لفعليا بل من ان
 يعلم ما في الفصل الذي من جبر المبدأ اصل الحكم شرعا وهو لا محالة
 له فيما نحن فيه كالحمد خليفه اصل ثبات الحكم بان المدعي البينة وعلى
 العينة في ذلك مما هو بيان وتبريق لزيادة القضاء والمدعي شرفا
 وهو واضح وكيف كان في حضورها في المتن وغيره لا يستلزم الحكم
 ما لم يثبت المدعي لانه قد لا يتصرف فيه من غير اذنه وان لا يكون في
 ان يقول اذا حضرها هذه بينة او شهودا ونحوها بل قد يثبت الاكثاف
 بناء على الحال بل قد يثبت ان ذلك حق الحكم فلا يتوقف على اذن من
 يحتاج الى الدلالة عليه بناء على الحال ونحوه وعلى كل فاما ارا دنة الشاوية
 فوتم

بشهادة

ميسر

في عقد قاضي كانت عند شهادة فليذكر ان شاء ولا يفتقر اليها الشاهد لا يترامها
 بالشهادة وقد تكون عند شهادة واما ما حكاها بذلك ان عليها الشاوية
 وان لم يجرى لها بل ان يقول من كانت عند شهادة فلا يشهد ولا يكتم
 لشاوية وتكون ذلك انما هو الجواب ومنه هو الحرم وغيره من ذلك على
 عرف بل لا بد من الشهادة ان كانت عند حاد واحتمال او جواز لا يقيد بعد من
 ظهور الخطاب في ذلك كاهو واضح وبمع الاقامة والشاوية قبل الاقامة
 المدعي في ذلك حتى له وربما كان له من في عدم الحكم ولو فرض في جعل الحكم
 يتوقف حكم الحاكم على جليله بينه له لكن قد يثبت ان له الحكم وان لم يستلزم المدعي
 ذلك من نصيبه وظيفته كما عرفت فيما سبق وهو في المسئلة عدم من
 بل المدعي من دعواه ولكن لم يحظر في بانه الاذن ولو جعل له وعظما وع فلا
 ريب في قضاء اطلاق الامر بالحكم بين الناس عدم التوقف على اذن كاهو واضح
 وعلى كل حال فبعد ان يعرف على البينة على وجه يكون حاد ثبات الادعاء يقول
 المحضر عند ذلك حتى وفي وجوب ذلك اشكال فان قال نعم وسئل الاظهار في
 انظر المكان صدق من قول على ثم كما جعل من ادعى شهودا احدا بينه فان احضر
 اخذت له بحضره وام يحضره واجبت عليه القصة الا ان كان في لا يفيين فيه على الا
 التي قد رها في المصروف وغيره لتلا بل لا بد فيه فلا بد منهم من دون تفصيل بين
 المسافة وقربها من ان ظاهر المصلح من ان يكون كذا الامد بحيث يحكي اثار البينة
 فتدحوظ بالنافع واحتمل في كشف اللثام تخيل الاطلاق المزبور من المصنف
 على ما اذا لم يبع بعد مسافة البينة لا يحضر ثلثة ايام قال في اذا كان ذلك فله
 حكمه والحكم على حجة اذ ثبت الفسق وفيه ان المصلح المزبور غير جامع للشرايط

بشهادة

الحجج والاطلاق الادلة فيحقق ميزان القضاء ولكن التاخير لانه ايام لقاعدة
 لا ضرر ولا ضرر بعد فتوى لا يحاسب وتبعا للحكم على حجة ثبات القضاء الذي
 الفصل ولعل ان كان كالمعلم وغيره اعتبارا وهو في الحكم وجود الجاز في الاصل
 ارا دنة لا احتمال حصوله بل ينظر وليس هو الا تحقيق ميزان القضاء هذا كله في بينة
 الجبر واما بينة الدعوى في غيره فتسمع الكلام فيها انتم وكيف كان فان
 تعدد الجرح مدة الاظهار حكم عليه بعد سؤال المدعي وعظم كما عرفت لكن على
 التحليل يقول على المدعي عليه فانه ادعى عليك كذا وشهد به عليه كذا وكذا
 وانتم لا تخرج الشهود فلم تفعل وهو احكم عليكم البينين الزجر محقق
 سهل ولا يستلزم المدعي مع البينة مع البينة انما لا بد من الحجة بل لا خلاف فيه
 ببناء الاجماع بضمير عليه مما قال في غير هذا من مسلم سئل عن الجرح من الزجر
 البينة على حجة هل عليه ان يستلزم قال لا ويتراجع العباس عن الجرح عبد الله
 اذا اقام الرجل البينة على حجة وليس عليه البينة خلافا لغير العامة وان
 ما في الجرح من وجبة على الشرع ورد البين على المدعي مع بينة فان ذلك اصلا
 للمدعي وان ثبت القضاء لكنه ضعيف فاصبر عن صراعه ما عرفت بل على حجة
 على ما تسمع من المسئلة او على ضرب من الذنب مع رضى المدعي وظللك
 عليه او غير ذلك على ان المدعي من امر الغنى والفاقة على بشر ان لا يستغنى
 وقضاء لا يحضره وعلى كل حال فلا ريب في ان المزبور ان تكون الشاوية
 على ميت فيختلف على بقاء الحق في دفته استلزاما لانها على ثبات البينة
 بلا خلاف واجبه فيه بل من مقرر ان كاهو واضح بل في ضرورة
 وفاق وفي ذلك غاية نسبة الى الله من غير ظهور مخالفه فافهم الى ان كاهو واضح

ميسر

لكن

لكن ظاهره اختيار الحكم في الاجماع بل لم يقدر الوسوسة في ذلك الا انه يتبع
 الامر دليل ثم قد خلت عند كثير من كتب الفقهاء القضاة كالمقتضى ولا يتصور
 والتمها في وقت وكذا والفقهاء وسواهم القضاة ومنه لا بد من دليل بل لا بد من دليل
 المصنف غير الشيخ الا ان ذلك غير قاصر في تعميل الاجماع على بعض طرقة المقررة في
 ولذا احكام التخيير عليه هذا لا ريب في الاستدلال به بناء على حجة على ان الاصل
 في ذلك قولي عبد الرحمن بن عبد الله الذي هو الجرح والى ذلك لا يخبر
 قال قلت للشيخ يعني موسى بن جعفر كان الفقهاء اخبرني عن رجل الحق فلا يكون
 له البينة بما له قال فيبين المدعي عليه فان حلف فلا حوله وان حلف فحليف
 فان كان المطلوب بالحق فربما تقيمت عليه البينة فعلى المدعي الجرح اذ الله
 الذي لا اله الا هو قد مات فلا وان حلف فحليف فان حلف فلا حوله ولا حلف
 لانه لا حلف له وفاه بينة لا نعم هو صحتها وبينة قبل الموت فمن ثم
 صارت عليه البينة مع البينة فان ادعى ولا بينة فلا حوله لان المدعي عليه
 ليس محي ولو كان حيا لالزم الجرح او الحق او صرة الجرح عليه فمن ثم لم
 يثبت له عليه صق وصح الصفا الى الذي رآه الله ليهما كتب محمد بن حسن
 الى ابن محمد الحسن بن علي هل يقبل شهادته الوصى للميت بدونه على كل حال
 مع شاهد اخر عدل فوقع مع ان شاهد معارض عدل فعلى المدعي الجرح
 وكذا ليهما يجوز للوصي ان يشهد لوارث الميت صغيرا او كبيرا بحق له على الميت
 او موثقا وهو القاطن للموثة الصغرى وليس للحاكم ان يباين فوقع
 نعم وبني الوصى ان يشهد بالحق ولا يكتم شهادته وكتب اليه ان يقبل
 شهادة الوصى بدونه مع شاهد اخر فوقع مع نعم من بعد بين المناقشة

بشهادة

وهو اذا حصل خلاف الميت بل هو جازم الصق والمجون حال الطوبى والافاق
 بل منه يعلم ان المادى منصوص الصلة في الجبر عدم الدانية الكفى لا يرد
 حقا لا احتمال قيام الحجة فلا يرد في الدنيا والادام ولو اقام شاهد واحد
 على الميت حتى عد وفيه اختلف بين واحد لا يرد في الدنيا والادام ولو اقام
 المادى المعلوم ان ذلك انصف منها بل للاستغناء بالبين القائم مقام
 عن بين الاستظهار ومنه انه قد لا يبقى عند ادلا يفتى فيه التفرع لبقاء
 الحق ومع فرض تقيده اغتنائه بالشكلى على ذلك كافى كلف التمام قد
 يقا انما لا يثبت ان المعبر من المقيد ما كان على وفق شهادة الشاهد المرفوع
 كونه على اصل بقاء الحق وما فيها من الزيادة لا دليل على حجة اذ ليس
 بين شاهد ولا بين استظهار ان الاصل عدم التمسك المتداخل خصوصاً
 قوله في البين مع شاهد بين بعد بين الظاهر في فعل مستقلاً منها الى
 الحجة في حق على ظاهر واضح باوفاً قابل فالاول بل الاقوى ثم بين اخر معه
 ثم قد يتق بالاستغناء في صورة شهادة الشاهد ببقاء الحق ثم البين من
 المادى على نحو ذلك وهو يحكم البينة على بقاء الحق الذي ذكره في قوله
 الاستغناء بها عنه ليعلم الاحتمال البقاء الذي يجهت سابقاً وكيف
 هذا السكالك لا خلاف في انه يرد في الحكم من مال الغائب قد يرد الحق الثابت عليه
 لكن في المادى في غير تكفيل التمام بل حال اى التزامه تكفيل بل ذلك
 الجبر من السابقين الا انك قد رقت اشتراط عدم الملازمة في انك منها بل
 مقتضى الجمع بينه وبين الاخير بل الاول عليه الا انك لم اهدا لانه لم يرد
 وانما اعتبار المكفيل لا يرد بل يوجب عليه البين مع البينة جعل المكفيل لها

عنه

عنه لا احتمال بل انما يتبين الحق على وجه لا يتصله البينة ومن اوجب عليه البين لم يثبت المكفيل
 الا على تقدير بغيرها كما لو كان المدعى وكيل الحق فانه لا يجوز احاطة بغيره في التكفيل
 ولا شك في ان الكفاية والبين احاطة واستظهار ان لا يكونها يحتاج الى دليل
 قلت قد رقت ان دليل الخبران المتبررات المجهول بها على ان المراسل جليل وهو
 اصحابه لا يخاف وقد ارسل عن جماعة بل بها يكون على اعتبار ما رده المكفيل وان
 البين لا يثبت في الاستظهار بل ذلك اذ هو على حجة على كل حال وهو هذا اعتبر في عقد
 مع قوله بغير البين وكما قد بينت فامية التمسك البين الحقيقية على الاستحسان
 فلا حاجة للتكفيل للتكفيل على حال عدم البين فانه لم يتم بعد فثبت التكفيل
 وطيران البين على الشكلى باعتبارها الاستظهار المدعى عنه بعد ذلك والتكفيل
 للاستظهار بها بعد ان يرد في الخبرين كما هو واضح ثم على فرض اعتبار البين ثم
 التمام الشكلى قبلها في صورة الوكيل ضرورة عدم ثبوت الحق بدونها فمن الغريب
 حصر ذلك منه فان من الغريب هنا قضية الامانة على اصل دفع التمام من مال
 الغائب بعد ان يرد عليه من قبل جليل بالامر سال وجهه وليه حقيقه محمد بن ابراهيم
 عبد الله بن مهديك البعض في سنده وبانه في عام وادخل في قوله الغائب بعد
 يكون له جواب في قوله وعقد ذلك ويحذر ذلك بعد الحكم وعلى تقدير فقد يثبت
 استبقاء الحق بوجوه الحكم وقدره او التكفيل البين فيبقى مقتضى على موقع الوقت
 وهو فيما اذا علم الحكم انما لم يحضر حكم عليه وهو غائب لا يرد ان ادخل الفرض
 على غيبة من كان في مرفوعه عدم الاحتياج الى المراسل في الدفع بعد فرض
 الحكم على الغائب ضرورة كونه من مقتضى بل لو ان التمسك والفقوى على التكفيل
 بالوجه المرفوع لكان الحق عدم وجوبه ثم ان الظاهر اعادة التمام من الكفاية

مراتب

هنا كان به الاستظهار التمام بل قد يشير بذلك ذكر الملازمة في احد الخبرين من الادام
 ولو ذكر المدعى انه البينة غائبة جبراً الحكم فيما اشعها بين العصر لان المدعى
 يحس على عوايه وبين احاطة التمسك فانه لا يرد في حضور بينة فضلاً عن
 المعينة لكن في دفع ولو قال البينة غائبة جبراً جبراً ما ردها في التكفيل
 المدعى عليه فترد وجوب من الكفاية عند انقضاء الاجل وفيه اذ لا فائدة في
 عقد التمسك التمسك من ماله انه الدعوى وانما بعد الاجل واحتمال سقوط
 دعواه او بعد الزمان باطلاً في الشكلى لا يثبت صدوره عن متفق فضلاً عن
 التقيد وان كان قد تيقن كانه منسلاً او صفة شرعية عليه الحق الامارة
 بينة الحكم صاعقة ولو سلم دلالة على ذلك فلا قائل به فلا يثبت ارادة
 افعال الذي لا يثبت عليه ذلك من التماسك فينبى وفي الخبر وان
 صاده الاجل لا جل التكفيل وان قصرت العمارة عند طر حوط البينة
 قال وان قال است ائتم من افعالها جعل معه مدة من الزمان ليف
 فيه يثبت وتكفل بغيره فان احضرها نظر فيها وان لم يحضرها فبها
 عند انقضاء الاجل صرح حصر من حد الكفاية فتم جيد واما ما ذكره من
 التمسك في التكفيل فقد جزم هذا بعد مع فقال ليس هناك ملازمة على
 وجه لا يجوز له رد ذلك فضلاً عن حصره ولا ملازمة التكفيل وفقاً
 للحكى عن ائتم اخبر بل عامتهم والاسكان في التمسك في دفعه والناسخ
 في احد قوله لئلا يصل السام من معام من بعد عدم ثبوت الحق الذي هو المعنى
 للعقوبة عليه قبله على التكفيل بغيره الحق لم يحضر المكفول وهذا
 مع قوله قبل الماتر بل لا معنى لكونه حضور الدعوى وسواء البينة حقا
 تكفل

تكفل عليه لانه بعد الاثبات بالبينة ان حاضراً فذلك والحكم عليه وهو غائب
 فلا قائل له من الشكلى في المختص والنهاية والقاص في اعد قوله وان حق جزم
 ثانياً لا خلاف فيه ظاهر القاعدة لا يرد ولا يرد فانه في يرب المدعى عليه ولا يثبت
 المدعى في شصيل الحق فثبت مقدمه للزم مراعاة التمسك من الاداء في نفس
 الاصر بدله لا يتقطع الاصل والالتزام بالتكفيل او الجبر وان كان ضرراً الا ان هذا
 الحق اصر ضرر وعلى الحكم مراعاة الاقل ضرراً ولعل التكفيل مسلم ان تحقق انما الحق
 في نفس الامر ولكنه غير محقق بعد احتمال حصول البينة وثبوت الحق بها فثبت
 احضاره ولا التزام بالحق ان ثبت وتيقن المدعى عليه لم يكن له مال يقتضيه منه
 على الغائب فبذلك في تخلف عن احتمال زهاب الحق وهي هناك في الرد فخر الى
 ذلك وقال ان القول به لا يخلو من رجاء ان حيف جبراً منك وعدم التمسك
 استغناء الحق بعد ثبوته من ماله ولو لم يثبت ذلك امكن شر جميع القول الاخر
 وهذا التقيد صرح الفاضل المعتمد في قول ولهم ما قاله التكفيل موكون الى
 نظر الى ان فان الحكم يختلف باضلا والوفاء وان الغريم قد يكون غير مأمون
 فاعطى حجة تكفيل ولا لزم تسليم حق المسلم وقوله لا يكون بل يكون فانه
 وحسنة ومكثرة فلا حاجة الى تكفيل لعدم ثبوت الحق والاصر ضيقاً بعد ذلك
 كان المدعى محملاً لا يطالبه التكفيل وسيله الى ائتم ما لا يتحقق لكن لا يخفى عليه
 ان جميع ذلك لا ينطبق على اصول الامانة من مرقه رجوعه الى ما يشبه
 الاستحسان وقاعدة لا ضرر ولا ضرار لا جبراً بل بانها في المقام اذا انظر الى
 يدفع بالقرن على انها لا تقتضي قبيل الضرر على المسلم باحتمال الضرر لا
 ولعل البحث بين الاحاطة في اصل مشروعية استسا التكفيل في الدعوى

وعدمها رد في عدمها

فما شرح به هذا الفصل المزبور عبارة في حق القول على معرفته بلفظ جوابي ان
 ومعدلا في الالتزام به قبل ثبوت الحق وقد كثر في الكفاية ما يستفاد منه ذلك
 ثم على التكليف على تعيين ضرب مدركه انما كان على وجهين او ثانيا على ان
 قولنا ولكن على ان يخرج الكيف عن الكفاية عند انقضاء الكفاية الاجمالية
 كما انما كان بغير خلاف ولا اشكال وكذا ليس جسيما او المطالبة بكيف ليس
 اقام شاهدا واحدا وان كان عدلا لعدم ثبوت الحق بغير خلاف على غير
 على انما كانت قد باليمين فيجوز ان لا يشهد اخره على المدعى ومخالفه
 الجسدية ثلثة ايام فان ثبت الدعوى والا فليس وفيه ان المعقوبة باليمين
 بالتصديق بالحق الثابت ولا يكتفى فيها القدرة على اثباته كما هو واضح وانما
 السكوت فان استعمل الزم بالحق لا بد من ان يثبت على وجهه وانما
 الدعوى بجوابه فانها على وجهين حتى يثبت الحق على التخييل والديني
 وايضا في حق مسعد والفضل وولده وغيرهم بل في الكفاية المطالبة
 وقيل وان كانت كفاية تعرف قائلها بالضرب ونحوه من باب الامر بالمعروف
 حتى يثبت قبل وانما في البيع في حق المدعى وسوطه والحق في حق المدعى
 وهو مدعى من عده والفاصل في حق المدعى يقول له الحكم اما اجبت واما
 جعلت ناكلا وردت اليدين على المدعى فان اصر به اليدين على المدعى
 ونقص له بل في الاول ان الذي يقتضيه مدعيه في الثاني معنى الجسدية
 قوى وفي الثاني انه الدعوى من مدعيه واقرارها اجابته وما يقتضيه
 المدعي وفي الاخر انما هو مدعيه ولا يثبت باليمين بالحق بل باليمين
 مروي كما هي الخبرين وانما عرفته جماعة بعدم النظر بهذا
 الرواية

هذا الفصل المزبور عبارة في حق القول على معرفته بلفظ جوابي ان ومعدلا في الالتزام به قبل ثبوت الحق وقد كثر في الكفاية ما يستفاد منه ذلك ثم على التكليف على تعيين ضرب مدركه انما كان على وجهين او ثانيا على ان قولنا ولكن على ان يخرج الكيف عن الكفاية عند انقضاء الكفاية الاجمالية كما انما كان بغير خلاف ولا اشكال وكذا ليس جسيما او المطالبة بكيف ليس اقام شاهدا واحدا وان كان عدلا لعدم ثبوت الحق بغير خلاف على غير على انما كانت قد باليمين فيجوز ان لا يشهد اخره على المدعى ومخالفه الجسدية ثلثة ايام فان ثبت الدعوى والا فليس وفيه ان المعقوبة باليمين بالتصديق بالحق الثابت ولا يكتفى فيها القدرة على اثباته كما هو واضح وانما السكوت فان استعمل الزم بالحق لا بد من ان يثبت على وجهه وانما الدعوى بجوابه فانها على وجهين حتى يثبت الحق على التخييل والديني وايضا في حق مسعد والفضل وولده وغيرهم بل في الكفاية المطالبة وقيل وان كانت كفاية تعرف قائلها بالضرب ونحوه من باب الامر بالمعروف حتى يثبت قبل وانما في البيع في حق المدعى وسوطه والحق في حق المدعى وهو مدعى من عده والفاصل في حق المدعى يقول له الحكم اما اجبت واما جعلت ناكلا وردت اليدين على المدعى فان اصر به اليدين على المدعى ونقص له بل في الاول ان الذي يقتضيه مدعيه في الثاني معنى الجسدية قوى وفي الثاني انه الدعوى من مدعيه واقرارها اجابته وما يقتضيه المدعي وفي الاخر انما هو مدعيه ولا يثبت باليمين بالحق بل باليمين مروي كما هي الخبرين وانما عرفته جماعة بعدم النظر بهذا الرواية

انما وانه لم يقل لعل النبوي المعلوم في الواجب على عقوبته وعنده
 في اخر وجهه المعتمد باعلى المصروف الكفاية الدالة على جبره على
 الضرب بالحق والمطلوع دون ضربته واهلته ونحوها وفيه ان الحلف فيه
 اعطى لا ما به استحقاق جوابه لئلا يتحقق الضرب من غير ان يثبت
 عليه الجواب وهو كما يحتمل الاقرار بحصول الاقرار بحصول الضرب عليه الجسدية ليس
 بواجب لاصالة البراءة وجعلنا ذلك كذا لئلا يحتاج الى دليل وهذا الوجه
 الغير بين الجسدية والدينية ظاهر الشيخ على وجهه لعل مع التمسك بالضرب
 ثم ان هذا الجواب علم فعله في معناه على القول الاول غير الجسدية في
 انما يرضى للمدعى بالجواب او لا بالاطاعة والتمسك ثم باليمين والتمسك
 منذ راجع الى الامور كما ذكره في جوابه الامور باليمين فان اجاب
 والاحليف حتى يجيب وفاقا لمعرفته ثم قال وقيل على وجهه حتى يجيب
 وفاقا لمعرفته ثم قال وقيل من غير وجهه بل بغيره وبيان في الاصل هاتين
 الى ان يجيب مستند غير واضح عدل ما استدله من الامر بالمعروف
 والامر بالمعروف في نظر قائلها محتمل لا يثبت بالاول فلا وجه
 قلته ومقتضاه ان على الثاني بغيره حتى يجيب او يموت وليس
 قولنا لا احد بل ليس من مقتضى ما ذكره لئلا يرضى من الامر بالمعروف المعلوم
 عندك من وجهه هذا المقدم من له في تحقيقه ان الضرب بيمين الاول
 والثاني الاقتصار على فهمه الجسدية على الاول لما استلزمه التمسك
 بخلاف الثاني فان مقتضى على حكم الامر بالمعروف والامر بالمعروف
 من استعماله لثبته التي تقتضي الامر بالمعروف وعلى كل حال يكون الاول

والامر بالمعروف

الامر بالمعروف المعتبر ولذا في الامر بالمعروف والامر بالمعروف
 تكون او طمئنت من امره انما هو اجاب بجوابه في حق المدعى على وجهين
 فاذا استنعى عن اليمين صحته في حق المدعى فان كان لا يثبت على المدعى
 واليمين معا لان العناد عند استدواظهر ولا يثبت على المدعى
 اعترفت بيمين المدعى مع صريح الاقرار في السكوت او في حقها فان
 انه بناء على عدم القضاء ويجوز ان يكون ولا كما في الخبر عدم الاحتياط الى
 اليمين كل ذلك مضاعفا في حق المدعى الاقتصار على الجسدية الاقرار بالمدعى
 بالثبوت من غير ما ادعى المدعي حقه بل في الجبراض بالمدعى عليه بلا
 دليل وج فانه على المدعى امر دعوى السكوت واسهل واجل المدعى
 وقد يناقش بعد ذلك ان يكون عليه انما ادعى الحق وليس عليه بل يرضى
 اليمين ولا مضاعفا بل في حق المدعى في السكوت عدم صحة ومن الاقرار بخلاف
 الالتزام والقرينة عدم شهده عنده ولو لم يثبت ولا على التمسك او
 لا يرضى بيمينها وبان الحكم بالثبوت بخلافه او بعد من اليمين مخالف
 للاصل فيقتضيه على المدعى اليمين وليس هو الا ما اعتقد عليه الاجماع
 كونه بعد الاقرار بيمينه وهو مقتضى في المقام فكلما ما عرفت من
 اطباق المتأخرين على اعتبار القول الاول بل قد عرفت انما
 الرواية في غير ما ظهر منها صريح في حق المدعى مع اجابته فما سمعت
 معقود بالنبوي السابق المعقود بالتصديق باليمين بل قد استفاد
 من قوله في خبر عبد الرحمن المتقدم في الدعوى على ملية ولو كان
 حيا لالزم باليمين والحق او يبرر اليمين عليه ان كيفية القضاء عليه
 الزامه

هذا الفصل المزبور عبارة في حق القول على معرفته بلفظ جوابي ان ومعدلا في الالتزام به قبل ثبوت الحق وقد كثر في الكفاية ما يستفاد منه ذلك ثم على التكليف على تعيين ضرب مدركه انما كان على وجهين او ثانيا على ان قولنا ولكن على ان يخرج الكيف عن الكفاية عند انقضاء الكفاية الاجمالية كما انما كان بغير خلاف ولا اشكال وكذا ليس جسيما او المطالبة بكيف ليس اقام شاهدا واحدا وان كان عدلا لعدم ثبوت الحق بغير خلاف على غير على انما كانت قد باليمين فيجوز ان لا يشهد اخره على المدعى ومخالفه الجسدية ثلثة ايام فان ثبت الدعوى والا فليس وفيه ان المعقوبة باليمين بالتصديق بالحق الثابت ولا يكتفى فيها القدرة على اثباته كما هو واضح وانما السكوت فان استعمل الزم بالحق لا بد من ان يثبت على وجهه وانما الدعوى بجوابه فانها على وجهين حتى يثبت الحق على التخييل والديني وايضا في حق مسعد والفضل وولده وغيرهم بل في الكفاية المطالبة وقيل وان كانت كفاية تعرف قائلها بالضرب ونحوه من باب الامر بالمعروف حتى يثبت قبل وانما في البيع في حق المدعى وسوطه والحق في حق المدعى وهو مدعى من عده والفاصل في حق المدعى يقول له الحكم اما اجبت واما جعلت ناكلا وردت اليدين على المدعى فان اصر به اليدين على المدعى ونقص له بل في الاول ان الذي يقتضيه مدعيه في الثاني معنى الجسدية قوى وفي الثاني انه الدعوى من مدعيه واقرارها اجابته وما يقتضيه المدعي وفي الاخر انما هو مدعيه ولا يثبت باليمين بالحق بل باليمين مروي كما هي الخبرين وانما عرفته جماعة بعدم النظر بهذا الرواية

الزمام به هذا الثالثة على جهة التحق له ولما كان طرف الالتزام كذا
 اعلم ان جميع الجسدية عليها باليمين حتى يثبت الحق على وجهين
 عن طريق الالتزام خصوصاً بعد ان كان ذلك طرفاً في الضرب الحق كذا في
 ادلة على ان الدعوى الفالبة بالسكوت لا تقتضي من اليمين على المدعى عدم
 حرج وجهه عن احد الاضلاع لا تقتضي ذلك في الدعوى على المدعى وعلى المدعى
 من جليح الحضر وعلى الغالب وعلى المدعى الحضر ومن لم يتحقق منهم جوابه
 وهو معلوم لعدم بل يخبر طريق ثبوت الدعوى باليمين فان كان
 فلا حق له كما اولى اليه ايضاً انما هو مروي ومقتضى اقراره الامر بالمعروف
 بيمين الناس وجوباً مجازة في الفرض وقد عرفت استفادة من ان
 من المصروف الكفاية الدالة على الثبوت والاثبات وهو المدعى على
 القضاء بالثبوت انما هو امره واليمين الشامل لموضوع الفرض
 عدم احكام الحكم في ذلك بل هو كذا في حق الزمام المزبور والحكم
 اليمين في النكاح انما كان بعد الاجماع المبك على حصول من القضاء
 ولكنه النكاح او اليمين فلهذا انما هو الذي في خلافه انما كان
 المثل عدم الحكم باليمين المزبور كما عرفت بل هو الحق الجسدية
 لما اقتضى خبر عبد الرحمن الظهي عدم تحقق النكاح لعدم الجواب
 بل لا بد فيه من تحقق الاقرار وعدم العمل بما يوجب ولا اسقطت
 الدعوى عن الميت الذي يرضى فيها ما ذكرناه من انما مقرر
 منكره وهو معلوم بعدم فيه وفي خلافه والله العالم صلى الله
 كان السكوت غداً واما لو كان به اقرار من طرفين او من طرف واحد

الطلاق

المعروف

الحصنة هو ما يجرى بالضرورة للشيء يكون مقولاً أو مستلزماً إذا انكسر بالحق الشك في
 بطلان اللفظ الصحيح الذي يكتفي بالباطل بالمدعى ولو استعملت المارة بحسب
 الما لم يتم ما يكتفي الواحد واشتققت لها ما لا بد من اشارة الى ما يجرى على
 بناء على ذلك في مقام الشك وقد مر في التامل سابقاً في مقوله بل قد يقال في
 الترجمة للفظ انما هي قرينة الظن بالمدعى فلا يعتبر انما لا يرد فضلاً عن
 شئ والاصح ان كان ما حصل لا يحتاج الى المدعى عليه في الملة عدم حاله في رابع
 مخالفات في احواله فان كان جوابه لا ادعى ولا علم وعقد ذلك فهو ممكن
 ضرورة كونه اشارة كثره عدم كونه سكوناً فليس الا انكاراً وانما في
 انقطاع باعدم منه لا ينافي كونه في احواله من عدم استحقاق ما يدعى عليه
 وان لم يعلل في نفس الامر ضرورة انقطاع المعلق الدعوى به استحقاق المدعى به
 عليه فانما في العلم بسببه فانما لا يستحق المدعى بالذي هو موضوع الدعوى
 عليه وبذلك يكون ممكناً لا يجرى عليه لغيره لولا فسخه للاصل وغيره ولا ينافي
 ذلك ما يستعمل من الاحكام في خلافه في عدمه في العلم بما حلف على
 البت في فعله نفيها وانما في الحلف على الصورة الغاية من الانكار بخلافه اذا
 كان الكفار بالصورة الثانية فانما ينفى على عدم العلم بخبره في النوازل وكما
 في جرح البرهان ان الشك في ما حلف على عدمه فانما لا ينافي حلفه على عدم
 العلم بيقين حلفه في ذلك لا يكتفي بل يؤخذ بالحق خبره في ذلك او قيل بالقضاء
 بالانكسار ويجوز ان لا يجرى على المدعى ان ينفى به ويعمل بقوله هذا عدم
 بالانكسار وان قيل به في جرحه بل يحسم الرجوع ثم قال بعد ذلك فيحتمل الاكتفاء
 في الاستسقاء فيمنع على عدم علمه بذلك للاصل وعدم ثبوت ما تقدم والتأمل

نبي

مريض

فيه ثم قال انما الاستلزام بثبوت الحق في ذاته من غير ان يكون له الشهادة والظن
 عدمها ولم يثبت دليل على انكار الحق عليه ودعوى عدم علمه بالحق وعدم حلفه
 على البت هو صيغ ثبوت الحق في ذاته وهو جبراً الى العلم على المدعى وقوله
 مجموع هو عدم البتة انما قد قيل في ظاهره على عدم العلم على المدعى وانما في
 ان كان يكون على المدعى او على غيره العلم به انما لا ينافي العلم والظن بالبتة
 ما تشهد بثبوت الحق على الجرم والحق في الاصل في الاصل ما تشهد بالثبوت على
 العلم بالمرئ في البتة ان كان يكون البتة في الكفاية مقتضى ذلك علمه انما اذا
 ادعى عليه بما في نفسه ولم يكون المدعى عليه عالماً بثبوت ولا نفيه لم يكتف حلف
 الخشك بنفي العلم وانما لا يجوز لغير الحلف بنفي الاستحقاق لعدم علمه بذلك
 بل لا بد من نفي برهان المدعى وان لم يرد مقتضى علمه بالانكسار ويجوز ان لا يجرى
 على المدعى ان يبرهان بالانكسار بما هو مقتضى العلم في انكسار ذلك انما لا ينافي
 في الحلف على نفي العلم ولا دليل على نفيه اذا الظاهر انما لا يجب عليه ايقاع ما يدعى عليه
 شئ العلم ويمكن على هذا ان يكون عدم العلم بثبوت الحق كافياً في الحلف على عدم
 الاستحقاق لان وجوبه بقاء حقه انما يكون بعد العلم به في علمه بالانكسار في ذلك
 وبعض المتأخرين انما لا يبرهان بعدم القضاء في الصورة المذكورة وان قيل في خبره
 بل يجب الرجوع واحتمل الاكتفاء في الاستسقاء فيمنع على عدم علمه بذلك وهو موافق
 لما ذكرناه وقيل انه من غير منافاة لطلقاتهم فانما لا يجرى من الجرم والستة البت في الصورة
 الاولى لانكسار الجرم انما لا ينافي في ذلك انما لا ينافي في الحلف بعدم العلم
 على الاكتفاء في الخبر في الحلف على نفي العلم واصل عدم انقطاع المدعى في
 هذا الجرم سيما ان كان مقتضى البتة لواقعة بعد ما هو مقتضى الانكسار

الدالة

المطابقا وروايت
الكتابات

الاولى

فيما حلف المدعى من المدعى والفتوى وليس على المدعى ان يبرهان
 الفتوى على سقوطها بما يدعى على سقوطها هذا ما عرفت وانما المتأخرين في الجرم
 على ان الجرم على البت خاصة ومقتضى ذلك عدم الاكتفاء باليمين على نفي العلم
 قطعاً الدعوى وسقوطها في الجرم على المدعى ان حلفه اذ وان نكل سقطت الدعوى
 وعدم وجوبه بايقاع ما يدعى عليه الاصح العلم بمسما فيما بينه وبين الله يتم ولكن
 لا ينفى في اثبات كفاية الحلف على نفي العلم في مقام الدعوى واستسقاءها وان
 هو لا يجرى النزاع وعنده نظير البتة في منع كفاية عدم العلم في الحلف على نفي العلم
 ولو في غير ذلك ولا يمكن الحلف عليه كما كان وعدم علمه به انما لا ينافي الحلف
 على عدم تكليفه في البتة بايقاع الحلف على عدم استحقاقه في الواقع وبتة
 في الواقع ولو في كثره ضرورة ان الجرم المذكور في كلامه لا يبرهان الا الجرم
 الصورة الاولى من الانكار بمعنى انه بعد تفرجه بالحق في العلم بالعدم في
 الاصل كغيره الا ان الجرم على ذلك لا اذا كان الحكم هو اول الامر في العلم فانما لا يكون
 في حقه انكاراً لغيره كما ان الولاية لو فرض انكاره بالعدم في نفس الامر كان
 يمتنع ذلك ولا يجرى في العلم ولكن لما كان في الاول فلو ان عيشه على نفي العلم في
 في غيره الانكار بالحق واقعا قالوا ان يمتنع على البتة في ذلك مضاهاة الى معارضة
 اصل عدم سقوط الدعوى بمثل الجرم المتبعة باصالة عدم ثبوت الحق بمثل هذا
 المردودة من المالك على المدعى وانما العلم بها يجرى الانكار الحق انشع من ايقاعها
 مقرباً الى العلم بالحق ومن رعاها كافي مثل الفرض المتكسر وشريع الاول هو مقتضى
 لتلك كفاية في اعتبار الجرم في الحلف والحق في عدم امكانه فيجوز طريق قطع
 الدعوى من الجرم من المدعى عليه او من الحاكم مع انه لا ينفى عليك ما فيه الحاشية

بما كانه

بما ذكرناه وليس اولى من القول بوجوب الثبوت بقوله البتة في العلم في اعراض
 بغير الحق بالبتة فتوقف الدعوى في حقه هو الدعوى على البت او ما ينافيها
 بل ينفى القطع في ذلك بناء على ان البتة بل لا ينافي انكاراً فيكون جرحه في ذلك
 لها وعدم اعراضه بغيره بالبتة انما لا يجرى في العلم به من غير علمه
 الفرض عدم انقطاع الدعوى على البتة فتوقف الدعوى في حقه هو الدعوى على البت او ما ينافيها
 او رعاها وانما يبرهان بذلك قولهم حلفوا بالانكسار في العلم بالعدم في المدعى على البت
 وليس هو انما لا يجرى وان كان جوابه لا يعلم به هذا لمراد المدعى على المدعى
 به الحق بلا خلاف ولا الحال واطن البتة من ان انكسارهم بل ذلك فاما ما هو
 عدم كونه انكساراً المدعى على البتة بل هو انكساراً في العلم بالعدم في المدعى على البت
 اخرى مع عدم كونه انكساراً بل هو انكساراً في العلم بالعدم في المدعى على البت
 على نفي العلم حقيقة حلف على نفي ما ادعى عليه على القطع في هذه الدعوى فظهر ان
 حلفه انكساراً على القطع اذ حلفاً بالبتة في العلم بالعدم في المدعى على البت
 ما ينافي حقه كما ان اقرين وبذلك صرح الفاضل في غير ثم قال ويجوز من هذا ان
 الحلف ليس كافياً في ثبوت البرهان وهو المتأخر من الفتوى والحلف على نفي العلم
 فيما عدا البتة ليس كافياً في ثبوت البرهان بل هو انكساراً في العلم بالعدم في المدعى على البت
 علمه به ولا ينافي بينهما انكساراً الى الحق الحق عليه ولا ينافي العلم في يمتنع على
 نفي العلم لانه لا ينافيها ما يدعى به الحلية فكيف يمكن ان يكون بها أساساً في علمه
 ادعى عليه العلم بالحق حال الدعوى بل هو انكساراً في الحلف على نفي العلم في
 اصل الدعوى بما ذكرناه في الحلف على نفي العلم في الحلف على نفي العلم في الحلف على نفي العلم
 ان مله في الحلف على نفي العلم على البتة لواقعة بعد ما هو مقتضى الانكسار

وتحقيق ان كانا منكم وكذا غيرنا لا ينبغي بل ينبغي ان يكون كل واحد منكم بالحق
 العظمى التي كانت تكون اجاماً بل بعضها كل بناء على عدم قدح مثل خلافه في
 فيه والله العالم ^{مفتي} على الغائب في حقوق الناس كانه
 والعقود والاقامات والاحكام وغير ذلك يفتي عليه حقوق الله سبحانه
 المرتبة على النفا والمعا لا تكون مكتبة على الحقيقة ولذا احداث الشهادة
 التي يفتي فيها احتمال ان الغائب يحجب نفسه لا قامت عليه بها بل لا
 اجده في يفتي من ذلك بل يستغني عن احد الى فتوى لا يحجب حرج فتد اسفل الى ان
 على المعنيين يفتي على الغائب في حق الله وذلك كالموتة تقوم على اليقين
 على الغائب فيفتي بها بانهم دون القطع لما روت ولكن في الحق وفي
 بالقطع شرع ولا يملكه معلول فتوى واحدة فلا وجه لبعض يفتي مقتضاً فتم بحجة
 لتعريف بل هو صنفان فيهما السابق بل في ذلك باق الاحكام تطبقوا بالحق
 وانما في القطع نظراً الى وجود المانع عن الحكم في احد ما دون الاخر وتختلف
 احداً للمعللين مانع واقع كثيراً ومنه في هذا المثال لو اقر بالبرقة صرة
 فاشترى ثمنه على المال دون القطع ولو كان المقر محجوراً عليه في المال ثبت
 الحكم في القطع دون المال والاصل فيه ان هذه ليست علماً حقيقة وانما هي
 صفة الاحكام ومنها توقي في بانها وان كانت صفة من الاعمال تجري
 عليها حكم العلل المتأخر وعلى ذلك مبني حجة منصوص في العلة والتخلف في المثال
 المزبور باعتبار حصول العلة الشرعية في ثبوت احدها دون الاخر المرفوع
 فيها اعتباراً بالحق مع البينة وتعدد الاثبات كانه علة ثامة في المال الموجود
 صدق من غير الحق عليه فيه وبالجملة لا شقة بين العلل الشرعية والعقوبات الشرعية

الموتة

الذي لك ولا اختلاف هنا لا اختلاف في العقل وهو جليل كان مرجع الامانة من
 درجة الحد الشهادة المحقق في الحقام ومن هنا يتجلى الاقتصار على عدم القضاة
 به خاصة اما الفقيه ونحوه فهو ثابت وان لم يكن في المال والا فلا يفتي عليك فتما
 ضرورة عدم دليل بالخصوص في اعتبار المحصور في القضاء بغير حقوق الناس في
 الغائب معصوماً بعد استكمال بغيرها عنهم بالهمم التام في العالم الشامل المرفوع
 فليس حرج الا ما ذكرناه فتم فان لو كان صاحب الحق غائبا وله وكيل فله ان يملك
الغيرم بالعليه فادعى الغريم التسليم الى الحق كل فلا يثبت له حق الزام له بالتسليم
من در بين التوقف في الحكم لاحتمال الاداء وبين الحكم والتخلف في الدعوى
 لان التوقف يؤخر على تقدير طلب الحقوق بالوكالة ولا يثبت في اداء الاول الى
 الالتزام بذلك الشبهة باصولا لم يثبت قواعد التي منها عدم دفع الحق المقطوع
 شرعاً بالحقول والتفرع مع انه معارض في حقان مثلاً انما لا يثبت اليه بعد
 لانا هو مقتضى ظاهر الشرع نعم تدقيق بلزوم التكليف لوطيلة اللاحق ضرورة
 مساً وانه لما في الخبر من التكليف على المدعي على الغائب بعد اقامته البينة او
 او ولو رتبته منه جميعا للحقير ومن هنا النزاع بين البيه ومعه لمح الجاهل بين
 فاذا اصر المحلول او اقيمت عليه البينة او تكفل عن البيه او اقرت عليه بتعبد
 اخلال والافعال فلا كما هو واقع في كيفية الاستقالات وانجحت في ذلك
 تلك في البيه لا خلاف في ان لا يتخلف احد كما يجب حق او اسحق فله
 الا باله سم مثلاً ولو كان كافر بانها راجل واجبه لوجود دعوى بالله فضل
 عن غيره بلا خلاف اصبه في ذلك نصاً وقوي قال الصادق عليه السلام
 بن خالده وحس المحلول اهل الملل من اليهود والنصارى والمجوس لا يحلفون الا بالله

الموتة

بل مقتضى الاطلاق ذلك وان شاعروا خفاً على الحلف بغيره نعم في الدعوى والتوقي
 عدم اعتبار متى من صفات الذات والاحوال الى اسم في شدة الاثر ولكن في
 و انما لا ينبغي في حكمه لا يقتض في المحسوس على لفظ الجلالة بل يعم الى هذه
 اللفظة الشرعية ما يميز بل هذا الاحتمال فانق الطائفة والنور لا تدعى النور لها
 فحقق امره من الحلف فلا يكون حلفاً باللاتم شأنه وهي في الحقيقة انما هي
 لتوقف الحكم بالحلف عند ذلك بل هو في الشهادة في التواضع ويحجب
 لما عرفت من الاطلافة المزبور واحتمال عدم حقه ذلك بل العلم به بعد
 ان كان الواجب عليه شرعاً ذلك لا يقدح لان المدعى في ثبوت الاثر وثبوت
 على ان الحلف لا مخالف فلا يحد فيه قصده المزبور بعد ان يملك له اداء الم
 منه شرعاً الحلف بالله ثم واجبه لوجود علة الاضافة الممل بوجه لا يقتضي
 قصده ذلك لا يثبت كونه مخلوقاً له وكيف كان فلا يجوز الاحلف
 بغير اسماء الله ثم كما كتبت في منزلة واسم الله الرسل المستغفرة ولا ما كثر شرفه
 فلا فضلاً عن غيرها بلا خلاف اجد في المحسوس من المزبورين والتبوع لا حلف الا بالله
 ومعنى اسم الله فقلت لا في حلفه الله مع جعفر من قول الله والليل اذا دعيت
 والجم اذا دعيت وما اشبه ذلك فقال ان الله عز وجل ان يقيم من خلقه
 بما شاء وليس يخلق ان يسمو له به ذالعبارة وغيرها توقيب الا في ذلك ثمة
 على عدم انقطاع الدعوى بل كاد ان يكون من الدعوى ومنه حيث قال
 وفي غير ذلك من الدعوى نظر من اجب والجل على الكراهة اما بالطلاق والعتاق
 والبراءة ثم انما تطلق فلا يحد من حق مع التواضع به وان ادراجاه عن غير
 كالصلي ونحوه على دعوى صلي المدعي من حلفه الشك مثلاً بالقيم بغير الله

باسقاط

باسقاط الدعوى كالصلي عنه بالحلف بالطلاق الذي هو هو في نفسه
 في غير الدعوى لكن في ذلك فاما وجوب الحيوان هذا بالنظر الى الاعتكاد في
 اثبات الحق اما جواز الحلف في نفسه مع عدم الالام عليه في حق اطلاق
 التي من مقتضى الحق من الاعمال على الكثرة وتبعية في الكفاية بل
 كون الوجهين في الالام به في الدعوى وانما يترتب عليه الاثر وهو في حقه
 من سن وظهر من كونهما في الحلف بغير الله ثم في غير الدعوى كما في المثالين
 الاضمار عن سؤي فضلاً عن غيره وان كان الانصاف عدم وجه معتد به للتفر
 في ذلك خصوصاً بعد البينة المستمرة في سائر الاعمال والاضمار من العمل
 والعموم من القسم بغير الله ثم في حوز ذلك بل قوله ثم جحد بما يتم منه
 ايمان بغيره بل يحفل في بان وجه القسم بغير الله ثم شأنه وعلى كل حال
 حتى المتيقن وغيره لومى الحاكم ان اختلف الذي يجاد في حقه ديناً من حقه
 نعم في البينة ومنها لان لا يثبت على علم كما لو اشتمل على الالام والامر ثم الله
 من ذلك على كبره والعلل في السكوف انما امر المؤمنين واستخفاف بهوديا بان
 اني انزلت على موسى وم وكبر مع ضعفها واما ان احصا من ذلك كما
 كالمعنى في بيانها وبها حجة خاصة او الحلف من انشائها عليه لا يقع معارضة
 للمعصومين السابقة في ذلك عن التاثير في معصومها انما هي على انما وصلت
 لا شهادت ذلك لم يتحيز الى اراء الحاكم بل لو اقر احد المدعى عليه وعلى
 كل حال لا ينبغي الحكم بتقديم الحجة على البيه والتوقيف من عاينتها بل كراهة
 من ذلك له من الترتيب في الترتيب والتحقيق من الفعل وانما اذا وثق كاتبة
 مدعى الديار فلا يقع وانما اعتبار ذلك ويحتمل عليه من انقطاع النسل والغير

باسقاط

فغيره بل في بعض النسخ على ان الخالف بالله ما دقنا ثم يكتفى ان يقول الله ما
 له في حق الاطلاق والادلة ان كان قد قيل بالبيان بالقول والبرهان
 والمكان لكن ذلك غير لازم ولو الحق كدق بل هو من حق الحق في الحكم
 في الحكم وسليم عدم وجوب ذلك على الخالف عليه بل في بيان احوال اختياره
 للبيان المحقق فليس بمعنى العادة من استحياء الخالف في وضع الضعيف كضعف
 ما في اخره من وجوبه في الخلف اذا التفت الخلف ثم قد يقال انه لا فائدة في
 رجاءه لما لم يرد في عدم وجوب القيام الخالف به وبعد فعدان استحياء
 له مع تيسره وربما كان له طريق الى التزامه ببعض احوال التعليل كما
 يستفهم وكيف كان فالتمثيل بالقول مثل ان يقول والله الذي لا اله الا
 هو هو ان جميع الطالب الخالف انما كان لما في المذهب من المصلحة
 الذي يعلم من السرا يعلم من العلانية ما له في هذا المذهب من مزاياه و
 محو التعليل بغير هذه الاطلاق مما يراه الحاكم عجيبة الاستحسان وبالجملة
 كما سجدوا لهم وما سلكوا من الاماكن المظلمة والخراب المشرقة وغيرها
 وبالزما كيمو الجعة والبيد وشبهه ومضاد وغيرهما من الاوقات
 المكروه فيلطف على الكائن بالامان التي يعتقدها ولا تزداد الحق
 يرضى صحتها لما سمع من غير الخلف ان علوان المؤمنين لا يعتزلوا
 غير ذلك من احوال التعليل التي يربها الحاكم ويبحث الحاكم التعليل في
 الحقوق كلها وان قلت استظهار اعداء المال فانه لا ينفصل فيه بارون
 لفيها لا يقطع على المشهور بخلاف ذلك بل في البرهان في الخلاف فيه لكن
 في الاولين ذكرنا اخره من وجوبه في علته مستندة للعادة اختلاف

في تحديده

في تحديده بل في ذلك او بتبني الزكوة ومثله من ميثاق او عقارهم بل
 لجميع مرجع واضح قلت لعل المراد من اوصافه من ضرورة وعمل من مذهبها
 لا يخلف احد عند البرهان على ان ما يجب فيه التعليل بناء على قول من لا يكتف
 بالتشديد وامرارة مطلق التعليل من الخلف عند البرهان من غير ان ينفق
 على عموم يقتضي استحياءه ككامل كل واحد وانما الذي وقف عليه
 في واقع الامر من وفي عين الاستظهار وجها اخر من علوان الخلف
 من وجه الاستناد من حصره من ابيه ان عليا لم كان يخلف
 والنصارى في بيعهم وكنا منهم والنجوس في بيوتهم يقولون
 عليهم احتياطا للمسلمين وما عساه يظهر من في قوله بل او الصريح
 لو امتنع عن الاجابة لا يتعليل لم يحرج ولم يحقق اجابا خفية
 ان يكون ملا طراف احواله فيها لا يجهل من يستغرق للاهل بعد طراف
 ما دل على احوال الواجب الخلف بالله من قوله من حلف بالله
 وهو حلف بما لله فليس من الله وعنه خلا في الحكم من بعض
 اعداءه من وجوب الاجابة عليه وتحقق النكول بالاشارة لوطالبه
 الحاكم عند ولعه ومعه انه لا فائدة في استحياءه للحاكم مع في عدم
 وجوبه على الخلف عليه مضافا الى استمرار الشبهة على توجيه البيان
 على التمكن من عدم اظهاره بعدم وجوبه عليه واجراء علم النكول
 عليه مع احتمال كونه لتعليله لا كماله وعن اخره من تحفيقه التعليل
 الزمان والمكان في رده لتقوله الذي هو من حلف لما في رده في
 من كونه لما للحاكم خلا في الاخير من وجوبه ان يكون الامر

ح

دم لم يرض

فقدرة تعدد افراد البيه في وجه الحاكم اصداه من حكم النكول وغيره عليها و
 لتعدد ذلك على الاكثر من الاستحسان من شريها وفكرات حقلطة وقد تقدم الحق
 المتشبهين الاستظهار مغلطة وان لم يحل ذلك لاحق له خلا في حق الزمان
 والمكان اللهم الا ان يكون من جهة جوارها من الخلف دعواه مثلا الى الزمان
 المار به وكذا المكان المربوب ولو في حق اتفاق وجوب الخلف عليه فيه وحضرنا
 عن غير كاهو واضح لكن في كشف مواضعه على ذلك فلم يجوز الحق في التعليل
 قال ما بالانباء والمكان فغيره على ان البيان عن المذهب لا يخلو الا اذا حلف
 في الحلف على الحاكم فانيما عليه وجوب عليه الخلف قال في ذلك لا يخلو من حال
 طلبة او المدينة ليخلف بل يستلزم الحاكم في الموضع الشريف ومكانه فان
 استخف الامام ليخلف في المكان الاشرى اللهم الا ان يكون بالقرب من جنة
 من قبل الامام قاض يقرر عليه فيستحق ذلك القاضي ويخلف في المكان
 الشريف قلت لا يخفى عليك ان هذا ونحوه ليس بجعل التعليل المفسر في علم
 وجوبه عليه من حيث كونه حكم الاداء الامر على بعد وقوع المذهب
 لو حلف في الامام على التعليل فالتعريف حقيقته لم يخل عليه كانه من جوع من طرفه
 وان استخف الحاكم ضرورة عدم التلازم بينهما على من كره ولا دليل على جواز حله
 من احوال الحاكم وحق الخلف متاخر من لزوم اليقين والحرية من ربه من ايات
 طرية او لونه المحلوس كشيء الحلال كغير ذلك او لونه الخائف وان التمس
 من احوال الحكم اى عليه منه هذا ولكن في التعليل ولو حلف على يده في انفق رعيته
 نظر من احوال الحاكم في الحق الحاكم وفيه انه لا خلاصا لخصاصه كما يجب
 به بل في احوال من يشبهه في الظاهر الذي والعقوى خلا في وجوب الخلف فان

في تصدق

الراجح

الامر في قوله الخلف بالله كما في الخبر قال حدثنا في ان يوصف من ادله ان كانت عند
 اهلنا من الخوارج الا ان قالوا في قوله لا يتعللها فادعت عليه صلاتها فانها الى
 اهل بيته قد يغير فقال اهل بيته ما على ان حلف وانما يتعللها حقها فقال
 يا بني اعطها الدين ما دنا من فقلت له جعلت في ذلك الستة فقال بل ولكن
 احببت الله ان احلف بيمينه وعنه وهو صا اذا كان المذهب به فلهذا من جهة
 افع اذا احلف على لسانه لم يكن له دليل بيته فان اراد ان يخلف فانه يبلغ مقادير
 درهما فاعطه وكخلف وان كان اكثر من ذلك حلف ولا يتسلط من هذا في التعليل
 الكلام من ضاها سمعتها من الدرر وحقا ان عدم انقضاء السعد واليمين بالاحكام
 في اية التعريف لم لا يتحقق بيمينه من وجوبه عليه بيمينه انكرا من التعريف
 وهو انوار المذهب دعواه الى المذهب والمكان الشريفين فطلبه وطالبه الحاكم وقد رقت
 فيما يقتضي من وجوبه من مذهب المسئلة فكم وكيف كان فانما ان حلف الاخر من كونه
 المتغير كغيره من ادلة الحق او ايقافا واقرا بل قد عرفت الاشارة به في تكبيره
 وتكبيره وغيرهما ان تقدم الحق في العبادات وغيره بل قد عرفت هناك في قوله
 ولكن ذكر المصنف هذا انه قيل حلفه بحجوه وضع يده على اسم الله في المصنف
 اسمه سبحانه وتعالى عليه ان لم يوجد المصنف وقيل يكتب صورة البيه في لوح من
 ويقل ويقر به بيمينه بعد اعلامه فان شربه كان حافا وانما انتقم الحق منها
 الى حكم علمه في واقعة الاخرى المشهورة في جميع مجلد من مسم قال سئل ابا عبد الله
 عن الاخرى كيف يخلف اذا ادعى عليه دين فانكره لا يبرأ المؤمنين الحق باخرى فادعى
 عليه دين فانكر ولم يكن له دليل بيته فقال ابراهيم بن الحارث انه لم يرد في الدنيا
 حتى بلغت الامة جميع ما خذاه ابيهم قال ان شئت لم يخلف فان في قول الاخرى ما هذا

تم التعليل باليمين

التي لا مد فيها كقولهم وفيها كذا في الضابط المذهب عندنا بالحق
والثبوت الكلي والطلاق والرجعة والعدة الا لا وشرط ذلك لعدم لادلة
خلاف بعضها لما تفرغ من فوجدنا خلاف على المتكفر في الايمان لم يرد من سخط
بان المطلوب من الخليفة كقاس والنكول الحكم به والنكول فان لم يتزل البتة
ولا باحة ولا مدخل لها في هذه الابواب ولا حتى منهم تخلف الخليفة فما ثبت
لشاهد من ذكره في الحاقه بالمدعي عوم الادلة التي فيها اليقين على المتكفر
ومن المكره عليهم مضافا الى خصوص ما روي من ان زكاته ان النبي
فقال لا رسول الله طفت امرات البتة فقال ما ردت بالبتة قال واحدة
فقال والله ما ردت بها الا واحدة ثم دعا اليه ثم طلقها الثانية في زمن
عمره الثالثة في زمن عثمان حيث اكفى فيه باليحيى على ما اخرج من قصصه
بها في الطلاق مسائل ثمان لا يتوجه اليه في ذلك كقولنا انما باليحيى
او العبيد فلم يرد عليه العلم بموت المورث والعلم بالحق وانما ثبت به
ان لو ثبت ما لا يقى بالكل او البعض ان كانت الذكوة ميتا بل في حده يبرر
بغيره لذلك من العلم ومن فخر منه وان كان غير ما استصرف وعلى حال
فلا اشكال في ان الوارث لا يجب عليه اداء دين المورث الا ما تركه بعد
تحقق كونه وارثا وتحقق الدين في انفي احد هذه الثلاثة في غير كرم يتوجه
عليه دعوى امواله وانما لا يرد دعوى امواله على عدم هذه الامور الثلاثة في انفي
لم يتوجه له عليه دعوى فغسل عن اليقين بل في المقتضى سقوط الدعوى بالطلاق
على انشاء العلم في الاولين وان كان قد غرقت فيما مضى من لدن العلم
بموتها اي بالحق كانه الحلف لا يعلم لتعلقها في النفي عن النفي الذي هو النفي

فقال زكاته وادله ما
اردت بها الا واحدة

فذلك

في ذلك عندكم نعم انما ثبت الحق والوقاية وادعى في ذلك ما لا حلف الوارث على القضي
لا على العلم لتعلق الدعوى به باسم جامع اليقين فثبت ان الحق في هذه الدعوى
الاكتفاء بذلك لادعاء الحق العلم بل قد يرد بعدم اعتقاد دعوى العلم بالحق في
اليقين على الوارث بعد اثبات الامر من الاخيرين حريرة حديق المتكفر عليه
ويجوز فتدبر في قوله في البيت على الحلف واليحيى على المدعي عليه لان احكامه
الاكتفاء يبينه على حق العلم بل ذلك هو مقتضى التام في عبارة الشيخ في حقه ومقتضا
ان اليحيى على غلبه طرف دعوى اخر في المدعي عليه في الاصل بل هو على هذا
لا على هذا بل مقتضا ان اليحيى المدعي في دعوى العلم حلف المدعي على علمه
لا على حلف حقيقته فان كانت حقا واليحيى اعترف العلم في قوله اليحيى
فضلا عن قبحه وبما جله اعطاء التفرقة بينه فيقول ما ذكرناه وان كان كلامه انتم
ومن فخره في ان الله بعد ان ذكرنا حقا ما ذكرنا من ان لا الذي حلفه فيما قلنا
لتقديم اليقين الى التمسك احكاما التي وهي المتعلقة بفعل الانسان فغسلنا
واثباتا وما ثبت فعل الغير والثبات على حق العلم وهي المتعلقة في نفي فعل الغير فوجه
اقتضا ذلك كونه اليحيى النفي وجها فغسل الدعوى على وجهين المربوبين
لا يبرر دعوى العلم اذ هي دعوى مستقل لا تحتاج الى جعل اليقين فيها لانها كما
هو واقع باذن فاعلم بل منه يعلم ان الامر مغشوش غير متيقن عندهم خصوصا بعد
اقتضا ثرا هو كالمقتضى لئلا يبرر عدم سماع الدعوى في غير اوارث ليم كما
لما دعوى مدعى على عيب في آخر امره سره سارقة وابعاد بالذي روي ان يبرر
عليه العلم بل ذلك من عدم العلم في باقي اوارثه وغيره في ذلك بل لا يبرر
في الوارث وغيره الزام يبرر البتة التي هي كاصل او فرض الجواب به على وجه

انما على الوارث من اليحيى
على المدعي عليه العلم ضرورة عدم قبح
اليحيى عليه الصلاة
يكون له ردها او نكول
عليها بل مقتضا

ادعى في دعواه بذلك ويثبت عليه حكم النكول وغيره خلافا للغيرم فان مدعى في النفي
يختبره بينه وبين الحلف على العلم كما ان لا يبرر الزام بدينه في دعوى موت
المورث وكان على جبر لا يعتبر الاطلاع عليه لخصوصه مع عدم اليقين مثلا كما في احد
وجوه الشافعية وعلى حال حال فقد ظهر لك التحقيق في المسئلة الا ان العلم
قطعي طريقها باعتبار العلم بالحق في استحقاق اليحيى بل في اصل الدعوى التي قد
صرح كلام الشيخ في عدم توقف سماعها على ذلك بعد ثبوت موت المورث
وان لم يلا في يد الوارث نعم لا يتوجه قبل بل هو كما هو في دعوى على الوارث
قبل ان يتحقق فامر لئلا لا دعوى عليه اذ لم يكن في يد مال وبذلك ظهر
العرف بين الامور الثلاثة وان كفى بطلان دعوى في سقوط الذكوة والذي كان المحرر
الاجتزاء بينهم واحدا في سقوط دعوى مدعى في الامور الثلاثة والله العالم
اذا ادعى على المملوك فالغيرم مولاه ونسبته في ذلك دعوى مال
والجناية على مدعى غيرهما ولا يبرر مدعى في غيرهما والظاهر ان المدعى
ذلك ما اذا كانت الدعوى عليه من حيث انه مملوك كالدعوى عليه من حيث
منه ان يبيع بها بعد ان تصفو العتق فانها ليست بمملوكه لتسليمه والما لماله
له بدينه وما في يد حق كانت الدعوى باسحقاق احدها كانت الغريم الموط
الذي يعتبر اقراره وانكاره بالنسبة الى ذلك بخلاف العبد فانكاره اقراره في
انكاره فلو ادعى مثلا على مال في يد العبد مدعى انه كان الخدم السيد فان
اقراره دفعه اليه وان انكر العبد وان انكر حلف له وبقي المال والامر
العبد وكذا ادعى على العبد ان زوجا فليس الحق عليه اسرافا وقد افكر
كان الخدم السيد لتعلق بانه فان اقر بذلك ففهم اليه او فلا ولا

فقال زكاته وادله ما
اردت بها الا واحدة

فقال زكاته وادله ما
اردت بها الا واحدة

فذلك

يعدى له وان انكر حلف وسقطت الدعوى على السبيل استحقاق العبد ان
اقر بذلك وكذا الحجة في عمل المتضمن لا استحقاق اسرافا في العبد ولو
على جهة التيسير بينه وبين القضاء فان لم يعلم السيد فان اقراره دفعه
للاستحقاق وان انكر العبد وان انكر حلف وسقطت الدعوى معوان
اقراره العبد لا اقراره في حق الغير كونه مملوكا لانكاره ثبت القضاء
عليه فان اقر السيد الذي ليس له امانته دون اذ حاق النفي فلو
انفقا معا استحقاق القضاء لا خصما راق فيهما هذا كما كانت الدعوى
على ما يبرر جمع الى السيد اما اذا كانت على ما يبرر جمع اليه بل من جملة ما
الى ذمته العبد العتق كدعوى نرا تلتف مالا او غصب خينا ولو في
فلا يبرر في ان الخدم فيها العبد لا ان الذي يبيع اقراره وانكاره
وفي الاستحقاق عليه بعد العتق بل وكذا دعوى العبد في خطابه على
العمال عليه ليعتق بعد العتق فضل عن الجناية بعد التبريد في القضاء
القضاء من بعد ضمن بل هو كما اقراره بعد العتق لعدم اقراره العتق
على انفسهم حايث وغيره وبذلك انكر السكك في الطلاق المصم وغيره ان
الغريم الموط بعد ظهره كونه امرا في الدعوى على المملوك في حجب
انه مملوك لا الدعوى عليه من حيث ذمته التي يتبع بها بعد العتق
كما لا يدعى في ملك السيد لكن في عدا اذا ادعى على مملوكه فان نفيم
سواه سواء كانت الدعوى مالا او جناية ولا حجب عندي من غير
اليقين عليه فان نكل ردت على المدعي وتثبت الدعوى في ذمته العبد
يتبع بها بعد العتق ومراة على النظر الاشارة بذلك الى تعجبه سماع الدعوى

فقال زكاته وادله ما
اردت بها الا واحدة

على العبد منفردا او اقتضاء الدعوى على اهل بيته اخرى على العبد
 يمين الخوف لان له ذمة يتبع بها بعد العتق فليثبت ذلك عليه فانه
 او نكوله وهو الذي اشتهر به من قال ولو ادعى على العبد ما لم يقر
 الخوف وان كانت الدعوى معه ولو اقر العبد به فثبت به ولو كان غائبا
 واقر العبد فكل ولو اقر الخوف خاصة لم يثبت من العبد وملك
 الخوف عليه بقدرها ويلزم من هذا وجوب اليمين على العبد لو انكر
 المدعى ولم يسمع الدعوى عليه منفردا وهو كما يصح فيما قلنا وليس
 العلامة ان الغريم المولى ولكن اليمين في الدعوى على المولى على العبد
 كمن يمينه عليه ما في ذلك من التناقض بين كون الغريم المولى المقتضى
 لقبول اقراره وجوب اليمين عليه مع انكاره وغير ذلك من احكام
 التي يتوصل بها الى وجوب اليمين في كسب النكاح في توجيها
 بعد موافقة على كون المراءى العارية ذلك وما ادرى ما الذي في عام
 اقر ذلك فان كان هو عدم توجيها اليمين على السيد لكونه النفاذ
 ففيه انه يحلف على نفي العلم على مقتضاها بطم الذي ذكره وغيره
 من ذلك دعوى التناهي بين ما ذكره هنا وما ذكره في باب الاقرار وهو
 لا يقبل اقرار العبد بما لا يملك ولا حيازة توجيها برضا وقصدها
 الا ان يصدر منه السيد ويتبع بعد العتق بالمال ولو قبل يقبل ويتبع
 وان لم يصدر منه السيد كان حسنا وهو كما ترى كانه في تمام المقام
 مغفورا فله على نفسه يتبع به بعد العتق في المال وفي الحيازة وفي الاقرار
 جنم به في المال وجعل في غيره وجها وهو ليس شافيا وليس له ان يصحبه

بالمال

بالمال بعد العتق مع مقتضى الصيد ضرورة عدم مدخله في مقتضى وكذا
 بالنسبة الى ذلك اذ قد عرفت ان مقتضى ملكه لا يملك ولا يملك لا يملك
 عاقبة لك والادبيل وكسب النكاح وغيرهما في مقتضى الملك حق ان قال
 بعض من تاض عنهم ان هذه المسئلة من المسكلات وجعل كمالا لا يحل بها
 مختلفه مقتضى وقد عرفت الحقيقة وان لا المال في كون الخوف السيد مع
 كون الدعوى على اهل بيته او ما في ذلك من صحت ان يملك ولا في كون الخوف السيد
 مع كونها في ذمته يتبع بها بعد العتق وان اقر من مالها وانكاره في
 قباله وعليه دون الاخر من غير شرف ذلك بين دعوى المال والحقا على
 وخطا ثم يظهر في الحق من هذا اخصا في الخصومة في دعوى اقراره بالعبد
 دون المولى الا انه واقف على عدم تحيل به بوجاهة اقراره وملكه من اليمين
 اذا ادعى على السيد حق فانه يملك ما كان حقا فيعلق به في كسب النكاح
 فالحكم فيه مع العبد وكون السيد فان اقر به لم يملكه عندها الخوف وعملنا لا يملك
 اقراره ولا يثبت فيه ما دام يملكه فان الحق لزمه ذلك فاما انكره فيقول
 فان حلف سقطت الدعوى وانكلى مرت اليمين على المدعي يحلف ويحكم بالحق
 وان كان حلفا فيعلق بما لا يملكه الا في ذلك فالحكم فيه السيد فان اقر به
 لزمه وان انكره فيقول قوله فان حلف سقطت الدعوى وانكلى مرت اليمين
 على المدعي يحلف ويحكم بالحق ولا يعلق عليه ما في هذا من هذا
 ما سمعت وتبعه عليه غيره وهو في غاية الجورة بناء على اقراره به في جيل
 في تخلفك ما في جملة هذا من حقائق لا تسمع الدعوى في اقراره
 تجرؤ من البينة بلا خلاف فانه فيه كما اعترف به غيره ما دلل من شرطه

في المال لم يتعلق به حق ادعى لك في ذلك بعد ان حكم على الشيخ القول
 لجماع الدعوى في الفذات وجران حكم الجيران فيها قال وضع الشيخ على ذلك
 ثم ذكر الفذات الصريح في غير اشكال فانه ادعى البنية لا يمين في صدق
 وفي المدعى الذي هو كالتهم بيمين اخرى في من وانه يمين بل وكذا في
 النكاح الخبيث في ذلك كذا بالمال على ابي عبد الله الذي رجله من اليمين
 به في فقال هذا قد نفي ولم تكن له بنية فقال لا يا ابا عبد الله في من استغفرك
 لا يمين في صدق في اخر لا يتعلق بما صالده في فاذ انك اقره استغفرك
 عليا فقال انما اقرت على فقال لا يملك فقلت فقال لا فقال المستعدي
 الملك بنية فقال ما لي بنية فقال ما عليتي في كل ذلك حقا قال لا
 بعد اذ شاع في الخصومة بغير اقرار في ثم قد عرفت ان اكثر هذه الشؤون
 اذ جميعها لا تفي في الحق عن الشيخ على ما سمعت من المدعى بل هو كلامه
 ضرورة عدم نبوت الحديث باليمين واعا هو بالذات المحقق من الالان
 له في اليمين على المقتضى وانما ما ذكره وهو استغفار ذلك من الجيران
 الاولية كما في كسب النكاح عن غيره اللهم الا ان يدعى بان لا يملك ذلك في فهمه في
 اليمين في المدعى للمدعى فله ان لا يملك في صا حله على معنى
 لا يمين على من له الادبيل يكون في رده لطلبه في ما له على وجهه بل ذلك
 في الكسب والسنة نحو قوله ثم والذين لم يمتحنوا في حصة ولا
 دليل على ان شرطه يحلف المقتضى بعد ظهور قوله واليمين على المدعى
 وما انكر في ذلك مع كون له حق في الدعوى المساق منها
 لا انك اقره منها بغير الادعاء وان لم يكن ثم فيها وعلى كل حال

سمع الدعوى ان يكون من المدعى محققا لموجب الدعوى فلا تسمع في الحد
 لانها هي التي تسمع والمحقق في الحد في الدعوى في بطلان ما يات على اقراره
 احد ودال الشك في الدعوى في موضعها من جيران يظهر الحكم وقد قال
 من على رجله على اقراره في ذلك لا يملك في بؤبؤك وسماها بالبنية معنى
 بنيتها بها لانها يكون في ذلك كما هو في ذلك فلا يوجب فيها
 اليمين على المنكر لم يملك الحق من جيران المدعى الا في كونه في الجيران
 ولا يثبت فادعاء المقتضى بالانكشاف عليه في توجيها اليمين على المقتضى
 به بعد من قال ان الشيخ في طاجران يحلف اليمين المرد وروى لبيت الحد
 على الفاذت من جميع الحق الادبيل ويجعل بل يملك القطع به بان يكون المراءى
 قد نفي بالانكشاف بان لا يملك في ما اريد قيام حد الفذات عليه في
 ادعى الزنا على المقتضى ولكن لا بنية له على ذلك جاز ان يحلف المقتضى
 على عدم الزنا لبيت الحد على الفاذت ولعل هذا الحق بالحق في حد
 بل لعل الفاذت من المراءى ان يملك في كسب النكاح عن طاعة فان اقره عليه
 فان لزمه الاجابة عن دعواه وليحلف على ذلك فان حلف سقطت
 الدعوى ويلزم انما في الحد وادعاء المقتضى من اليمين ويثبت
 الزن في حده وليقطع عنه حد الفذات ولا يحكم على المراءى بحد الزنا لان
 ذلك حق لله ثم يحلف في حق الله المحقق وصفه الله المحقق لا يسمع
 فيها الدعوى ولا يحكم فيها بالانكشاف او باليمين ولعل ذلك في الدعوى
 انه هو عليه الفاذت بيمين المقتضى في عدم الزنا اجيب في حق
 الحد ان حلف في الاقرار وهو من ليعتقد بحق الادبيل ونفي اليمين
 على الحد

قوله بمنية لو نكل لم يكن رد اليه لان الوجه لا يجوز له ان يحلف عن غيره والفقهاء
 وبما الساكنين لا ينعون ولا ياتي في مضم الحلف فقال قوم علم بالكلية ويلزم
 الحق لا يوضع ضرورة وقالوا من يحلف بالواحد حتى يحلف ويعترف على
 كل حال فقل للمؤمنين اسكالم عند المصم والفاضل ان السجعة عقوبة لم يثبت
 موضعها وتيرة موجها استقفا والدموى المسجوعة من المنكر اليه وانما
 بعد تعذر الرد واحتمل سقوط اليقين باحتمال كونه الحق عليه مركبا للحلف
 او الرد فعد انه لسيقتا استحقاق الخصومة وليس هو كما لو اسيب في غير الخلف
 يتعين احد في رد بعد ما كاض وانما هو من الحقوق المسقطة له وعليه واضح
 المصنف ضرورة اطلاق الادلة استحقاق اليقين على المنكر والمصدق عليه
 استحقاق الرد انما جاء بتجويزي اضطرار في استحقاقه على من يصح الرد عليه
 فيبقى في استحقاق اليقين على المنكر من حيث كونه على حسب ما استقيد
 من الاطلاق الاول وليس في ادلة الرد ما يقتضي لزوم ذلك للمنكر من حيث
 كونه منكرا على حسب استحقاق اصل اليقين عليه كما هو واضح باحدى قائلين
 فالحبس المذكور في كلام الشيخ الذي وانفقه عليه الشهيد في سعيه واما في
 ذلك من انه لو قيل جازا بالبقاء بالكلية وان لم ينقل في غيره كان وجهها وقوله
 غيره انية فغيره ان لا دليل على حرجه بالخصوص وكان ترك الشك في ذلك
 في الثاني رد في الاول لعدم توقف صحة الدعوى فيها عليه بخلاف الاول
 المرفوض عدم علم الامام به الامن الشاهد وان كان فيه ما عرفت من
 الدعوى بدونه والامر سهل بغير شك وهذا انقاص عدم اختصاص حكم
 ذلك بالعرض المنع من ضرورة انه لو كان له ولم يترك الحلف مع الشاهد

المعنى

المفروض عدم علمه باليقين وانما وجد ذلك في من فاجبه فيبعض له بعد
 صحة الدعوى فيه اليقين على المنكر واداء الحق ولا يفرق بين الامام وغيره من
 العلم في ذلك نعم مع ضرورة علمها تنوعها اليقين من الواحدة على الامام
 مع الشاهد بخلاف الامام المصوم من الخطا والزلل وان استعمل
 الشبهة والاصول المربعة لكنه صدق في خصوصياتها التي استعملها في الخطا
 بخلاف غيره فهو ما من عن انقلاب علمه جهلا او قضا فلا يميز ان كان عليه
 لا عليه بيقينه فيما يدعيه وقوله من انما اقتضى بينك بالبينات والامان واما
 يكون بعقوب الحق بحيث لا يربط وقوع الخطا منقضى حكمه بل الامان ما وضعه
 للقضا او من هذا الميزان قد يتحقق فيه الخطا ولم في اقتضائه لقطعة مع
 علم المقطوع له بذلك كما قلنا قطعه لقطعة من ناد وليس المراد قطعا في الامان
 استعمالها فانها مظهر من الرتبة لوقوع عليه من حيثها بالتركة
 لم ينقل الى الواحدة عند المصم وجماعة وكما نعت حكم بالالميت وفيه يتبعه
 المراء وان لم يحيط الغشيل اليه فافضل عن الدين ومحمد ذكره في كتابه في
 ان الاقوى انتقاله اليه مطلقا وشبهنا الكلام فيه وكيف كان فعلى الاول
 في الحالي للماء ان الحكم على يد غيره لم يتركه لان قائم مقامه في الحلف دون
 النعمان وان يتعلق به حقه قلنا قام شاهد حلف هو معذور الدين
 نعم في هذا ان اشتهر كانه للديان احواف النعمان لتعلق حقه بالتركة فانما
 حلف الواحدة بعد ذلك كان للديان الاخذ من الواحدة انه اخذ كانه
 من التركة في الاخذ من النعمان اسكالم ولعل من سقط حقه عليه احالة
 لكن في ان اخذه باهتار من غيره وتركة حلف الواحدة فيه سقط له

ع

من هذه الجهة وان سقط الاستحقاق من تلك الجهة ومنه يعلم عدم الفرق
 بين اخذ الواحدة له وعدمه نعم قلنا في اصل جوازها والغير لم يملك
 باقتضاء اليقين التي قد ذهب بما فيها عدم كونه شرية في حقه وان صار
 شرية للواحدة بعينه فلا يتحقق به حق الدين في كونه قد بنا في اصل
 جواز الحلف للواحدة مع الشاهد او المردة بقاء على بقاء التركة على
 حكم ما لم يثبت كونه لها بغير الاثبات ما لا يغير وينقل حقه بها على وجه
 تكون ملكا له باجرا والغير مملوكا لا يقتضي اختصاص جواز الحلف به دون الغير
 استحقاق حقه ايضا بالتركة ويستسمع انتم لهذا تارة فيما ياتي في الرد
 في اليقين مع الشاهد لا خلاف على اسكالم عندنا في انه يقتضي بالشاهد واليدين
 في الحلف استنادا الى المصنف به من فضا ومسند الدرهم وفتنا على من بعده على
 ما رجاه العامة والمصنف بل ما قلنا عليه اكثر القاصحة العامة خلافا لاجل
 واقباه وقد قال لهم كيف يقضون باليدين مع الشاهد الواحد قلنا
 انصارهم قضى به رسول الله وقضى به علم عندك فتكلم ابو عبيد
 فقال انما قد انتم يقضون بشهادة واحد وشهادة ثالثة فقال يا فضل
 قال بل يشهد ثالثة وترسلون واحدا يستل منهم ثم يجزى من شهادتهم
 وقد دخل حكم بين عقبة وسلمة بن كهيل على الصاروقين بما فاضلا عن شهادته
 وبين فقال ليقضوا به رسول الله وقضى به علم عندك بالكونة فقال لا
 هذا خلافا لقرآن قال واين وجدتموه خلاف القرآن قالوا ان الله عز وجل
 يقول واسمعه وادوى عدل فقال لهما قولوا وشاهد واحد وادوى عدل
 ان لا يفتيوا بشهادة واحدة ويعيناهم قال اعلميا كان قاعدا في مسجد لكونة

تتم

من بعد الله التقي ومعه من على فقال له على علم هذه من على اخذت غلوا
 يوم البقرة فقال له عبدالله فاجعل بيني وبينك فاضلك الذي مضى المسلمين
 جعل بيني وبينه بشرى فقال له على علم هذه من على اخذت غلوا يوم البقرة فقال
 شرح حات على يقول بنية فاقاه بالحرم فتشهد اخذت غلوا
 البقرة فقال له هذا شاهد ولا تقبل شهادة شاهد حتى يكون معه احد فاقضى بنية
 فتشهد اخذت غلوا يوم البقرة فقال له شرح هذا مملوك ولا يقضي
 مملوك قال فغضب على قال اخذ وعاقب هذا فهو يجوز ثلث مرات قال فقول
 شرح على عليه وقال لا اقضي بين الذين حتى يخبرني عن امر قضيت بجور ثلث
 مرات فقال له ويلك او حو لي اني لما اخبرتك انما من على اخذت غلوا
 يوم البقرة قلت حات على فقول بنية وقد قال رسول الله سم حين نزلت
 اخذ بغيره بنية فقلت رجل لم يسمع الحديث فنهذه واحدة ثم انيك بالحق فتشهد
 قلت هذا واحد ولا اقضي بشهادة واحد حتى يكون معه احد وقد قضى رسول
 الله بشهادة واحد ويعين فنهذه ثلثان ثم اتيت بقبض فتشهد انما من على
 على اخذت غلوا يوم البقرة فقلت هذا مملوك ولا اقضي بشهادة واحد ولا ياتى
 بشهادة المملوك اذا كان عكلا ثم قال ويلك او ليك امام المسلمين يؤتمن على
 على هو اعظم من هذا وكان اختصاره على حقا ثم قلنا في هذه القضية على ثم شاع
 القاضي ولا فهو خطي هو وجهه اضيق قد اشرا الى بعض ما به وبذلك
 ظهر حال قاضيه وما القاضى في الحكم وسئل وقال امامنا لا يجزى شهادة
 ادين وشهادة شهادته الشاهد او لا يثبتون على انهم على خلاف اجابة فيه
 بل فكشف اللثام بسببه الى قطع الاصحاب ورجع قلوبنا الى اليقين قبل الشهادة

ع

او بعد ذلك التزمه وقعت لا تفرقها فافترقا بعد الاصله لكن لا تفرق
 عدم دليل واضع على ذلك عين اصاله عدم ثبوت الحق بدو ذلك بعد انك
 في اعادة طرح من الاطلاق خصوصاً بعد الترتيب في اكثر المقصود التي وقفنا
 عليها في ذلك لتعلم بان المدعى وظيفته ائتمت لا اليقين بالامانة فاذا اقام
 شاهداً صارت البينة التي هي وظيفته فاقصته وبقيها اليقين بالشاهد بخلاف
 ما لو قدم اليقين فانه ابتداءً بالسر والظيفته ولم يتقدم ما يكون مقامه
 لها لثبوت على الخلق عدالة فلا يرتب على من ادعى بل المعبر العلم بها قبل
 وفي كشف الدوام انما استدل به بان جابيه قوي واما جابيه من قوى جابيه
 فانه خفيف اذا نكل المدعى عليه لان النكول قوى جابيه واما معالجته لعله
 لا يجوز بعض المعامات تقدم اليقين على الاداء لثبوتها من الشاهد الذي
 لا يرتب في شهادته واخرى على التمهيد بل كل خاصه انما سمعته من ذلك لا يتم
 ما هو الاخرى كما في عد من ان الحكم اقامته ويصح بهما معاً لان المقصود
 تضمنت القضاء بهما معاً لا بد منهما ولتوقفت على كل منهما فيكون حجة مرئية
 تمام كل واحد منهما موقوف على الاخر وبهما اجماعاً ضعيفاً ان يكون بالشاهد
 اليقين كبحر الاستظهار مع بينة المدعى وهو ليس حجة وان يكون باليدين
 وحدها لان العلول اقامته يحصل بعدها ولا كالاتمة بالشاهد وضعف الحكم
 ونظير لاداة في الضم وقد سمع الشاهد فعل الكمال التصفى وعلى
 الثاني الكمال في المقام شيئاً على الاخر وبما قبل بعضه بناء على ان اليقين انما
 تقوم به وكيف كان فيثبت الحكم بذلك في الاموال كالدين والقرض في الغيب
 والايقاظ والاخطار ولا يثبت ما يقصد به امان في المعامات كالبيع
 والقبض

والصرف والصنعة والاهتمام والقرض والهدية والوصية والاداء والامانة
 للدين اطلاقاً للحق وعندها اطلاقاً وقيل ان المدعى والحق والدين كس
 العظام والجليلة والماضيه وعندها اطلاقاً ما اذا اقصود منه اطلاقاً
 اقتصاصاً ونحوه وقالوا ذلك بل عن خلاف ويرى الاجماع عليه معناه ان اطلاقاً ما اذا
 في القضاء بهما بالظن خصوصاً مثل خبرنا في صميم عن ابي عبد الله ام ابنه
 الله سمع شهادته شاملاً مع عين طالب الحق اذا حلف انما حلف ونحوه خبر
 بن حاتم عندهم كان رسول الله سمع بقضي بن شاذل وحدث عن عيسى صاحب الحق
 وغفرهما الخبر وفي الفقيه قضي رسول الله سمع شهادته شاملاً وعيسى
 وقال نزل على خبرنا بل شهادته شاهد وعيسى صاحب الحق وحكم به في الحرف
 امير المؤمنين بل في صحيح ابن مسلم عن ابي جعفر في قوله الامانة لا يثبتها
 الرجل الواحد اذا علم منه خبر مع عين الحق من حقوق الناس فاما ما كان من
 حقوق الله نعم او من الحلال فلا وقد سمع خبره من طرطاطا فاما في الغيبة
 والاستصحاب والغيبه سمع والاجماع وفي حق التخصيص بالدين بل في الغيبة
 الاجماع عليه ولعل خبره جاز سمع الشاهد يقول كان على من يحرف الدين
 شهادته رجل وعيسى المدعى وخبرنا في صحيح ابن شاذل ان رسول الله سمع خبره في
 الدين شهادته رجل واحد وعيسى صاحب الدين ولم يكن خبره في الحلال
 الا شاهد عيسى عبد الله بن عيسى في الاستصحاب من طرطاطا الشاهد في السابقة
 على التقييد في هذه المقصود وخبرنا في صحيح ابن شاذل ان رسول الله سمع خبره
 اطلاقاً قول سريح ما اقصى لا يثبتها من غير ضرورة عدم كون خصوصاً

عبد الله بن شاذل
 عن ابي عبد الله
 في الدين وحكم به
 من طرطاطا
 في الغيبة
 في الامانة
 في الحلال
 في السابقة
 في التقييد
 في الامانة
 في الحلال

ما يكفي فيه بالشاهد واليدين من الدواعي ثم قد يقال ان حمل المطلق على مقيد
 يقع في معرض التقييد وعدم قوة المطلق من حيث كونه مستقلاً عما عداها امكاناً
 عدم اعادة التقييد في المقصود السابقة مرة ان القضاء بهما في الدين
 او جوارح لا يقتضي عدم القضاء ولا عدم جوارحه فغير هذا بعد اعضاء
 مشهور السند ولا حجة له في ذلك من ان المشهور بالتعدي بل قد سمع من
 الاجماع عليه من الشيخ والحلي بل عن الفاضل في لف في الخلافات فيه حيث حمل
 كلام الشاهد على امان المطلق بل ادعى الاجماع فيه في محل اخر وفي الرضا في حقه
 في ومروا الدين بالحق العالي الشامل بل لا يفرق بين المدعى وبين المدعى عليه
 وعليه يحمل على جارية من عند انبائه عليه في غير تقييد الخلافة لعل لا يثبت في الخلافة
 هنا احد من الاطراف وان كان فيه فغير ثم قد يستفاد من المقابلة في الخبر الاخير ادعاء
 الاثم لكن مقتضاه بل مقتضى صحيح ابن مسلم وغيره مما اشتمل على لفظ الحق
 ذلك لكل حق الدار حتى اقصاه والوصاية والوكالة ونحوها لا خصوصاً في
 تخير الشاهد على الحلال الذي لا وجه للخلع عليه من حيث ان يكون من احد وكذا في خبر
 العامة التي لا حق بالمقصود فيها لاداء وانما يرتب ثبوتها لثبوت الاحكام الشرعية
 وكذا لا يثبت اليقين فيه مثل حقوق الله نعم التي هي اقصى لا تفرق لاداء
 فيها وبالجمله خلافاً لشرع فيه في يمين الاكاذك وعلى المدعى بشر فيه بالشاهد
 واليدين لان الظاهر ان هذه اليدين عيسى المدعى صارت الدين الذي لا
 شاهد ولا حجة في الاقصاء في المقصود لا خصوصاً بالدين او التعميم لكل
 حق الا ان الاحتياط على خلاف ذلك بل جعلوا اطلاقاً المان والمقصود منه
 امان ولعلم من خصوص الدين ذلك وجعلوا عليها مقصود الحقوق

او اتم حملها على حمل عن ابي عباس عن رسول الله سمع شهادته خبرنا في
 القضاء باليدين مع الشاهد فاشارة في ذلك في الاطلاق في الاكاذك في ذلك
 لكن ليس هو من طريق الاكاذك في النقل في خبرنا فاما ما في ذلك بل لعل
 مقتضاه لا يثبت في اصول الشيعة ولكن ان يكون من حركات العامة في ذلك قد
 ما ثبت خبرنا في الخبر السابق من ان لا يسمع الشاهد في دينه ما ياتي في ثبوت تحقيق
 ذلك وكيف كان فلا اشكال في الاجتزاء به مع انما يثبت في المقام من حمل
 في الشهادة كما في اكثر خصوصاً بعد خبرنا في خبرنا فانما لا يثبت في الخبر
 الحسن من انما كان اذا شئت لعلنا حقا انما انما ويؤيده خبرنا في خبرنا
 عن ابي عبد الله ان رسول الله سمع شهادته النساء مع عين الطالب الذي
 حلف بالدين ان حلفه فاما عن ابن ادم عن المدعى لعدم الاجماع والتواتر في
 على اصل من احكامنا الدليل بذلك ونحوه نعم ما عن الخبر من الخبر ما لعدم في هذا
 الكتاب في اضع الضعف خصوصاً بعد ان لا يثبت ذلك في الخبر عنه في كتاب الشاهد
 من الخبر ما لا يقول من غير نقل خلاف وعلى كل حال في ثبوت النكاح بالشاهد
 اليقين شرطه وخلافه في حق عدم ثبوت بالشاهد واليدين مع كمال التفتق
 منه بالذات المتناسل والمهر والنفقة من التوايع وفي عدل الاخر في ثبوت
 ان كان المدعى الزوجية وفادته عليه ذلك ولعل لانها ثبتت من
 نفقة بخلاف الزوجية وعلى بعضه تقييد بما اذا كان دعواً ما بعد الرضا
 او السمية لانها يثبتان اماناً وضعف في ذلك بان النفقة لا تكون في الامانة
 ومقتضى المهر تدف من الجمله مطلقاً لا يفي عليك ما فيه ولو ماتت
 الزوجية كانت دعوى الزوجية تفتي وتفتي الترتيب اماناً سمع الى استحقاقه

شبهه

الحال هو الميراث بل في كشف اللثام لم يلزم دعوى النكاح بمعنى انه
 ليس بدعوى ما يجهل بغيره بل في ذلك يمكن تفصيل دعوات في حاله نظر
 اسحقا قرايه اما الخلع والطلاق والرجعة والعنف والتدبير والكتابة
 والوكالة والوصية اليه وعيوب النساء فلا يثبت حق منها بها على وصيها
 عن النكاح المسمى بل بعد من الواضع في الطلاق والنيك والوكالة والوصية
 اليه والعيوب بل في كشف اللثام في شرح عبارة الفاضل عدم ثبوت الطلاق
 بالزيادة ان استلزم تصديق امره والتحقق والرجعة وان استلزم التيقن
 والعنف وان كان الرق في مال الكتاب وان استلزم مال والتدبير وان كان
 استلزام املا او نفقة والوكالة وان كانت في مال وجعل والوصية اليه وان
 كانت تلك وعيوب النساء وان استلزم بل في حق المهر ورد النكاح وغرضه
 بل في ذلك الاتفاق على عدم ثبوت الرجعة بها لانها لا تقرب الا اذا انقضت بغيرها
 النكاح الاول لا هي ثم قد يتوقف في الخلع اذا ادعاه الزوج وان اطلق بما
 اطلع منه بل في هذه اشبه بالوكالة لثبوت دعوى مال وفي ذلك الوجه قبول
 بها ما قلنا من العلامة في اصدقيه واما الحق فالمع عدم ثبوت دعوى مال اليه
 الحرية فحق دعوى ثبوتها بطلانها من حيث ان العبد مال للمولى فهو
 يدعى بالمال اليه وفي البتة عدم الخلاف في المنع من القبول في التدبير والكتابة
 لكن في هذه ظاهر عدم الخلاف مع ان البتة في هذا وفي الدعي وما يدل على
 حكم العتق لكن في بعض حوالا الخلاف فلذا اوردنا وفي ذلك اختلاف كلام القائل
 في دعوى في كتابه في التدبير قطع بثبوتها بها في شرحه خلافا وفي هذا
 الباب قطع بعدم ثبوتها بها كل وتوقف في من مقتضى نقل القبول وله

وجه

ج

وجهه وفي الوقف اشكال ومثلا في معنى النسخ في منه اوضح معناه وعنه في ما هو
 والحق والفاصل وغيرهم ثبوتها على مطلق وفي الدعي من ذلك وغيره النكاح
 اذا كان خاصا وقد ذكر غير واحد من مشايخنا في الاشكال والخلاف في النكاح في
 بل في نقله على ان الوقف عليهم ام ان الله تمام الامام مع الاعراض والثاني مع
 عدده او يترك على ذلك الواضع وقد عرفت تحقيق الحال في ذلك في كتاب الوقف
 والاشبه بمقتضى المصنف وغيره القول لا يتناول الى الوقف عليهم ضرورة كونهم في
 الزكاة والحق والوصية على الوجه العام كما ان قد يملك اصل المصنف المسمى
 بالمال العقول بالاكتمال تلك المنفعة الذي لا اشكال في كونها ملكا للموقوف
 عليهم وان لم نقل بكونه ملكا لهم في غير كتاب الشهادات الا في حيزها انما
 في حقوق الاموال كالاجل والحيفار والسفينة وقس العقد وفي النكاح الا في
 الاشكال في غير ذلك من ممتلكاتهم المتينة على تدبير مثل هذه الا في في الضابط
 التدبير وعدمه في الدعي لا بد من تحقيق معنى يتعلق بالدعوى بالمال الموصية
 لقبول القضاء بها اصل هو المعلق المقصود بالمال من الدعي او مطلق
 المعلق ولو بالاشتراك والذوي يقتضيه النظر كلامهم ان المراد به هو الاصل
 للمال يثبت بها النيب والوجه بلا خلاف فيتميم الوقف في ذلك مع انها يستتبعها
 المال من الشقة وعندها بلا شبهة مع فلا خلاف في النكاح عدم ثبوت دعوى
 وفي الخلع على التحويل وفي في المالك في وقف ولكن الاصل يقتضي عدم كون
 اشهر فلا يخفى عليك ما فيه ضرورة عدم ثبوت كونه العقول الحكم المعلق
 في الحق من المصنف الموصية من طر فذكره في في المار منه الى المرفع وكلامهم
 غير متعلق بل في دعوى التدبير ما لا يخفى بل لا يعلم كون المراد من التدبير ان يكون

المراد من التدبير
 اللزوم في التدبير
 من أصل الموقوف
 وان قلنا بالاشكال
 في ذلك الى التدبير عليهم

على عدم ثبوت مال آخر فلو اجتزأ بالذين معنا احكم كما استطاعه المقدس العبد
 ان لم يكن اجازة ما ثبت بهج في مال المير فلا يجعله لاحقا لا لا رجعة لاحقا لا لا ثبوت في
 على الخلف من الجميع بحيث لو خلف احد لم يثبت ما يخصه ايشية ضرورة في الفقرة لا يظن
 الا دلة اوضح فيكون في ما يستحقه ولا من الايجاب بل في عهده فيدبرهم في كل
 بعد ما عرفت في فلو امتنع البعض من الخلف ثبت نصيب من خلفه لا نادر جرح
 جميع الادلة السابقة دون المجتمع بل في عدلين اشد النافذ بعد موت ابيه
 ولعلنا غاها في نقل الير من ابيه ما لم يرد مع النكاح يقط الملك لكن فيما لم
 يثبت سقوط الحق بمثل هذا النكاح الذي هو ليس نكاحا من الجميع المرددة
 وهذا قال وصي ذلك ولو قام بشاها وحده وكل من الجميع معا احتل ان
 يكون له الحق وعدم العتق لا يثبت احد واحد اخر ولو ان هذا النكاح لم يثبت
 كالمير المرددة لم يقبل منه حتى لو قام بشاها اخر فالخبر ان يكون له عند
 تأخير الدعوى التي لم تجزئها في تولده الخلف بعد موت ابيه مع نكوله
 فقلنا لما لم يثبت لكن في كشف اللثام ان المير كان لوالده ان كان يعلم
 سقوط الملك وفيما الميراث مقامه ولكن لا يكون هذا الخلف اذا لم
 يثبت المدعي عليه الميراث والانتقال ولم يخلف على عدم اسحقاق الولد
 خلاف الوالد فانه يخلف على اسحقاقه الا فلا يخلف عليه على عدمه وكذا
 مرجعه الى الطرف يسير بين الوالد فيما لو فرض ان الدعوى عليه احتل
 عدم اسحقاقه الولد لذلك فانه يسير منه ذلك وح لو خلف على ذلك
 لم ينعى بين الولد فانه يثبت له ابيه ام من اسحقاقه قبله فلا يثبت له
 فانه لا يجري فيها شيء من التدبير كون صورته انما لا يصح ولا

فاما وقال انما اذا ادعى ما بين الزوج الميراث بغيره من غير دعوى النكاح
 ان المراد زوجته بعد موتها في حال الارث الذي جعله خارجا عن مسئلة النكاح
 بل قد سمعت ما في قد في الخلع من ثبوت المال دون النيب نحو اسحقاق
 ذلك ما في جميع الاسباب التي لا اشكال لعدم ثبوتها حكما بها كما هو ظاهر
 ضابطهم الميراث ومن الغريب اتفاقهم على صحة النكاح على الحال وان كانت
 مجهول وكذا الوصية واخلاق في العتق والجملة كل من اعطى النظر حق في الحال
 وخلف بغيره التحويل يعلم انها في غاية التدبير والسبب فيه هو ان النكاح
 الذي لم يجره في شيء من المصروف واما الموصية فاعطى الحكم حقوق الناس
 بعد عدم تقييدها بنحو من الدين واللعن في كل امارة ذلك من خصوصها
 بغيره في الحقا بل في كل ما لا يثبت من الطلاق وصقوق الدعي مع ما في ذلك من
 فيها من ذكر بين المدعي وبين صاحب الحق بل ربما تقدم سابقا من الخلف
 على اسحقاق الحقوق با رجعة وعدمها المأهول واليه في الظاهر في كذا
 عد ومنها في ذلك بل قد عرفت ان الميراث في مصروف مقام استيفاء دينها ان
 الذي مع الشاهد هو بين الميراث الذي لو شاهدها على المدعي وح يكون الميراث
 ما يثبت بها لكن جرحه من ادب الناس لا يخيل مقولهم هذا الخلاف كان في
 القول ما دعوا ان الحكم هو ذكرناه ولكن كما ثبت اجماع تحقق على من ثبوت
 بالنكاح هذه اليقين وان كان هو حق الناس قلنا بولا فلا في كل طرف والخلاف
 راقد فيما ذكرناه من الضابط وان حرجت عائنة من الضابط والله اعلم
 ولا يثبت دعوى الجماعة لا يثبت مثلا مع المأهول الا في خلف كل واحد منهم لا يثبت
 المدعى على متعددة وان كانت هي خاصة بالنكاح استوفى الاجماع ظاهر

على عدم

فلا وجه لدعوى عدم استحقاقه ولا للمبني على ذلك نعم لو اقر المدعي عليه
بعد ميراث الولد وشهد به واحد كان للولد الحلف بعد الشهادة كما كان
حليف الولد وكذا لو كان له ميراث المدعي عليه البتة ولو كان له ميراث بعد قسمة
وهذا الحلف ليس بما قام فيه مقام الولد ولا صفة الدعوى وهو اه
على كل حال حتى وجوب عادة التمسك بالشهادة حلف الولد لا شك
في القواعد سواء عندنا عدم الوجوب للاصل وغيره ولو ورثنا كل
قبل الاستيفاء استوفى المخلوق عليه لثبوت ملكه له ما لم يكن فيه في الدعوى
لاخذه باقراره ولا يجوز ان يحلف من لا يجرى عليه بغيره وان كان هو متحقق
الاصول العقلية قد تقدم حجة من الكلام في ذلك ان من المقتضى بوجوب
الحلف على ما تقتضيه اليد من الملك كما سعت النسخ به في الخبر السابق
اما المراد هنا علم حوائج حلف الوارث مثلا بما عجز به مكتوبا بخط والده او
بما يشهد به شاهدان مثلا لبعض العامة فيخبر الحلف على الشهادة بشأ واحد
اما لو شهد له به شاهدان فلا بعد الحلف لانها حجة شرعية بل تخبر حوائج
الحلف على مقتضى استصحاب الموضوع الثابت لكنه لا يخلو من اشكال وكما ثبت
في الغيرة وان تعلق به بدق بلا خلاف قد يظهر من ذلك وغيرها الاجماع
عليه ولا اشكال للاصل السالم عن معارضة ما دل على الثبوت بها بعد ظهور
في المدعي لنفسه وحق فلو ادعى غريم الميت ما لا دل على ان حلف الوارث
لانه اما لك للثبوت عندنا وان كان الدين متسوقا ثبت وان تعلق به حق للثبوت
نعم قد ينشكرك فيا لو كان الدين مستوعبا مثلا وقتلنا بقاء التركة على حكم الميت
فان عين الوارث حلت لا تملك تلك الغيرة لان ظاهرهم الاتفاق على جواز حلفه

ما عرفت
فما سعت من التمسك
المستوفى بذلك

مركب

على كل حال لان له تعلقا به على وجه يكون له براءة الديان مثلا وفيه ان التعلق
يكون في حوائج الحلف لا ثبات مال الغير الذي ان يكون مثلهما التعلق كافي
منشاء ظهوره لادلة بل قد يدعى في العلم قيام الوارث مقام من يشهد على
ذلك فلا حلف على الدائم يتبعه التعلق بالدين ومما يجزى على وجه
لك وتتبعه الوصية بل يصح بعضهم انه بعد الحلف يتعلق بالمال الوصايا
الدينون وهو يترك في الوصايا التي تكون كالدينون وهي التولية المتعلقة
بالتركه تعلق الدين بل قد يقال ان التركة تعلق بمعاملك الوارث وان
وجب عليه ان يثبته الا على احق الا على ان حلفه مشاعرة في التركة
بناء على ان التركة الخارج لا يكون الا عليها ولكن في حيث اذ صنع قد ذكرنا
في محله اما الوصية بالثلث على وجه لا تعلق للوارث به فان قلنا يكون ملكا
للوارث فخرنا من بقاء المال ما لك فخرج الميت عن قابلية ابتلاء وبطلت
لم يكن اسكان في حوائج حلفه ايضا اما اذا قلنا ببقاءه على حكم حال الميت فقلنا
حوائج حلفه يكون له ثبات مال الغير والفرق عدم التعلق به كما في اما التعلق
به الدين لم يجز وجه الوصية عن امره الوارث وليس في الادلة ما يقتضي قيام
الوارث مقام المورث حتى في هذا الذي لا تعلق للوارث به في وجه التركة
ان يقال انه قد ورث حق الدعوى به وان صار بعد الثبوت على حكم ما كان
الميت فلا تعلق للوارث به ولكنه كما تقرر فلم يجد ذلك هذا في كلامنا
ومما ينقدح من هذا الاشكال في الحلف من اما لك على الدين التي تعلق
بها الحنفى فان كونها لا تترك حلفا لثبات مال الغير لكن السيرة على خلافه
ولعلها البقاء وتعلقه بها والاولى اما والحدف ان ينقل المملوك عما قال

قدح لم يكن المتبع مع شركه لانه يترك له الدين قبل ابطال حجهه واستحقاقه فصار
غير الوارث وقد ثبت ذلك في شكل الفرض بين هذا وبين ما دل ادعيا على ان لا
وذكر سببا وجبا للثبوت كالارث فانه اذا اراد احدكما ان يشارك الآخر فيها
وهل اليه نفس بمقتضى هذا بالكلية وذلك بالجميع كما ان اشياء التركة
مشاركة بين الوارث والمصدق معترف بانهم التركة كلها فالدين فانه انما
يتمتع بالتمتع والقبض فان ذلك هو طالع تعين لنفسه بالقبض
ثم لبيان كنه الاخر فيه وهذا الحكم مبني على ان الاستيفاء بعض الشركاء
من الدين هل يشاركه الاضام وهذه الوصية لا تعلق بغيره فانه لا يشارك
من مشاركه الشريك في الدين فيما اقتضاه الاضام ومنه وقع ذلك فلو تعلق
الفرق ان التعلق بالحكم قلنا الذي صرح بالفرق الفاضل في من قال
على ما حكى عنه ولا شركة للقاييب فيها اخذ الحاضر اذا كانت التركة دينيا
اما لو كانت عينيا واخذ نصيبه منها بالشاهد واليمين فانه القاييب اذا
حضر واعتنع من اليمين اض مضيق مما اخذ كل واحد عيان الوارث انما
ناقص لا حدها فصلا لحد الاخر الشركة وقال في الارشاد في كتاب النكاح
في عقد من المسئلة ولو استوفى المارعة مع الدين لم يساهم القاييب
وان كان عينا ساهم وقال في عقد من عقد المسئلة المولى عليه
منهم شركه فيما يقتضيه حاله الا ان كان كل حلف ملاءمة من الاصح في
بان الارث الوصية بسبب لاشراك المولى بالاشاعة والمرفوض اعراض المولى
بالسبب المشترك والاستيفاء ليس بغيره ثم قال الشارح المرفوض وهو قوله
في العين دون الدين لانه يمتنع من القبض واما اذا لم يحلف فقد اسقط

ع

الفرق منه حتى يتبين له لا يتغير دفعه منه ومن غيره وعلى كل حال فان استوفى
لم يحلف انتم على ان ذلك الميت ولا يجزى الوارث على الحلف للاصل وغيره
للغيرم اطلاق المدعي عليه لا تعلق بذلك فان اصله براءة من الغير ولم
يبر من الوارث فان حلف الوارث كان للغيرم اخذه من حيث يثبت كون شركه
بل يفيق حوائج البتة بغير قبل قبض الوارث وان استكمل فيه الفاضل
من احاطة بذلك فيرا من سقوط الاستحالة وعليه من حيث لا ينافي الاستحقاق
من حيث اخرى كالاستحالة الكلام فيه وكذا لو ادعى من حلفه اقام شاهد انه
ملك للميت لم يحلف على ان ملك للميت لا يبر عنه لثبات مال الميت لكن في
س الاشكل في ذلك ما عرفت ومن ثبوت النفي الا ان لم اعرف لغيره من
احسانا واغاهو على عن بعض العامة نعم لو ادعى الوارث ان مراد اثباتها من غير
تعرض للمالك لم يبعد اثباتها بالشاهد واليمين ولا ينافيها كون ملكا للغير
فان يركب التعلق الوارث به وان كان ملكا للغير بل لو ادعى غريم الميت ان
له حق الوفاة من هذه العين من غير تعرض للثبوت لها يمكن الثبوت وان
لم يثبت انما شركه تملك الا ان لم ار صرحا بذلك ولعله لتعلق ثبوت حق
الاستيفاء له على كون شركه للميت والفرق بينه وبينه بذلك في قوله
وبين الاول فتم ولو ادعى المارعة والمورث حلفوا جميع مع شاهد من ثبوت
الدعوى بلا خلاف فلا اشكال في حسم بينهم على الفرضية ولو كان حصة من
بالسوية لم يوافق ذلك الا ان يثبت التفضيل من الموصي ولو استوفى
لم لعدم تمام الجيز ولو حلف بغيره لا خلاف انه لا انفاء بالشاهد واليمين
من اطلاق دعوى المارعة الى دعوى متعددة كما عرفت في المسئلة السابقة

وج

حقيقه وحمل الشريك وان لم يملكه لا غير خالفنا في شركه في الاصله وانما القصة
 مغايرة لانها غير ان لم تقع صحتها والعدم مطلقا بانواع ما قبله في
 عن القصة بالترتيب وفي ذلك ان الفرقه اخرى وبين الاخرى وبين المقام
 بان المدعى هذا تعلق من اقرار مدعى الترتيب على ما اقره اقرارا بالصدق
 باننا اشرنا فلا يشك فيه على ما هذا فانه السبب هذا الشاهد والظاهر
 فلما ثبتت الشك للملك للملك التاكل ببعض غيره ومجيدان فمقتضى الاستدلال
 من المدعى في ملكه على غيره مع ان الدين لا يجرى فيها النيابة وهذا
 يعرف بين الدين والدين واشكل فيها بان سبب الملك ليس هو الدين
 بل الاصل السابق من اموال او وصية وغيرهما والدين انما اكتسفت في
 السابق ورفعت الى غيره قال ولو فرض حلف الاخر بعد ذلك فان كان
 ثبيل الدفع الاول فلا كلام وان كان بعده ففي شراكم الثاني له وصحان
 من وجود السبب المقتضى لشركه وسبق الحكم باختصاص الاول على حلف غيره
 وتظهر القائل في هذا انه في الغناء والحاصل قبل بين الدلائل وفيه بعد ان
 ذكره هو ما سمعته من المحرم قال ويشكل بالاعتراض ان الشريك في الدين لا يخذ
 نصيبه من شريكه اذ لا يغير ذلك من حكمهم المشوشه في المسئلة والتحقيق
 عدم الفرق بين الدين والدين بعد تحقق سبب الشركه فيها اذا الدين
 معين ايضا الا انما كلفه وقد تقدم التحقيق في الشركه بالدين انما اذا ثبت
 معين الشركه وانفسه فتمت الحدود لاداءه كلفه لم يخفى به عن الشريك الا
 لو فرض ان اذ انما المقتضى وقاء عن الدين المشترك خلفا فلا يرد اذ ليس وقد
 يذكرنا الصعود والفتاوى على خلافه ضرورة عدم ولا يترك الحدود على

تعيين

تعيين الحصة المتأخرة التي هي للشريك في عين ما رتبته وان انفق ماله
 الاستقلال بذلك ما لم يجر من حصة المتأخرة معين او حلف على ما اشرنا
 او غير ذلك مما ذكرناه في وجوبه من عين الشريك من معين حتى في العين
 ومنه يعلم انظر في هذا الخبر من طريق الشريك للاموال على وجه حصة
 زيادة على حصة من عينه من اختصاصه الشريك على الغايب فيما
 بالشاهد واليمين في من حصة في الدين واخرى من ذلك في الشريك
 بين الاقرار وغيره ضرورة ان حلف الشريك فيما اقتضاه الاخر لا يبعد ليس
 لاثبات حصة معين غيره مع فرض قوله بل هو اعراض القابض بالشاكنة
 وان قول هذا في حصة معينه معناه ان حصة معينه ليس ذلك لا يفي
 الواقع وطرف نفس الامر واخرى من ادعاءه في كلف الشريك
 قد يجر اختصاصه بالشريك في الدين واليمين بما يقتضيه منها اذا لم يعلم بقاؤه
 نصيبه للشريك الا في الاموال من شركه او انفق حصة على الاثباته او نحو ذلك والاصل
 السابق يحصل مقتضى الشركه لا يقتضي الشريك فيما بينه وبين المدعى او غيره من
 منها من عدم ثبوت الشركه بين الشريك بل ما ثبتت عددا بقا الشريك كما لو فرض بينه وبينه
 او لكل من بين مرتد عليه وعقد ذلك في عالم الظاهر في يعلم فساد كلامه
 يعلم فساده عدم تمامية ما قصده معاصر الاختصاص من بعد مجرى الاصول
 المثبتة عندنا بل قد يتحقق باختيار هذا الحال مع غيره الشريك الاخر وان
 جاء وحلف لك في ذلك مقتضى الشريك في حق الباقي الاول اذ يمكن كذبه
 بيمينه كما يمكن ذلك في الاول فلا يلحق احداهما الاخر لانه في جديدين او
 بذلك بان ذلك الحال في جميع اطراف المسئلة حتى لو كان مولى لغيره

في الجملة

ثاندهم حلف ولغيره الكون اما العيود ولكن عوقفت نصيبه فان كل حلف ورسالة
 وان امتنع الحكم عليه وفي شركه للقابض الاول حلف او حلف وشركه الاخر على
 تقدير حلفه ما سمعته وليس للمدعى ان يفتقر الى اقرار الحلف على الاصل
 مات المدعى عليه فلا قبل ذلك كان له ان يترك الحلف انظر من مودته واستدلاله
 كما سمعته في غيره ولا يفتقر الى اقراره عادة الشاهد وان لم يثبت الخوف بالشاكنة
 كان في الوصية اقراره على ما ثبت في الواقع ان ثبت ملك المدينه وهو ملك واحد
 بخلاف الذي في غيره اطلاق الادانة يقتضي اقراره في ذلك كما وثقنا اليه سابقا في
 الحجة غير ان مودته هذا كذا لاثبات بالشاهد واليمين اما اذا كان باليمين فلا خلاف
 في انقضاء حصة الغايب والموت عليه من الدين والدين ولو هو الحاكم الذي هو الموت
 في غرض ذلك ثم في سائر احوال حصة الغايب في الدين واستبعد ودينه على ان لا يترك
 بان كلفه شريكه الا انما اقره على ما يقتضيه او وكذا وفيه لا يترك ويدفع ما كان
 على حجة ما لم يعلم فسادا على ان اقرار هذا الحكم الذي يوقفه استقلاله بالخارج على
 نصيبه على ما سمعته لم يثبت حيل مماثل حتى لو قال هذه الحجة التي
 به من زيد مثلا مملوكي وام ولدك والكرنيد واخام شاهده على ذلك وحلفه
 وثبتت بذلك في هذا بلا خلاف فلا اشكال في انما حال وان كانت ام ولدك
 تخفى لثبوتها في ادان الاول لا يترك ليس الا حتى ثبتت بالشاهد واليمين
 ان كان يثبتها حكم ام الولد باقراره وحلفه من تلك الدعوى المتضمنة
 كما هو اجمع انما كونها مملوكه والثاني انما ام الولد الاول بالشاهد
 واليمين والثاني بالاعتراف وبغيره في الولد يثبت بيمينه كونه حليلا ولا يرب
 ان الشاهد واليمين مما يثبت النسب عندنا كما يجب علم حكم الولد

حجب

من حيث يفرح كره في ثبوت عبد المير وقد تقدم الجواب فيه فخلوا الوصية بوجوبه
 على نقد ميراثه الى ملكه فانكف في وقت لا يحلها واما الحرية ثبوتها على
 ثبوتها بالشاهد واليمين فقد سبق بعد مدتها ما عاين كونها ثابتة للغير
 لا دقة بالذات والثبات باليمين يستتبع انقضاء التابع وغيره انما ثبت
 يتحقق ذلك لاداء الحكم به في الشراء مع يمين انشاءها كما لو اشتركت
 المدعى على امرين ثبتت احدهما بذلك دون الاخرى في فني الغرض
 حرية بهما ولا يقدح فيها كذا ثبوتها باليمين كما ثبتت بها ضرورة كرها مدعى
 بها في الجلية ودعوى ان حرية الولد ليست من حقوق المدعى كبقية
 في ضابطه انشاءه والدين بيمينه انما من حقوقه مع استنادها الى
 ولد له على ان الحكم بملكته الحاربه يقتضي الحكم بملكته الولد الذي
 هو من نساءها الثاني لما كان ثبتت نصيبه بيمينه ثبوتها باليمين لا بالاولى
 منها في يمين القابض في فني الغرض الولد لثبوت حرية بهما وبغيره فثبت
 ح هذا في ذلك الاظهار الاول لا يترك في الولد ولا يترك في حلفه
 لثبوت حرية بهما ولا يثبتان بهذه الحجة وعلى مدعى في الولد في يد
 الولد وبيانه دعوى لثبوت حرية بهما لثبوت مدعى في حلفه في يد
 على لثبوتها في المال على حلفه في يد فحكم بكونه مالا له بيمينه في حلفه
 دعوى لثبوتها بيمينه على من في يد هو دعوى مال باق في حلفه بالمال
 فلا الدعوى لكان ما عني فيه من ذلك قطعنا دعوى ان مال في يد
 باعتبار كونه في يد التابع لها او في يد باعتبار انظاره عليه على
 كل حال في دعوى مال على هذا التقدير وغيره بالثبوت منها بالشاهد

ح

منه وانما يثبت

علاكم فصل الغرض من الشهادة عليها ومن الواجب ان كانت الشهادة على شهادة
التي انتهى متفق عليها من جهة فقد لا يحيل الغرض بل هو انية التمسك بالحق في
قضية الشهادة على الحكم الا انكاره في وانتم كما مر انه انتم لم يشرع الاصل لا يطل
قائمة انتم بنقل الحكم الى انتم ضرورة ترفع الحكم على شخص لا يصل اليه وهو الغرض
ان الشهادة التمسك بالحق لا تتبع خلافه بل وقتها عشر وعشرة فان شريك على خلافه
المحدد يتبين انقاذ هذا حكم ولا بد ان ذلك الحاشي على كونهما لا يفهم من
في شرعه حيث انزجوا ان استدل بالخاصة قال ولو كان لا بد من الشهادة
غيره وهو في على حال لا فاسر على ولا في لوم شرع انما الحكم الاحكام الحكم
الحكام لينفذها واجلت المحمع مع تقابل الهدى التي يوجب فيها الحكم وشهودها اصل
وفرضهم وقد مرت ان الشهادة التمسك بالحق وهو في لوم الشرع في ذلك ولا يطلع
الاستمرار الحضور في الواقعة الواحدة بل ان يرفع الحكم على كل حال فانما ينفذ
انتم ما حكم به الاول استلقت الممارسة في قضية الغرض من تنفيذ الاحكام وكون الممارسة
لونها مودة اذ حكمها عليها انتم ما الحكم الا من ما حكم به الاول اجبا على احكامين
واحد قلنا لو كانت البينة لا يثبتت فالواقع في الغرض من البينة لا ينفذ عليه
ان هذه الاصل اربعة يظهر من بعضها استلزاما في كليات الاكتفاء ولا يطلع
في ثبات حكم الحاكم ورواها عن مساق كليات عشر وعشرة حكم الحاكم الا في الواقعة
ما حكم به الاول الا ان الاول الاستدلال في ثبات الاول الى عدم دليل جية البينة
القضاء بها وفي الثاني الى عدم حكم الحاكم وان حكمه حكمهم في ما ندرجها انتم
في اعيانها في ذلك كلامهم مشهور ضرورة ظهور بعضهم في الغرض وعشرة في ثبات
انقاذ الحكم الاول بعد فرض عدم ثباته ولو كانا من الغرض فنقلهما الى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ان الراد عليه زاد
الكتاب

تحتل من حقنوا رايها المثلث عند انشاء الاول من كل شهر راض في الحق وقوة من قابلية
القبول لا تات من ذلك بل قد مررت عدم معرفة ذلك المثلث وانما اصله راض في حق
مع احتسابه وظهوره في ارادة البينة على كونها كالمكتب المكتوب به من الذي في قبض
ماتت وهو من المظهر عن غيرهم على اصحاب ابداء الحق في اجراء حق البينة وعلمنا
من الادلة بعد عدم اعتبار حقنوا رايها على الحق وقوة من ساهلها شهادة المظهر
وانشاء الحكم من الحاكم وانشاءه دواعي ذلك ان ليس يجرى الاحتساب في البينات التي
لا تبيد في حقها في الاضمارات ونحو ذلك انتهى ودواعي اعتبار راض في ذلك وعلى
الاجرة الاحتساب من ذلك الاحتساب والاحتساب في المظهر به كما اشرنا عليه وعلى الله
الحص بقوله وان ذلك ان كل من كشف اللثام انصرم بعد اعتبار الكثرة او اقلها
الافضل للاحتساب وان كان في غيره المصير بعد عدم اعتبار حقنوا راض في حقها وعلمنا
الساهدين بل لعل ذلك على الحق من ابراهيم وغيره من اطلاق قبول البينة على
الحكم وعلى ذلك يظهر ان النظر في حقها من الكلمات خصوصاً ما اطلب به في ابراهيم
من تاصيل اصل حقنا فصولاً بالحق ودفعي عليه كل من مساهل هذا الفصل فقلنا
وقال ومن اعني ان بعض ذلك فيما بالي انشاء الله وكيف كان فعلنا
الحص الى اطلاق الحق ان كان قبوله لا يوفق فقلنا بحالنا من حقنا كتاب فاقبلنا
ولا العمل به وهو باطلاً من اطلاق الحق على التلخيص وسأله طلبة يزيد والسكوني عراقي
عبد الله ان عليهما كان لا يجرى كتاب فاقبلنا في حقنا من فعلنا من حقنا
ببساطة فاقبلنا وبانانية كانا نتجيبه ان لا يجرى من حقنا انما جماعه من اطلاق
موضع النزاع بل قد مررت ان موضع النزاع الخلاف في ذلك بيننا في حقنا
في يعلم عدم ارادة هذا البعد من الاطلاق من المظهر من الحق ودعوى السبابة في حقنا

لكن الا ان يكون مستعدا
ما في ريد الجزر
لذلك لا يجب ان يكون
الفتى

بل لعل النسخ قد وقع ذلك لان المنع من العمل بكتاب قد قاضى الى قاض ليس منعه
المراد الحكم العام منع بقوله بالبينه على الوجه المذموم في كل صوره كون المراد العمل
بالكتاب من حيث كونه كتابا وهو فنقول بذلك فانك قد عرفت انه لا عبرة
عندنا بالكتاب بخلافه او متغويا خلافا لغير العامة وربما يؤيد ذلك
انه لا يجوز ان يذكره اهل العلم واحد منهم الشيخ ابو جعفر في كتابه في البراهين
بالطعن في السنن فان الظاهر ان في دفع فريضة من البراهين وفي الفهرست
والبيان في نهجها واما السكون فيمنه هو ما طالع وانما هو لا حاج بها
في خصوص المنع وفي بل الموهود حقق وشبهه منعهما في غير المنع وغيره
فيبقى جبرها فيه ومع تسليمها فنقول بموجبها فانما نقل بالكتاب من حيث
انه كتاب اصلا ولو سلمه انه كتاب بالفاضي شأنه ان فصاعدا وهو
المراد من قوله في ذلك فاجازنا وبالبينه حتى يوافق صفة الذي
منعه على ان المراد من جواز العمل بالبينه على العلم الموافق لما في الكتاب
فان لم يحكم على علم منعه وان كان الكتاب من حيث كونه كتابا مطلقا عندنا
واقلنا انشاء الله على حصول انشاء العلم وان كتبه الفاضل
في كتابه بل قد سبق في ذكرنا بالبينه من العمل بالانابة على الوجه المذموم ليس
محملا من حيث كونه كتابا بل هو من الحق على ما نعلم من قصد انما
مادل على رسمها انما هو معلوم بالبره القطعية ان حكم القول في ذلك
وانما يثبت له اخباره الذي استوفى الجبر فيه هذا وفي ذلك انما ايدى الخ
عن ضعف الروايتين بانها من المشايخ فلا يضر هذا الطعن في الروايات
وهو من وجه العمل بالشهر للضعف وقد كتفاه عليه غيره واصل على المنع
ليف

فأما القول في الفرق
التي يوزع النسخ على
بعض حواجز العمل كما
فاض إلى فاض وماذا
الآن لنرى منه
واضح

اذبح بالاجماع على الحكم بالدينية والعين وليس هذا احدهما وصاحبان هذا الوجه
 والظاهر ان احاد الحكم وهو معنى ثمانية وعلى تقدير تسليم صحة حكمه المعتبر ايضا فلا
 ينافي في الاجماع المذنب ولو سلم عدم كونه حكما بغير اعتبارنا الاجماع هذا المذكور فان القول
 بجواز انفراد الحكم بهذا الوجه هو تعبد كنهاء الاسلام ومنهم من جملته ان احاد الحكم
 قلت فيما حصرته من ان لا يذكر ذلك في انتظام الورد على ابن الحنفية قال لا يجوز ان العمل
 بالملك جنة لا فوائده فيه فلهذا ان يكون ذلك ^{مستحق} فظهر ^{باعتباره} ذلك فقل فيما نحن
 فيه ولا يخفى موافق طوار الحكم بالدينية على الوجه المتيقن من قبله وعلى حال الان
 عرفنا هذا فاعلم ان العمل بذلك مستحسن على حقوق الناس ودور الخلو ومخيرا
 من حقوق الله تعالى ولا خلاف في اجتهاد قبل كل اجماع عليه من غير ما قبل هذا من جهة الله
 المتبع وهو الوجه لا ما ذكره من من دراهم الدواب والنباتات التي لا عمل لها بعد قيام الدينية
 ومع ما يتبين من ان الحكم احاد احدهما حكم يقع بين المتأخمين والثالث حكم وقع منه
 بعد انما قد عرفت ذلك على الغالب اما الاول فان حصرنا هذا الانها وحصة
 الخصمين وسماها حكم الحكم واستشهدوا على حكمهم بشهادة با حكم عند الاكثرية
 ليعملوا على حكم ذلك فاعلم اننا قد رأيت عندنا كثرية الغفيل في ذلك و
 ان الحق قد علم ان الحق لا يخطو رعا على خصوصية وما سماها شهادة الشهود بل وكما
 استعمله ويكنى بضموا الشهادة استقامة حكومة الحاكم على وجهه على ذلك من حق
 باقية اقل دلائله ومع نفي الحكم الاكثر في الحكم لنفسه لضعف شبهة الان ان حكم ^{مستحق}
 الحكم فقل انما لا خلاف له به وربما كان منابه عما ذكره من ان الغالبية في حق
 الغفيلين لو اعدا لها اربعة في ذلك الواقعة ^{فيكون} في حق الحاكم بدوثة الحق
 ما حكم به بالدينية كما حدته الطريقة المأثورة في العلم ويعلم من قبل ان احاد الحكم بالدينية

فلا ترجع به في مدد ورجاء

امانة خصوصاً الحق المصدق الذي لا يقبل الاستغفار وحده فيها بل في كل ما لا يقبل الاستغفار
لا يقبل الاستغفار الا من يدين روحه في حق ما لا يقبل الاستغفار من غير ان يقبل الاستغفار
وعنه جازاً وبمقتضى ما لا يقبل الاستغفار من غير ان يقبل الاستغفار من غير ان يقبل الاستغفار
هو يقين مما لا يقبل الاستغفار من غير ان يقبل الاستغفار من غير ان يقبل الاستغفار
بغيره لا يقبل الاستغفار من غير ان يقبل الاستغفار من غير ان يقبل الاستغفار
عليه ذلك وبذلك لا يقبل الاستغفار من غير ان يقبل الاستغفار من غير ان يقبل الاستغفار
بالاذن الشرعي لا يقبل الاستغفار من غير ان يقبل الاستغفار من غير ان يقبل الاستغفار
وقد عرفت ان ما كان من غير ان يقبل الاستغفار من غير ان يقبل الاستغفار من غير ان يقبل الاستغفار
لغيره فاعرف ان ما كان من غير ان يقبل الاستغفار من غير ان يقبل الاستغفار من غير ان يقبل الاستغفار
ما قابل الحق لا يقبل الاستغفار من غير ان يقبل الاستغفار من غير ان يقبل الاستغفار
الضمان لواءه يعين ان المقاصد به ولكن لم يشأ اعادة قيمة ما انقضى ثلثه
منه ان يقبل الاستغفار من غير ان يقبل الاستغفار من غير ان يقبل الاستغفار
التي هي من المقاصد قبل البيع وبعده قبل الاستغفار والمقاصد من المقاصد
من ودية صبره في كل ما كان ملكاً له به وان لم يعرف قيمته لعدم
صحة الاستغفار وعلى ان كان من غير ان يقبل الاستغفار من غير ان يقبل الاستغفار
له قيمة وقتها وفاقاً لكونه ملكاً له اعياناً فاقاً فانها تحسب قيمتها وقت البيع
كما هو مقرر في غرضه ثلثان الاول من ادنى ما لا يقبل الاستغفار من غير ان يقبل الاستغفار
دعوه بغيره وبين ذلك خلافه فله بل على عكس الاجماع عليه كما حاله
قول المسلم وقول بل على عكس الاجماع وقوله بان يكون كغيره لا يقبل
جماعة فيستدلون على قولهم لا يقبل الاستغفار من غير ان يقبل الاستغفار من غير ان يقبل الاستغفار

معرفة

مع ولا

من

اوصافه من غير ان يقبل الاستغفار من غير ان يقبل الاستغفار من غير ان يقبل الاستغفار
غيره لم يقبل دعوه بغيره بل لا بد من الشهادة عليه لغيره من ادعاه والحق ان
في الجملة انه يغفر عن اقسامه ولم يقبلوا له عليه بل لا بد من الشهادة عليه لغيره من ادعاه
المستأجرة من ادعاه له عليه يدعي طريق الحكم فليست دعواه من غير ان يقبل الاستغفار
محرره وايضا فاقا قال ادعاه من حيث المصلحة لا بد من الشهادة عليه لغيره من ادعاه
بغيره عينا لا بد من الشهادة عليه لغيره من ادعاه فاقا قال ادعاه من حيث المصلحة
والله اعلم بالصواب لما ثبت في الحديث انما يقبل الاستغفار من غير ان يقبل الاستغفار
واما ان يقبل الاستغفار من غير ان يقبل الاستغفار من غير ان يقبل الاستغفار
تخصه حتى من المصنف فاقا قال بعد ذلك وبه واية في مستند ما صنفه في
التركية فله من قبله في الامتداد وظاهر الحق من التناهي وكره والاصل
في ذلك حتماً لا ينفك عن الصادق ع من سلفه انكرت في الخبر فاصح
بالقول والحق اليقين ما عرفت فاقا قال اما ان يقبل الاستغفار من غير ان يقبل الاستغفار
اضحيه له واما ان يقبل الاستغفار من غير ان يقبل الاستغفار من غير ان يقبل الاستغفار
الحال به محتمل لا بد من الشهادة عليه لغيره من ادعاه فاقا قال ادعاه من حيث المصلحة
الغرض كان بعضهم المزمع به وعلى ذلك استبان على ما هو في حق هذا الذي
انما اضحيه له محتمل لا بد من الشهادة عليه لغيره من ادعاه فاقا قال ادعاه من حيث المصلحة
غاصر هل لا بد من الشهادة عليه لغيره من ادعاه فاقا قال ادعاه من حيث المصلحة
يقول من ادعاه لا بد من الشهادة عليه لغيره من ادعاه فاقا قال ادعاه من حيث المصلحة
واما هذا المحتمل الحاصل والمرجع فيه الى الاجماع وثباته في المقصود من هذا
والاجماع اذ قلنا لعل ذلك هو التهمة في تلك المصنف عنده فاقا قال السيرة

استدلال

في طلب

لن ادعاه من غير ان يقبل الاستغفار من غير ان يقبل الاستغفار من غير ان يقبل الاستغفار
ووسمهم كغيره من غير ان يقبل الاستغفار من غير ان يقبل الاستغفار من غير ان يقبل الاستغفار
واعلامه هو في كل ما لا يقبل الاستغفار من غير ان يقبل الاستغفار من غير ان يقبل الاستغفار
عند العقلاء في كل ما لا يقبل الاستغفار من غير ان يقبل الاستغفار من غير ان يقبل الاستغفار
بالله قال صدق قلنا انما يقبل الاستغفار من غير ان يقبل الاستغفار من غير ان يقبل الاستغفار
ومحطاً في كل ما لا يقبل الاستغفار من غير ان يقبل الاستغفار من غير ان يقبل الاستغفار
ان يقبل الاستغفار من غير ان يقبل الاستغفار من غير ان يقبل الاستغفار من غير ان يقبل الاستغفار
ابن مسعود قد كان يعلم وحده في كل ما لا يقبل الاستغفار من غير ان يقبل الاستغفار من غير ان يقبل الاستغفار
لغيره لا يقبل الاستغفار من غير ان يقبل الاستغفار من غير ان يقبل الاستغفار
هذا انما ادعاه من غير ان يقبل الاستغفار من غير ان يقبل الاستغفار من غير ان يقبل الاستغفار
المحكى ولو بعد قوله ليس ببناء على اعادة القيمة من غير ان يقبل الاستغفار من غير ان يقبل الاستغفار
على القول اذ لا يقبل الاستغفار من غير ان يقبل الاستغفار من غير ان يقبل الاستغفار
وعليه يفرغ جوار ثقيته من التزوية التي لا بد من الشهادة عليه لغيره من ادعاه
من ذلك كما هو في كل ما لا يقبل الاستغفار من غير ان يقبل الاستغفار من غير ان يقبل الاستغفار
صاحبها في كل ما لا يقبل الاستغفار من غير ان يقبل الاستغفار من غير ان يقبل الاستغفار
بالبطلان لا بد من الشهادة عليه لغيره من ادعاه فاقا قال ادعاه من حيث المصلحة
ذلك انما يقبل الاستغفار من غير ان يقبل الاستغفار من غير ان يقبل الاستغفار
هذا الحديث صحيح وليس هذا من غير ان يقبل الاستغفار من غير ان يقبل الاستغفار
تلقاه واليد على من يدين بدعواه في كل ما لا يقبل الاستغفار من غير ان يقبل الاستغفار
يقول بغيره من غير ان يقبل الاستغفار من غير ان يقبل الاستغفار من غير ان يقبل الاستغفار

ويعلم

الظاهر

ل

في طلبه لسانه ونحوه والا في المسلم وقت ذاك ان الملك على من يدين بغيره
حصوله ولا دليل على ارتفاع الملك عن صاحبه الا على من يدين بغيره من ادعاه
كالماح دعوه هذا احتجوا به اذ لا بد من الشهادة عليه لغيره من ادعاه فاقا قال ادعاه من حيث المصلحة
من ثانی الشهيد من المصدق اذ لا بد من الشهادة عليه لغيره من ادعاه فاقا قال ادعاه من حيث المصلحة
الا في الثاني البصر في كل ما لا يقبل الاستغفار من غير ان يقبل الاستغفار من غير ان يقبل الاستغفار
كطلبه لسانه ونحوه والا في المسلم وقت ذاك ان الملك على من يدين بغيره
الى اجتهاد كنوز وتفتيش وغورها في حصول التملك به وبها استظهرت
اجدادهم من المتقدمين انما لا بد من الشهادة عليه لغيره من ادعاه فاقا قال ادعاه من حيث المصلحة
من كل انهم مرجعها الى تفتيش غورها في حصول التملك به وبها استظهرت
وليس في الشك من غير ما عرفت بقوله لا بد من الشهادة عليه لغيره من ادعاه فاقا قال ادعاه من حيث المصلحة
من المالك لكل من يدين ان يملكه كمنشأه المصنفه عليه لغيره من ادعاه فاقا قال ادعاه من حيث المصلحة
او لا تصرف التملك في كل ما لا يقبل الاستغفار من غير ان يقبل الاستغفار من غير ان يقبل الاستغفار
في المعاطاة بناء على انما لا بد من الشهادة عليه لغيره من ادعاه فاقا قال ادعاه من حيث المصلحة
قام شاهد الحال بالاعراض عند كسب المصنفه ونحوه واما كان كالمبايعات الاصلية
بان راس المال كالحايات التي لا بد من الشهادة عليه لغيره من ادعاه فاقا قال ادعاه من حيث المصلحة
لسبب من لا بد من الشهادة عليه لغيره من ادعاه فاقا قال ادعاه من حيث المصلحة
العلم بعدم اعراض صاحبه عن غير ما عرفت فاقا قال ادعاه من حيث المصلحة
يدعي ملكه واما كذا هو المصنفه عليه لغيره من ادعاه فاقا قال ادعاه من حيث المصلحة
والملكه ونحوه واما تملك بعض المال بالانقطاع على التفتيش المكون في كل ما لا يقبل
اللقطة فهو من اصحاب ج ما عرفت فاقا قال ادعاه من حيث المصلحة
واما دونه ما لا يقبل الاستغفار من غير ان يقبل الاستغفار من غير ان يقبل الاستغفار

في طلب

اشهرها بالنبوة لانها في العين وان ثبت الدعوى بها للفرقة لكن قد
 البين بجمع انهم زيادة ذلك في المسئلة الثالثة وان كان على ما حقق فيها
 بينها وبين وصف كونهما لصاحبه بل هو على سبيل التحقيق واليقين وكذا ان
 تلكا وان كل واحد منهما كان لكل واحد وصف في كسب اللسان وغير الثالث
 ان صم الحالتان على ادعى الخلاف عليه العلم فالحق في كل واحد هو لا يخلو
 لوصول حقيقة ان الاله الدم الا ان ياتي اتصال اليه باليمين المردودة فهو
 لا يوصل اليه بغيره ولا ينعى الدعوى على من فيه مع انه لا يخلو عن
 ضرورة الفرق بين المفروض وبين الدعوى الذي هو على ما تقدم قد قيل
 انه لو فرض سبق التمسك على المصلحة فتلك وحدها تصح في الدعوى غير
 ثم تدعى بينهما فتلك ادعى وحدها لا من ادعى فتدعى المصلحة فانما تصح
 العين من صاحبه فان الخبير ادعى ان الغرامة التي اخذها لوصول
 اليه وليس له ان يدعى منها ما لا اصحاب قد اطلق الحكم في الدعوى ولم
 يبرأ من ادعى شريك بينهما او اى رد ما اقتضاه احدى بعد ان
 في الاخرى الدم الا ان يكون او كل ذلك الى ما يقتضيه التمسك وهو
 عرفت وقد عرفت به في المسئلة الثالثة من المقتضى لان في اختلاف
 الاصلان ثم جلا وعلى كل حال فقد عرفت انهما على المصدق اليه
 ادعى عليه واحد العلم او علم فان كل حلف المدعى وغيره المصنف
 فان حلفا من لهما الجبل وهو في حلفه بان قال ليس لي كما عرفت في
 بعد اليقين لهما فان كل حلف لا يرد عليه فان قلنا ان الحلف فيه فان
 حلفا او كلا اقتضاه وان حلفا صرحا خاصة كان له ونوقا ليست

ل

ل اولاً عرفت صاحبها او غيره هذا ولا اخرج عليه فمقتضى ان
 لتساويها في ذلك وعدم اليقين في خبره وكسب اللسان من خبره
 حلفا كانت له فان كل حلف لا يرد وان نكلا حلفت بينهما فان قالوا
 ان الحلف وانما للفرقة فان حلفا ونكلا كانت بينهما ولا يخلو فان قلت لا
 بعد ظهور الادلة في التمسك على المصلحة في الحلف والى الكلام في اعتبار
 الخلف وعدمه في القضاء من ذلك ما عرفت في هذا المكان ولا اشتباه في
 الخلف عرفت ثم انما القول في الاحتجاج الى اليقين ضرورة كونها هي التي
 للدين الخلف وانما احتجاجا فيما عرفت من غير ادعى اليقين
 عدم القصة بينهما مع خبر من القول بينهما ضرورة ان القول بينهما اليقين
 يوجب عدم الحق في كل واحد فخاصة في الزمان القصة مع قوله ليست او لا
 صاحبها في خبره لعدم ما يقتضيه الخبر في الحلف في الخبر بان لم يرد
 ثاني الشهادة في اصالها على صورة الخبر لا صرحا وانما عرفت في عدم
 اعتبار القصة بل يقتضي اخبارا للتصديق بينهما مع القائلين ومنه في
 السابقين والله العالم المسئلة السادسة تحقيق التمسك في المسئلة مع تحقيق
 عقلان ليلد منها هذا الذي وليشهد ان ذلك الحق بعينه لهما وليشهد
 بل هو با محض على ضرورة وليشهد ان ذلك الحق بعينه لهما وليشهد
 وعرف ذلك على ما اذا لم يكن كذلك كما عرفت اصل اليقين على
 امين وهو في حلفه لغيره على ما لا يمكن من صحتها مع العلم
 منها انما التوفيق بين الشاهدين ومنه فان لم يكن بان تحقيق التمسك
 بينهما على وجه يقتضيه من كل منهما نكلا في كل واحد من الشاهدين

بجاء

هذه العين تلك من الاذن والاشهاد ملك على ان تطلق الجاهل احد
 تلكا او ادرى لانه اما ان تكون العين في يد صاحبه او في يد
 او لا يدعى عليه في الايقين بما بينهما من وصفين من دون اقرار ولا حلف
 ترجيح باقية او اكثرية بل خلاف احدى بين من تارة من الدعوى الحق
 والى على بل من غير واحد منهم بعدم اكتفاء الى المراجعات الاثنية في هذه
 الصورة وفي ذلك الاشكال في الحكم بها بينهما من وصفين لكن اختلف في سببه
 فتشيل لساننا في اليقين بسبب لساننا في الحكم كالمحكم بينة وقيل في كل
 منهما مرجح باليد بل يصفها فتقدم بينة على ما في يده وقيل لا يد
 كل واحد على الشك وقد اقام الاثر بينة عليه فيقتضيه ما في يد غيره
 بها وعلى تقدم بينة المراجع فكل منهما قد اعتبرت بما في يد غيره في
 صلا هذا الاشكال وتظهر في يد غيره في اليقين على من يقتضيه عقل الاذن
 بل من كل منهما وعلى الاثر لا يبرأ من اليقين بل من اليقين باليد على ولها
 فيعمل بالشرع لان البينة تامة فبما في الحق على الذي فلا يبرأ
 قلت لك في رد دعواه فان قيل التمسك بما سمعت منكما يكون من
 بينة المراجع قال وحلف عليه كل واحد على المصنف المحكوم له به ويكون من
 بين الاثني عند الاذن مع احتمال التمسك في التمسك بعد ان ذكر
 وجعل مشناه في الاثني لا خيريه وانما على ولها يفتي لكل منهما بما فيه
 وعلى الاثني يقتضيه ما في يد غيره قال ويكون لكل منهما اليقين على صاحبه
 فان حلفا او كلا فانما لا تقدم وان حلفا صرحا وشكلا اخر يقتضي
 الخلف ونحوه من جهة الجاهل بالشرع باليمين بان يكون المشناه
 وهو لهما

ولذا في كل واحد من
 والعقد العادل لهما

مراجعا

دعوى لهما ولعل ذلك من خلاف افعال المسئلة وهو ان تقديم بينة المراجع
 استلزامها بينة المراجع لا احتجاجه فجمع الحاصل كالعلم بينة على المراجع
 وهو الذي قوله في ان يكون على القول في ذلك هو في نفسه كالمحكم بينة
 تقديم بينة المراجع على اليقين كما ستعرف في القول باليمين مع القول باليمين
 تقديم بينة المراجع على الخبر الصحيح بوجه اخر ان عبد الله انما يخلص
 من المؤمنين في ذبته في ايديها واقام واحد منها البينة الحاخجة عنده
 على علم حلف صاحبه او لا حلفا على مقتضى الحال في حلفه لغيره في يد
 منها فانما بالبينة فقال احلفها فانها حلف وتلك الاثر جعلها الخلف فانه
 حلفا جميعا جعلها اليقين فكل واحد كان في يد صاحبه ايا ما جعلا البينة
 ايقين بها الخلف الذي هو في يد بل كان هو دليل الخلف على القول باليمين
 وانما نقل به في هذه الاثر حجة واحد في مسئلة في يد المصنف فعلا وتتم
 فلا فلا يصح نقول ان المصنف هو المصنف وغيره على التمسك في يد
 كان ذلك هو البينة في القول به ضرورة انه لو كان مشناه عنده المصنف ما ذكره
 الحق عنده الخلف مع عدم البينة وقد عرفت عدمه عند بل كان يفتي على علم
 ما سمعته من المصنف في تقديم بينة المراجع على بينة المراجع في ذلك
 اعلم ان ذلك ليس بشأ حقيقة وان ذكره في تقرير المصنف وفي يد صاحبه
 قدما من ان يدعى على الكل للمصنف بل انما عدم المصنف بينة كل واحد
 حيث ما دل على تقديم بينة المراجع لما تقدم من ان في كل منهما عنوان المدعى عليه
 واعتبارا ليد على العمل بنصف ما يشهد به بينة كل واحد من علي بينة المصنف
 ضرورة كون المشهود به الجميع فتم فليس على من لا دليل لما قلناه سابقا

الجامع اذا وجهه لا يكون له في ذلك ما عرفت وفيه سمعت وبذلك ظهر لك
 انما هو قديم بنية الدخول الا في المطلقين اذ تم الاجماع عليها واول منها
 ما اذا كانت بنية المخرج مقيدة والداخل مطلقا والله العالم وما طالع كانت قد
 تارة وهو الصورة الثالثة على المخرج وعرفه قاضي باسحق البتاني عن ابيه طالع كانت قد
 قضى لا كرها لكونه في الشك في عدالة يقر بها في صرح اسحق حلف في قوله
 امتنع حلفا لا في مقضى وان تكلما قضى بينهما بالسوية بل في ذلك وغيرها نسبة الى
 بل في الغيرة لا على بل في المرافعة نسبة الى كاشف بل عامر حلف في صرحا والتمانة
 وكذا في الحديث وموضع الخلاف في الحل والفاضي والاطلعي وابن حزم في غير
 وابن زهره مع انه بعيد عن ذلك قد اعترف باختلاف كثير من فتاوى الفقهاء في التجمع
 بالاعدية والاكثرية ما روي عن عبد الله بن قيس قال فيمن من اصغر على
 اعتبارا لا على خاصة كالصبي ومن اصر على اعتبارا لا على كماله كمالا في
 والصدوق في غير ذلك اقل اعتبارا من حق المدعيين من عدل ما حواه فان
 استوعب الشهود في الدلالة فأكبرها شهودا وهو ليس بها في اعتبارا لا على
 ويمن من اصر على اعتبارها خاصة ولم يذكر كماله في ثبوتها وثالثا القرينة بغيرها
 كالمسح في موضع من ذلك ذكر القرينة بعد الجرح في الترتيب الترجيح مقبلا
 عليه الاجماع من الكافية ويمن من فضل يعني ما في العبارة لكنه محققا للقرينة
 على كماله في كل شيء وعرفه اهل الاصحاب مشعرا يدعون الاجماع عليه
 يمين من اصر على القرينة خاصة كالمعاني ومن الضمير لكونه بعد ذلك
 ودعوا الى الشهرة فحذفه فضلا عما اجماع بين زهره واغرب من ذلك اعتماده على
 عليه وجعل هو الجامع بين المتصور والتاويل المختلف وما سمعت من اجماع
 الشيخ

الشيخ صرحا وتظاهر اجماع في الجملة اذ هو كما ترى لا يثبت فيه طائفة على الترتيب
 على جميع الاحكام المتقدمة قال وان كان من كل جهة بنية ولا يكتفى بحكم اعدائها
 فهو ما مع غيره فان استدلوا بقرينة في صرح اسحق حلف وعلم وان كان
 لكل واحد منهما ولا بنية لاحدهما كان الشك بينهما مقبولا على ذلك بل لا يخلو
 الظائفة وهو حال في حلفه لا عن وعن القضاة بالصف مع توكيدها وعلى حال
 فلا ريب في عدم الموقف بالاصح المراد ما عرفت مع شدة اختلاف الفقهاء
 ايم في الشك ان عليا اياه قدم في محضه في بنية فقامت البنية له لا في
 على من ودم ولم يسموا ولم يسموا قامت له البنية على ذلك ففقه فيهما
 بنية واستعمل في جميع ما روي عن عبد الله بن قيس حلفا على امر
 لو احد وصاه اخوان فشهدوا على غير الذي شهدوا واحتلفوا قال فيمن من بينهم
 قاهم قرع فعليه يمين وهو اولى بالقضاء وغو الصبي الا من عتبه لغيره
 قال اولى بالحق وفي غير ما يصر عنه فيهم قال فان على ما اذا اتاه رجلان في شهادتهما
 لشهود عدلهم سواء ودم سواء اقرع بينهم على يمين يمين اليمين قال وكذا
 يقول اللهم رب السموات السبع ايمهم كانه الحق لفرقة الله في جعل الحق المذنب
 عليه اليمين اذا حلف وفي موثقة مسطرة عن ابي عبد الله ان رجلا اضاف
 الى على في رواية فزعم ان واحد منهما انما ينجح على من وده وانما على واحد
 منها بنية سواء في العدد فاقترع بينهم سمعهم فيعلم السهمين كل واحد
 منهما على من ثم قال اللهم رب السموات السبع ورب الارضين السبع ورب السموات
 العظيم عالم الغيب والشهادة ايمهم ايمهما كما صابا لادبته وهو
 بما فاستل ان يخرج سهمهم سهمه فخرج سهم احدهما ففقه له بها وعرفه جاني

وجود ذلك في رسالة علي بن ابي حمزة التي كانا اذا اعدت لهم المشورة في موضوع
 وفي النهاية التي هي موقوف الاجناس وغير ذلك ما طالع اطلعي يمين في صرح بالقرينة
 فخرج عن بعض الموضوعات بل في قوله عن خبر البرقي ثم جعل الخاص مشعرا ما ذكره في الاصطلاح
 في كونه اليمين على الاخر اذ لم يخلف الجرح بالقرينة مرفوعة انقضاء الشرط عدم كونه
 الحق لم يعد اليمين واخر من ان يصر فيها واحتمل الجرح للخاص في قوله يمين
 من ان يصر نعم لما اصدق عليكم بالبنات وكذا ما باع انما يمينه في امره في
 يصر اولوية بذلك بل جعل اقرع الامام لا يستلجح في يمين عليه اليمين بل يمينه
 الامم عن اليمين وحده ولو بالقرينة بل جعل اقرع جعل الخاص اشارة الى ذلك
 فانه دقيق بل منه يعلم اعتبار اليمين ايضا في قوله بنية المرجحة بغير القرينة كما علم
 والاكثرية وان شارك المص ومما عرفت في قوله يمينه على بعض الناس خلاف
 في ذلك الا ان العلم كون تركه اشارة على ما ذكر في القرينة التي هي احد المرحلات
 للبيعة كما هو عليه يمين فبعض موضوعها علانته قد يمين عليه في الاكثرية التي ذكر في الخبر
 مع الاعدية على وجه يظهر احوالها في كيفية الترتيب والافاضة غير ما روي عن اليمين
 على يميني فيها كما نفى عليه يميني في الاعدية ورح فاحتمل عدم اليمين فيها او
 في خصوص الاعدية في غاية الضعف كاحتمال عدم اليمين مع القرينة الذميمة
 لا اجتماعا في مقامه التي وان شارك في بعض مقاصدها كبري سماعة وعبد الله
 سنان المحمدي على قضية في الواقعة قد شملت على وعاء الامام ان لا يركب
 بغيره يخرج اسم من لا يركب لا يركب على من يمين يميني فيها على الترتيب
 وهذه حقيقة اخرى في الحقيقة بنية كقضية ما وقع في الاقرع في قوله
 فلا حظا وتامل ما طالع الضمير فيهما على مقتضى النكول فلا خلاف في قوله في

عبد الله بن مسعود الانراق في اخره فاستلجح ان يقرع ويخرج اسمه في اسم
 احدهما ففقه له فيها الى غير ذلك من الموضوعات في مقدم بعضها انما الكلام في
 الاحكام المذكورة اخرى منها فالتحقق ان يقال ان يمين استفاضة اعتبارا لاجل المرافعة
 في خصوص هذه الصورة بتخصيص الموضوع لقرينة ما اذا تساوت البنات عددها
 وعدالة ولم تكن اليمين في ايديها اما الاول فواضح ما الثاني فمخالف لغيره
 الثالث على التخصيص فيها اذ ان كانا معا يمينهما وعلى ان يقولوا ان كان في يمين
 منها واخر من ذلك المثل من امر اخر ففقه في يمين في البنات في اختلاف في الخ
 الواحد يدعيه اجمالا ان يقرع بينهما فيه اذا اعتدلت بنية كل واحد منهما في
 في ايديها فان كان في ايديها ففقه فيها بنية مضيقان وان كان في يديهما
 فالبيعة فيه على المذهب واليمين على المذهب عليه بل منه يستفاد عدم المعية في
 في غير هذه الصورة فلم يبق لها الا كبر في غير ما خلا فافقه في عرفت كما ان
 ايم منه ومن غير اليمين كونه الاكثرية من جهة مرفوعة عدم صدق الاعداد معهما
 ذكرها مع المذهب في غير الترتيب ففقه في الترتيب المستفاد من دليله في
 والام يمين في قوله لذكره معه بعد فرض معلومية كونه بغيره مرجحا كما سمعت
 به في الصريح ثم قد في ان الخبر يمينه على ذلك ما سمعت من ابي ادریس فاستلجح ان يمين
 الاحتجاب من تقديم الاكثرية عليها لا لان دلالة الفاضي بالمرحوم اليها ولو على
 في الجارية لا في غيرها في ذلك نبوت التجمع فيها في الجملة الا ان المصلحة لا تكتفي
 ولعل لا خلاف ما دل على الترجيح على المذهب وغيره فيفضل التمام بينهما في سعة
 اليمين ما لا عليه في واحدة والاكثرية في الاخرى بنية التمام من وجه ولا
 ريب في ان الترجيح للمذهب لا لاجل ابن زهره المعتدك بالشهرة المحققين في الاحكام

منها سبق وادام يكن فيه جعلها بينهما نصفي وهذا الحق ما يليك ان يجرى
في المصنوع ولا ياتي في المصنوع من غير جعل لا يجرى في المصنوع على اقل من
لا يجرى فيه المصنوع من غير جعل لا يجرى في المصنوع على اقل من
ان يجرى في المصنوع من غير جعل لا يجرى في المصنوع على اقل من
الحق وان اخصت به ما لا يجرى في المصنوع من غير جعل لا يجرى في المصنوع على اقل من
توجيهه ان يجرى في المصنوع من غير جعل لا يجرى في المصنوع على اقل من
ان يجرى في المصنوع من غير جعل لا يجرى في المصنوع على اقل من
المصنوع من غير جعل لا يجرى في المصنوع على اقل من
والاصطلاح على ذلك وعلى الاستصحاب وان يكون ذلك فالتقاضي في المصنوع من غير جعل لا يجرى في المصنوع على اقل من
نعم في كنف المصنوع من غير جعل لا يجرى في المصنوع على اقل من
اولم يكن في يد واحد وشاقي عندا لئلا يجرى في المصنوع من غير جعل لا يجرى في المصنوع على اقل من
فانما جعلنا في المصنوع من غير جعل لا يجرى في المصنوع على اقل من
ولما جعلنا في المصنوع من غير جعل لا يجرى في المصنوع على اقل من
المصنوع من غير جعل لا يجرى في المصنوع على اقل من
التي قد احدثت عليه اليد ولا تستند في المصنوع من غير جعل لا يجرى في المصنوع على اقل من

نحوه

نحوه

نحوه

نحوه

نحوه

نحوه

نحوه

نحوه

نحوه

نحوه

بالكونية التي لا يمكن من احدى اوجهها من جهة المصنوع كما هو واضح في قوله تعالى
ان مدرك تقديم المصنوع على المصنوع من غير جعل لا يجرى في المصنوع على اقل من
قوله تعالى في ذلك على تقديره فلا يجرى في المصنوع من غير جعل لا يجرى في المصنوع على اقل من
فيما هو واضح من غير جعل لا يجرى في المصنوع على اقل من
بل يجرى في المصنوع من غير جعل لا يجرى في المصنوع على اقل من
ولا الحال في المصنوع من غير جعل لا يجرى في المصنوع على اقل من
التي لا يجرى في المصنوع من غير جعل لا يجرى في المصنوع على اقل من
فانما جعلنا في المصنوع من غير جعل لا يجرى في المصنوع على اقل من
نعم في كنف المصنوع من غير جعل لا يجرى في المصنوع على اقل من
اولم يكن في يد واحد وشاقي عندا لئلا يجرى في المصنوع من غير جعل لا يجرى في المصنوع على اقل من
فانما جعلنا في المصنوع من غير جعل لا يجرى في المصنوع على اقل من
ولما جعلنا في المصنوع من غير جعل لا يجرى في المصنوع على اقل من
المصنوع من غير جعل لا يجرى في المصنوع على اقل من
التي قد احدثت عليه اليد ولا تستند في المصنوع من غير جعل لا يجرى في المصنوع على اقل من

نحوه

نحوه

نحوه

نحوه

نحوه

نحوه

نحوه

نحوه

نحوه

نحوه

نحوه

نحوه

نحوه

نحوه

نحوه

نحوه

نحوه

نحوه

نحوه

نحوه

نحوه

نحوه

نحوه

ان يفسد نفسه فحما ثم قال ولا قرب عندي معاً بعينه لاف ذرة النجس
ثم قال ليعلموا اني بعد ان اله يديه بيته الطامع وادنى ملكا طامعا سابقا
فما لم يقدّم بسببها التي سبق القضاء باراً لها اشكالاً في كسر اللام بها
للحق من سبق يده وانه اذا قلنا البيته تتكلم بالملك المستند الى ذلك
الزمان وحي كونه محالاً اليه قدما بقدر القضاء والحق في انما لا يقدر
اليد على بيته اذا قلنا وفيه ما لا يخفى ان الذي ليس على التقدير بل قد مضى
عدم معاً دعواه لا يظن انها بالقبض والحال ثم قال المستأدا قد مضى
بيته اذا قلنا فلا تخلف في تعيّن الحق اليه وكان منافع لما ذكرنا بقا
معاً استقام الحق اليه الا ان يعرف بيمين معاً معاً البيته وحي معاً
مجرد الدعوى فتستقط على الاول من يمينه استقام الحق اليه بحال محال في انما
ولعل ذلك يكون فائدة التخييل الا ان لا يخفى عليك ما فيه ليعض
ثم قلنا فامته البيته على الدخول او امر فادخل الشراء من العدى
او ثبتت اليه عليه بيته او امر من فادخل الاجرة فادخل البيته
بدعواه حاضرة سمعت قبل انما له اليد وتوفيقه اليه وادخلت
طوبى في الوقت بالتسليم للبيوت الاستقام في شربها من غير طوبى
معاً من وليه ليعلم الخطا في كسر اللام على انما اقام البيته
ومما احق لعدم والمنازل لئلا يام كما هو من مدعى صرح المستهو
ولكنه وافق الضعيف ثم لو طلب خلاف على ان لم يبعده منه لوم يبره
قدم على الاستقام ولكن كونه البيته هذا وفي عدل ولو عثر على
مطلبه تسع بده دعواه لا خذ به فادخله حتى يدين بغير ملك في المقابلة

بذلها لارحام
البيته بعد القضاء

بها سطر

بواسطه او غيرها ولم يبرهنه ولكن اخذ منه ليعلم في احتياطه بعد في التمسك الى
ذكر التلق عند الشكال وفي كسر اللام لما تقدم من الاشكال فيما تقدم من دعوى الدخول
وامته البيته بعد ان اله يديه في حق اية اليه لم يدم السمع على دعوى التمسك في حق
ان لا تسع حتى تنكر في التمسك في الملك من كسر اللام في حق كسر اللام في حق كسر اللام
باعتبار الاستقبال والام لا ينافي في فائدة اياكم البيته فلا يلزم على كسر اللام
الحق في اليه المدة وبيته المستقلة على كونه الاقرار والبيته قد تدين في
صحة دعواه مع الاقرار بغيره عن غير حق احكام التمسك وان لم يملكه صلا لئلا المسلم على
الحق في فائدة التمسك المعهودة على كسر اللام لا يجزى اذ لم يبرهنه باعين من يديه
لا يخفى في دعواه الى ذكر التمسك قطعاً وان كان ذلك ايد اقام بيته لاستقام الحق اليه
او التمسك فان البيته ليست على كسر اللام وكذا الاجبي على المتدعيين او لا
استقام في اليد وان اقام الحق البيته فان بيته في حق كسر اللام على كسر اللام
الملك معاً كاهو وضع ولوا دونه في كسر اللام او تملكه الاستقام كان ان يملكه لا ينفك
ويقيم البيته عليه لعدم الممانعة ما لو جدها عبيتها ان لم يستمر ولم يستمر
دعواه لا ينفك ولا يقبل بيته من كسر اللام كسر لها وكيف كان فالتمسك في الحق
المذكور في بعض كسر اللام والحال استقام البيته على كسر اللام كسر
التامع ومع فامته البيته بعد الملك على من الشهادة بالمادة في الحق الخارج
في ايدها ملك التمسك ايدى بها بالملك في الحال ولا يقدر على ايدى بها بالملك
بالا قدم فالتسليم على كسر اللام كسر في الحق والسبب وادى من كسر اللام كسر في الحق
الحق وعمله وان لا يبرهنه التمسك في وقت لا يبرهنه الاخرى وانما
يشاقتان في فعل التمسك في وقت السابق الذي لا معارفين له في حال التمسك

فقد

في

ووامه وهذا المطلبه بالناظر في ذلك الزمان من تصرف فيه لا يظن ملكا معاً
لدرن في كسر اللام من وان لا يثبت لغيره ملك الا في حق من احد في الضعيف الذي
الا في جميع ابي سنان على الصادق من على انما اذا اقصم الحق في
قصر مدعى انما استقام وان لم يبرهنه الحق وانما اذا اقام البيته جميعاً حتى
لذلك تحت عنده ولكن مع ذلك كله قد احتل من واحد النساء ولا خلاف في
انما استقام في الحق فلهذا على كسر اللام ما صرح بالشراء وعلم انما اطلعت على
ما لم تطلع على الاخرى فانها وان شهد بها ملكها البيته واستقامت مثلاً الى الان
ولكن فامته ان لم يبرهنه ملكه ولم يبرهنه في الحق واحكام التمسك حتى في كسر
المنازع السبب في عدم المعارضة بها في السابق ايم واضح الضعيف ضرورة انه
بذكرها السبب كما تراه في الحق التمسك المستر كسرها فيها قطعاً واستقامت مع
فلا اشكال في تقديرها مع ذكرها السبب فاما اذا اطلعت على المنازع كما هو
فلا اقل من التساؤل وان نقل بالرجحان ايم لا يخفى انما اطلع على ما لم تطلع عليه
الاخرى فانها لم يبرهنه ملكها او يعينه من سنة وكيف يشهد وعما في الاخرى
انها لم يبرهنه ملكها ذلك ولا يثبت مقدم الا ان هذه البيته علم تفرغ لبيته الملك اعلمت
شهادتها الى اليد ويحق الملك غيره ويجوز ان يكون الاخرى ايم تفرغ باليد وانما
الملك ولذا احتجنا بالتساق في قوله من يبرهن الملك في الحق وهو هذا الضعيف الاول
الا قدم من غير معارضة البيته الاخرى فلهذا في انما ثابت تبعاً للبيته في الحال
التزام في الملك فيه وحلها لوانه حجة من المتدعيين با دعواه الملك في المنازع خاصة
مع ادعاء خصم الملك في الحال لم تسع دعواه ولا يبرهنه لعدم تفرغها من البيتين
فالمقصود في المنازع الملك في الحال وانما لم يثبت لغيره البيتين فيه فلا عبرة بشي
في الحال

فصل في كسر اللام
استقامت

في الحال في كسر اللام من كسر اللام المستقام البيتين التي يشهد بها بالملك المستقام
منها بغير استقام وعنده بل لا يلزم على من التمسك التمسك في حقها في الحق
ويجوز الاستقام المستقام من كسر اللام في التمسك السابق بحال اذا اطلع على البيته
السابق في كسر اللام في حق كسر اللام في كسر اللام في كسر اللام في كسر اللام
غير معارضة ضرورة سماعه الامارات الملك في الحال في كسر اللام في كسر اللام في كسر اللام
المطالبة بالناظر في ذلك الوقت في حق كسر اللام في كسر اللام في كسر اللام في كسر اللام
فالتسليم في كسر اللام في كسر اللام في كسر اللام في كسر اللام في كسر اللام في كسر اللام
الضامن كونه مستنداً البيته الاخرى لا يستقام في كسر اللام في كسر اللام في كسر اللام في كسر اللام
فعل التمسك ملكه من المستحقة وهو حق احكام التمسك كونه مستنداً لبيته سجداً في حق
الملك في كسر اللام في كسر اللام في كسر اللام في كسر اللام في كسر اللام في كسر اللام في كسر اللام
على كسر اللام في كسر اللام في كسر اللام في كسر اللام في كسر اللام في كسر اللام في كسر اللام
والتمسك في كسر اللام في كسر اللام في كسر اللام في كسر اللام في كسر اللام في كسر اللام في كسر اللام
التامع وغير ذلك ولا ينافي في كسر اللام في كسر اللام في كسر اللام في كسر اللام في كسر اللام في كسر اللام
الملك ليس بسلطان في كسر اللام في كسر اللام في كسر اللام في كسر اللام في كسر اللام في كسر اللام في كسر اللام
الى الاستقام في كسر اللام في كسر اللام في كسر اللام في كسر اللام في كسر اللام في كسر اللام في كسر اللام
فالتسليم في كسر اللام في كسر اللام في كسر اللام في كسر اللام في كسر اللام في كسر اللام في كسر اللام
في الحال في كسر اللام في كسر اللام في كسر اللام في كسر اللام في كسر اللام في كسر اللام في كسر اللام
بسبب الملك كسر اللام في كسر اللام في كسر اللام في كسر اللام في كسر اللام في كسر اللام في كسر اللام
الى اليد وهي كسر اللام في كسر اللام في كسر اللام في كسر اللام في كسر اللام في كسر اللام في كسر اللام
ايضا انك السمع في كسر اللام في كسر اللام في كسر اللام في كسر اللام في كسر اللام في كسر اللام في كسر اللام

وادعى مالك الابن في معارضة الابن وحكم بالثبوت مع شهادتها وشهادتها في
 كسب الدائم فقال ولوا دعي استجرا ليعين وادعى مالك الابن في كسبها بغير
 ثبوتها لما يدعيه الابن وان تضمن الاول تسلط ذرا ليد على المتنازع دون ذلك
 فادعى مالك كل منهما ببنية تعارض بين ابنته وحكم بالثبوت والابن مع شهادتها
 فيها حلفت ومع ثبوتها في المتنازع بانقسام الدعة او العيون في تمام الدعة وفيما
 لا يفي حتى يدعيه في البنية بل فيها على الوجه المزبور ومن هنا قال في الاستدلال
 القول قول مالك والابن ببنية الابن في المتنازع على ذلك العيون والناظر في ملك له
 في يد الابن في كسبها بغير ثبوتها في يد الابن فيقول الذي هو في يد مالك عند ذلك
 ويقول الذي هو في يده عند ذلك فيقول الذي هو في يده فيقول الذي هو في يده
 البنية انما هي عند ذلك العيون في يد الابن في يد مالك في يد مالك في يد مالك
 المستعتر انتم في يد الابن في يد مالك في يد مالك في يد مالك في يد مالك
 وكيف كان فما ذكره الحكم بناء على ما عرفت في غير موضع عند وان ابيت في غير ذلك
 بما سمعت لعدم مدعية اخلا فيها في الاجابة ولا يطلع في ذلك ضرورة مساندة
 لما اذا ادعى كل منهما الاجابة في المدعية اذ المراد بيان كونها له في ذلك قال المحقق
 في تفسيرها بان رادة براءة العاقل بين المدعيين المتنازعين مع قطع النظر عن المال
 لغيره مثلا او غيرها فقال لاحد ان المال قد اقيم على سنة مثلا وقال في
 ان المال قد اقيم على سنة مثلا او غيرها فقال لاحد ان المال قد اقيم على سنة مثلا وقال في
 كل منهما ببنية واحدة في حلفتها وعندها وعداها في يد مالك في يد مالك في يد مالك
 فترتفع اليد ان القول بالثبوت فيها على الوجه الذي سمعته من القائل

العين مع ملك

في حلفتها

فدعى مالك والابن في معارضة الابن وحكم بالثبوت مع شهادتها وشهادتها في
 كسب الدائم فقال ولوا دعي استجرا ليعين وادعى مالك الابن في كسبها بغير
 ثبوتها لما يدعيه الابن وان تضمن الاول تسلط ذرا ليد على المتنازع دون ذلك
 فادعى مالك كل منهما ببنية تعارض بين ابنته وحكم بالثبوت والابن مع شهادتها
 فيها حلفت ومع ثبوتها في المتنازع بانقسام الدعة او العيون في تمام الدعة وفيما
 لا يفي حتى يدعيه في البنية بل فيها على الوجه المزبور ومن هنا قال في الاستدلال
 القول قول مالك والابن ببنية الابن في المتنازع على ذلك العيون والناظر في ملك له
 في يد الابن في كسبها بغير ثبوتها في يد الابن فيقول الذي هو في يد مالك عند ذلك
 ويقول الذي هو في يده عند ذلك فيقول الذي هو في يده فيقول الذي هو في يده
 البنية انما هي عند ذلك العيون في يد الابن في يد مالك في يد مالك في يد مالك
 المستعتر انتم في يد الابن في يد مالك في يد مالك في يد مالك في يد مالك
 وكيف كان فما ذكره الحكم بناء على ما عرفت في غير موضع عند وان ابيت في غير ذلك
 بما سمعت لعدم مدعية اخلا فيها في الاجابة ولا يطلع في ذلك ضرورة مساندة
 لما اذا ادعى كل منهما الاجابة في المدعية اذ المراد بيان كونها له في ذلك قال المحقق
 في تفسيرها بان رادة براءة العاقل بين المدعيين المتنازعين مع قطع النظر عن المال
 لغيره مثلا او غيرها فقال لاحد ان المال قد اقيم على سنة مثلا وقال في
 ان المال قد اقيم على سنة مثلا او غيرها فقال لاحد ان المال قد اقيم على سنة مثلا وقال في
 كل منهما ببنية واحدة في حلفتها وعندها وعداها في يد مالك في يد مالك في يد مالك
 فترتفع اليد ان القول بالثبوت فيها على الوجه الذي سمعته من القائل

ع

الابن مع

قدم مالك على حلفه في كسبها بغير ثبوتها في يد الابن في يد مالك في يد مالك في يد مالك
 فان الذي يدعيه مالك في كسبها بغير ثبوتها في يد الابن في يد مالك في يد مالك في يد مالك
 وفي ذلك بعد ان ذكر القول وعندها الحكم بناء على ما عرفت في غير موضع عند وان ابيت في غير ذلك
 والفرق بين هذه والسابقة الموصولة عادة البحث ان المعارضة في هذه هي
 البنية المستعتر والسابقة البنية في اليد في يد مالك في يد مالك في يد مالك في يد مالك
 بين البنية في اليد في يد مالك في يد مالك في يد مالك في يد مالك في يد مالك في يد مالك
 السابقة فلا تشارك في يد مالك في يد مالك في يد مالك في يد مالك في يد مالك في يد مالك
 السابقة تقدم مالك في يد مالك في يد مالك في يد مالك في يد مالك في يد مالك في يد مالك
 ذلك غير شره والجميع اشتراط اخذ ما يعين منه ان الشاهد من غير ذلك
 علم الا انما هو بالبينة من عدم الخافاة بين عليه بالملك وشهادته في يد
 انما هو من الملك الابن وهو من غير ذلك الكلام كما اشرنا اليه سابقا و
 مقتضاها موافقة الحكم على القول مع اخذ ما يعين منه من علم الشاهد
 بالملك من الانتقال في يد مالك في يد مالك في يد مالك في يد مالك في يد مالك في يد مالك
 عن الخط والخط في موضوعات المسائل اذ من المعلوم ان المراد في
 السابقة هي قدما فيها بنية الملك القديم على بنية الملك الحاضر كذا
 على البنية في شهادته بالملك فعلا لعل الخافاة عنها وبنيانها في يد مالك
 ولكن احدها يشهد مع ذلك على مساق لا تشارك فيها الاخر في يد مالك
 فترتفع اليد في كسبها بغير ثبوتها في يد الابن في يد مالك في يد مالك في يد مالك
 اصر فقط او باليد السابقة لعل الخافاة عليها فانه ليس بالملك المستعتر في ذلك
 لا يصح معارضا لما يقتضي به اليد لعل الخافاة بالملك فعلا اذ هو اصره على

فترتفع

الملك

لم يسمع الا ان القول وهو ملك في الحال ولا علم له ببنية ولو قال في كسبها بغير ثبوتها في يد الابن في يد مالك في يد مالك في يد مالك
 فيقول مالك في كسبها بغير ثبوتها في يد الابن في يد مالك في يد مالك في يد مالك في يد مالك في يد مالك
 لم يسمع من الملك في كسبها بغير ثبوتها في يد الابن في يد مالك في يد مالك في يد مالك في يد مالك في يد مالك
 فلا والشاهد قاض في كسبها بغير ثبوتها في يد الابن في يد مالك في يد مالك في يد مالك في يد مالك في يد مالك
 عن المدعي عليه او قوله المدعي عليه بالامر لانه استدل بحقيقته ومثلها عبارة
 الامتداد في كسبها بغير ثبوتها في يد الابن في يد مالك في يد مالك في يد مالك في يد مالك في يد مالك
 في كسبها بغير ثبوتها في يد الابن في يد مالك في يد مالك في يد مالك في يد مالك في يد مالك في يد مالك
 الملك عليه او قوله المدعي عليه بالامر لانه استدل بحقيقته ومثلها عبارة
 بالامر والمدعي عليه بالامر لانه استدل بحقيقته ومثلها عبارة
 كان ملكه بالامر لانه استدل بحقيقته ومثلها عبارة
 اليد وان شئت من يد الخصم على شكل وفي غاية المراد النقص باختصار
 المصم وكذا المتنازع في كسبها بغير ثبوتها في يد الابن في يد مالك في يد مالك في يد مالك في يد مالك في يد مالك
 دون ترميم ولعل الوجه في ذلك من انما اشرنا اليه سابقا من عدم الحكم
 بالشهادة حتى يثبت فيها ما يقتضي الشهادة بالامكان اذ من المعلوم ان المراد في
 الا الاستصحاب وهو المستلزم في كسبها بغير ثبوتها في يد الابن في يد مالك في يد مالك في يد مالك في يد مالك في يد مالك
 فقد اصح في كسبها بغير ثبوتها في يد الابن في يد مالك في يد مالك في يد مالك في يد مالك في يد مالك
 لشهد بالملك القديم على البنية التي تشهد بالملك الحاضر وهو ما
 لا يجمع مع القول بعدم الحكم بسبق اليد التي هي دليل ظاهر على الملك في كسبها بغير ثبوتها في يد الابن في يد مالك في يد مالك في يد مالك في يد مالك في يد مالك
 بالبينة او بالامر لانه استدل بحقيقته ومثلها عبارة
 يقتضي ثبوت مدلوله والامر لانه استدل بحقيقته ومثلها عبارة
 الملك

الابن مع
بالامر

حلتها فترى ما من القسم بالله عند وعيد لا يملكه الايمان انما يستلزمه
 فالتسليم فاما ما فيها من انما لم يقوله قبل فمعه الى ما صرح به فكشف اللثام عن
 لا حصار لها من دعوى كل منهما بقول المبيع واعتدلت البينة به وفيه ما عرفت
 عدم الفرق في ثبوت الخبر بالقبض على المبيع قبل القبض وبعده بعد كانه ذلك
 استحقاقه للمبيع بالبينة وكذا بالنسبة الى الرجوع بالتمسك وكيف كان فان
 كانت العين للمبايع ورجع على منها عليه كمال التمسك ولو فسخ اصدحا كان للمبايع
 الجميع الذي هو مقتضى بئس لعدا المزايم لاختلاف الحكم على المبيع فليس له ان
 الحاكم قد تقوله بنفسها دون التصرف فلا يعود اليه وضعفه واضع على ان
 صلاه عنه في حق القبول قال ولو فسخ احدهما فللمبايع الجميع وفيه وجه ثانيا
 وهو ثبوت المبيع في حق الفرق بين كونه الاخذ الاول والثاني لان القضاء للاول
 بالتسليم الذي هو مقتضى فسخ يقر بملكه عليه حكم الحاكم فيفسد بقصد المبيع
 ونفي بالاول الذي فسخه القاضي بتسليم التصرف في خلاف ما اذا فسخ
 فاما الثاني فاخذ الجميع قطعا لا محالة بالبينة الجميع ما لم يبايع وان كان هو ان
 صنفيا ونوع ان مقتضى القسم الرجوع الى المبيع لا اليه مقتضى حكم الحاكم في
 بان التصرف فكان جميعا بين البينة ومع فرض القسم استقلت بينة الاخذ
 بكون الجميع ذبلا ساعا من قبل الخيرة صيرورة ذلك له فخر عليه لا من مقتضاها
 وبينة ولكن قال المصنف في لزوم ذلك عليه فترد من ذلك وفي استحقاق الخبر
 اقراره للزوم لاصل خبره بعد انقضاء المقتضى ولو اقرت البينة بانه
 مختلفين حكم للمبايع وبالنسبة للمبايع بل في كشف اللثام وان امكن ان يكون
 من الاول لم اشترطها ثم باعتبار ما اذا في حصة الجميع بين البينة في بيعها

مرس

من الثاني فان لم يشرطها لغيره فذلك لغيره انما اذا لم يشرطه ففسخ واستقر على التمسك
 اني قد يتوقف على ما فيها من الاول والثاني في اي اصدحا فقول المبايع عند
 وعليه العين للاخذ ولو اقاما بئس حكم الحاكم على ما في الاول والثاني كما عرفت
 الكلام فيه والامر العام ولو اقاما بئس ففسخا او اقاما بئس ففسخا او اقاما بئس ففسخا
 الذخيرة به بئس معين على المسئلة السابقة فاما المبيع فبئس ففسخا او اقاما بئس ففسخا
 اعترف لاحدهما ففسخ على الثاني وكذا اعترف لهما ففسخ على الثاني كما عرفت
 صدقه ولو بشر شرط بفسخه ففسخا او اقاما بئس ففسخا او اقاما بئس ففسخا
 البينة ضرورة استقامته الى امره فبئس ففسخا او اقاما بئس ففسخا او اقاما بئس ففسخا
 خاصة دونه الا في غير ذلك ان لم تكن له بينة ولا اخذ منه ايض كما استمر في
 على حال فانه انكسرها مع اقامته على البينة ففسخا او اقاما بئس ففسخا او اقاما بئس ففسخا
 مختلفا ومطلقا ففسخا او اقاما بئس ففسخا او اقاما بئس ففسخا او اقاما بئس ففسخا
 ثم بعد من الاخذ ثم شرطه ففسخا او اقاما بئس ففسخا او اقاما بئس ففسخا او اقاما بئس ففسخا
 السابقة اذا شرطه ففسخا او اقاما بئس ففسخا او اقاما بئس ففسخا او اقاما بئس ففسخا
 كذا قيل وفيه ان الاحتمال في الدار على انفسه ففسخا او اقاما بئس ففسخا او اقاما بئس ففسخا
 في وجه الفرق انما هو الذي في المسئلة السابقة وهو شراء المبيع من مالك
 الا ان لم يعلم السابق منها ليكون له شراء الا لاحق في غير عمله بخلاف الحكم فانه
 المذهب به استحسان المبيع الذي ثبت ببيئته سببه ففسخا او اقاما بئس ففسخا او اقاما بئس ففسخا
 بدق وقين مثلا وجب المبيع في لو كان المالك واحدا لم يفرق بين كون
 السبب بعضها وكل منها قد ادعاه بسبب كونه للمبايع المنة واقام على ما
 بئس ففسخا او اقاما بئس ففسخا او اقاما بئس ففسخا او اقاما بئس ففسخا او اقاما بئس ففسخا

بلغ مالا

كونه المقتضى او المصلحة احدهما كقوله في التامع الذي يستلزمه لاحتمال
 والاصل بل انما المقتضى فلا يؤخذ الا باليقين ولعل لكان الحكم على ما في
 التردد ولكن لا يخفى عليه ظهور البينة في التقيد والاصل بقوله المصنف
 سببه ولو كان التامع واحدا تحقق التامع ان لا يكون الملك الواحد
 الوقت الواحد كاشين فلا يمكن ابقاء عقود من الاصيل مقل في الزمان
 الواضح فليس على ان يقر ببيئتها لما عرفت من التمسك والقول على ذلك
 كالبينة الحاضرة فبئس ففسخا او اقاما بئس ففسخا او اقاما بئس ففسخا او اقاما بئس ففسخا
 ولو امتنع من البينة قسم التي بئسها ان كان مقتضى المبيع ففسخا او اقاما بئس ففسخا او اقاما بئس ففسخا
 الوصفه والا كان لكل واحد نصف ما ادعاه مما في او يقع المبيع بئسها
 ففسخا او اقاما بئس ففسخا او اقاما بئس ففسخا او اقاما بئس ففسخا او اقاما بئس ففسخا
 من زيد وفتى التي وادعى اخذ ثلثه من عمره وفتى التي وكانت العين
 في يد المبايع او اصدحا او اقاما بئس ففسخا او اقاما بئس ففسخا او اقاما بئس ففسخا
 في العدد والتاريخ فالتمسك على تحقق ضرورة عدم كونه المال الواحد مملوكا
 بتمامه على تحقيقه في زمان واحد في يفتى في الفرقة لما عرفت سابقا وحلف
 من ضمير اسمه ويقوله في الرجوع الاخذ على ما عرفت بالتمسك ولو كان غير المبيع
 قسم المبيع بئسها وقد عرفت استحسان التمسك لما عرفت في السابقة وعلى كل حال
 فاذا اقتضاها جميعا ففسخا او اقاما بئس ففسخا او اقاما بئس ففسخا او اقاما بئس ففسخا
 لم يدعيها بئس المبيع ولا شهدته ببيئتها ففسخا او اقاما بئس ففسخا او اقاما بئس ففسخا
 الفسخ والرجوع فبئس ففسخا او اقاما بئس ففسخا او اقاما بئس ففسخا او اقاما بئس ففسخا
 لم يكن للاخذ اخذ الجميع كما عرفت سابقا لا بالتسليم كالمبيع المبيع بل

بلغ

بائع اخر بخلاف السابق وكذا لو كانت العين في يد بائع البينة ففسخا او اقاما بئس ففسخا او اقاما بئس ففسخا
 التامع ففسخا او اقاما بئس ففسخا او اقاما بئس ففسخا او اقاما بئس ففسخا او اقاما بئس ففسخا
 المتقدم وفيه ما عرفت ولو كانت في يد اصدحا ففسخا او اقاما بئس ففسخا او اقاما بئس ففسخا
 على ما عرفت في المسئلة السابقة انما اذا شرطه ففسخا او اقاما بئس ففسخا او اقاما بئس ففسخا
 وكذا لو كانت في يد المبايع المصدق لغيره ففسخا او اقاما بئس ففسخا او اقاما بئس ففسخا
 ذو اليد فيقتضي بئسها او اقاما بئس ففسخا او اقاما بئس ففسخا او اقاما بئس ففسخا
 فيقسم بينهما على انهما من مخرج كل منهما نصف ثلثه على ما عرفت من عدم الفرق في
 ذلك بين البينة وعلوه بعد كانه ثبوت ذلك بالبينة ولذا قال في المسئلة السابقة
 وعرفت بان بائعها على كل منهما انما اشترط اقراره او قبض المبيع واقام بالبينة ففسخا
 استبنا ففسخا او اقاما بئس ففسخا او اقاما بئس ففسخا او اقاما بئس ففسخا او اقاما بئس ففسخا
 ترجيح الاخذ والاعراض ففسخا او اقاما بئس ففسخا او اقاما بئس ففسخا او اقاما بئس ففسخا
 على الاقوى ومع النكول يقيم ويرجع على بائع بئس ففسخا او اقاما بئس ففسخا او اقاما بئس ففسخا
 احد البائعين او يرد اجنبى وكل منهما انفسه ولسنا نغفل عن الجميع لو فسخ اصدحا
 عوده الى بائعه وذلك من الرجوع ولو بعد القبض وكذا في من والى العالم
 ثم انه قد يتوقف من اقتضاه المبيع في التماسك على الصورة المزجورة عند من يشرها
 مع ان الظاهر في ذلك الحق في صورة الاطلاق اذ في كونه من صور الاطلاق ففسخا
 بل وكذا لو اطلقها لغيرها وارجت الاخرى بناء على عدم الحكم بتامع جميعا في التامع
 من مصلو كخاص في حق المبيع لو كانا من مخرجين بئس ففسخا او اقاما بئس ففسخا او اقاما بئس ففسخا
 السابق في تقديم الملك السابق وبعده هذا وقد عرفت في اصل المسئلة من ياتى
 قول كل من الملك عين ان شرطه لم اشترطه عند ولعل لكان ان يكون اشترط

ثبت
 ان المبيع في يد المبيع
 وان المبيع في يد المبيع
 وان المبيع في يد المبيع

احدهما الاخر وان يكون باعها احد الباعين وكالاته عن الاخر وفضولا وفي ذلك يقول
مقام ان يقول وتوصيته سلمتها وسئل عما كان انتم انما انتم بغيره بالتعليم
فيما يملكه في دعوى على ابيه من صاحب ليدل على ان يقول وانتم فذلك ويكتفي بان
اليد تدل على الملك وكان يشترط ان يقول الشاهد في الشهادة اشترائه من فلان
وصحبه وكذا واشترائه وتسلمه منه وهذا القيد في سبيل اختيار المصداق وكذا في كونهما
انكالا عليه وضربا عليه ان يقيم شهودا على ان يقيم شهودا على ان يقيم شهودا
واخرى على ان يقيم شهودا على ان يقيم شهودا على ان يقيم شهودا على ان يقيم شهودا
لكن الاخرى ان يشهد على ان يقيم شهودا على ان يقيم شهودا على ان يقيم شهودا
شهودا على ان يقيم شهودا على ان يقيم شهودا على ان يقيم شهودا على ان يقيم شهودا
مقيم البينة الا ان يشهد على ان يقيم شهودا على ان يقيم شهودا على ان يقيم شهودا
يقول لصاحب ليدل ان البينة تدل على الملك كانه اليد تدل عليه ولا يكتفي بما في ذلك
فلهذا من المتعذر ان يظل صفة معلومة كونه المراد التراجع في الشرع من الملك
والوفاة ليدل على ان يقيم شهودا على ان يقيم شهودا على ان يقيم شهودا على ان يقيم شهودا
وكذا العبد في يد المولى ولم تكن له احد البينة والذين هم المولى حلف بها بين يدي
كتاب احدهما وصدق الاخر في القبرين فما التراجع حلفه من كونه في القبرين
الكتاب والمحق للمولى من ان يقيم شهودا على ان يقيم شهودا على ان يقيم شهودا
بالعق لم يقبل كونه اقرارا في حق العبد ولم يلزمه عزم وكذا ان صدق العبد في
الشهادة كانه لا يصدق بعد ذلك فقد اترف بالاثبات قبل الاقرار وهو لا يثبت
في استنتاج البيع به نعم انه اقر عليه بشيء اخر حلفه ان اقر عليه وبه في ذلك
قال ان قلنا انه اقر بالبيع كالاتر السامية وقبلها الاخرى من الشافعية قال

لا يثبت

عدم حاصتها ولا معنى للزلة على الجمع بينه وبينه الا انهما على مقتضى كالاتر الشافعية وهو
هنا حق النصف البينة ولو قيل ان لهما مع القمارين على الوجه المأثور ولو كان
العبد في يد المولى فان تملك البينة الاصل حكمه وان قلنا بالبينة الخارج حكم الحق
لان العبد خارج عن بعض المعاملة على الاول تقدم بينة العبد كالاتر الاصل اخبره
على نفسه وفيه لو قلنا يكون الحق على نفسه انما يكون للمبيد لك بالحق والافق
في يد السيد انما يقرى بغيره واليد بناء على ما مر من ساقا في المعنى في يد العبد
فتم مسائل **الاول** لو شهد العبد بان المالك يملك مائة قد تملك منها على ان يقيم شهودا
قطعا ان كان في يد المالك فثبت عندنا مسقط البينة لانهما كانا في يد المالك
لكن عن بعض النسخ او اكثر باعطاء على قطعا وحج التي شهد بها في ذلك فقال اما على قول
كونه المالك قطعية فواضح لان الكذب في حق العبد او ما على تقدير اكثر من ذلك لا يثبت
ويشكل معارضة الحكم الظاهر من عدالة الشاهد وفيه اقتصار الحكم بسقوط
على كالاتر القطعية وهو اول قولنا لا يثبت الا ان يقيم شهودا على ان يقيم شهودا
للمشاهدة التبعية ووفق غلط النسخ التي شهد بها بقرينة عدم عنوان عن احد
بل ذلك عند الغرض في المالك فانهما كانا قطعا او ظاهره بقرينة تبعية الحق
فلا وجه للاشكال فيها اخرى ولا الغرض فولا كالاتر انما الكلام في مطلق البينة فتم او
في خصوص ما كذب به المالك الثاني ولم اجد في كالاتر في كلامه ولا في كلام

في بيعتة المالك
ولو كان في يد البائع
وصدق البينة فهو

مشترط

المالك

وليس ناعوض بقر كالاتر المدينين ولا يثبت الاخر فولا كالاتر المدينين عند تملك البينة
فانتم انتم المدينين بالبيع يكونون المدينين كالاتر المدينين ولا يثبت الاخر فولا كالاتر المدينين
وعلى مقتضى الشافعية انما يثبت من غير يدين ان يدين كالاتر المدينين على الاخر فولا كالاتر المدينين
فلا يثبت ان يكون هذا البينة على السيد والعبد كالاتر المدينين بالبيع على السيد والعبد كالاتر المدينين
لعموم قوله البينة وانما يثبت من غير يدين فولا كالاتر المدينين على السيد والعبد كالاتر المدينين
يجزئ ان يثبت من غير يدين فولا كالاتر المدينين على السيد والعبد كالاتر المدينين
وان كان في يد المدينين فولا كالاتر المدينين على السيد والعبد كالاتر المدينين
من السيد المدينين فولا كالاتر المدينين على السيد والعبد كالاتر المدينين
عمل بها وكالاتر المدينين فولا كالاتر المدينين على السيد والعبد كالاتر المدينين
او عتقا فولا كالاتر المدينين على السيد والعبد كالاتر المدينين
فولا كالاتر المدينين على السيد والعبد كالاتر المدينين
البيع فان كل حلف الاخر ولو اعتقا معا من البينة قبل والاولى المدينين
نصفه من النصف عتقا من المدينين كالاتر المدينين على السيد والعبد كالاتر المدينين
شعورا للمثل المدينين من فاعل ونظر ولذا نسب المصم الى الحلف ولكن على غير وجه البائع
ينصفه من النصف فولا كالاتر المدينين على السيد والعبد كالاتر المدينين
العبد وفيه المدينين السابق ولما راى البينة على الاخر فولا كالاتر المدينين على السيد والعبد كالاتر المدينين
كالاتر المدينين على السيد والعبد كالاتر المدينين على السيد والعبد كالاتر المدينين
ان كان من غير المدينين فولا كالاتر المدينين على السيد والعبد كالاتر المدينين
يقع من ان البينة قد شهدت بها باعنا فولا كالاتر المدينين على السيد والعبد كالاتر المدينين
للعامة من يراو على خلاف الفهرست فلا سارية على الواقع اما عتق الكل او البيع او

في العدم

نصفه

لن يملك ذلك في يد البينة المدينين على السيد والعبد كالاتر المدينين على السيد والعبد كالاتر المدينين
البيع فولا كالاتر المدينين على السيد والعبد كالاتر المدينين على السيد والعبد كالاتر المدينين
كان ان البينة السابقة لانه عليها انما كان ان البينة من البينة والعبد كالاتر المدينين على السيد والعبد كالاتر المدينين
البيع والملاءة حقوقهما الواضحة من البينة والعبد كالاتر المدينين على السيد والعبد كالاتر المدينين
المالك في يد المدينين فولا كالاتر المدينين على السيد والعبد كالاتر المدينين على السيد والعبد كالاتر المدينين
البينة الخارج باء الدار كالاتر المدينين على السيد والعبد كالاتر المدينين على السيد والعبد كالاتر المدينين
بما في ذلك وبه يقرى هنا بتسليم البائع الى المدينين فولا كالاتر المدينين على السيد والعبد كالاتر المدينين
البينة السابقة فولا كالاتر المدينين على السيد والعبد كالاتر المدينين على السيد والعبد كالاتر المدينين
المسئول قولين والاولى بهل الخطيئة في المسئلة ما عرفت فيما سبق من ان لا يثبت في حق
لو شهدت البينة بالملك السابق فولا كالاتر المدينين على السيد والعبد كالاتر المدينين على السيد والعبد كالاتر المدينين
المستفاد من اليد الفعلية فولا كالاتر المدينين على السيد والعبد كالاتر المدينين على السيد والعبد كالاتر المدينين
المسئلة **الثاني** الصغير والمجهول لا يثبتان كالاتر المدينين على السيد والعبد كالاتر المدينين على السيد والعبد كالاتر المدينين
وكالاتر المدينين على السيد والعبد كالاتر المدينين على السيد والعبد كالاتر المدينين على السيد والعبد كالاتر المدينين
وقد ادعاه ذواليد ولا خلاف في ذلك فولا كالاتر المدينين على السيد والعبد كالاتر المدينين على السيد والعبد كالاتر المدينين
لسبق الحكم بقرينة بل وكالاتر المدينين على السيد والعبد كالاتر المدينين على السيد والعبد كالاتر المدينين
كان في يد المدينين فولا كالاتر المدينين على السيد والعبد كالاتر المدينين على السيد والعبد كالاتر المدينين
عن الغير وشبهها فالاتر المدينين على السيد والعبد كالاتر المدينين على السيد والعبد كالاتر المدينين
ظاهر بل في الاثرين وغيرهما من باء الدار فولا كالاتر المدينين على السيد والعبد كالاتر المدينين على السيد والعبد كالاتر المدينين
لواء على الصبي المهر المهر لم يسع فولا كالاتر المدينين على السيد والعبد كالاتر المدينين على السيد والعبد كالاتر المدينين
ولا اسقط لدعوى السابقة بل ان لم يكن باعنا او صبي قطعية على المالك فولا كالاتر المدينين على السيد والعبد كالاتر المدينين على السيد والعبد كالاتر المدينين

مالك

تقسم العيني المثلث واحد في النصف الثاني على الكل فيكون كسب المثلث في
 الخلف والحيث وفي كسبه وهو لا يفرق عن كسبه في زيادة المثلثين على اثنين وفي
 كسب اللثام يبقى واستوفى ما في غير هذا من جميع العيني انما كانت عليها اذا
 ادى الى المثلثين جميع واضمن الثلثين واحصل الثلث او النصف فانما لا يفرق في
 حين ولا فرق في غير خلاف اذا ادى الى جميع وكل في الاخرى الثلث قلت يمكن ان
 يكون مبق كلام ابن الحنبل على دعوى غيره وهو من التخصيص بعد لا فرق وعدم
 التمييز بينهما في العول من وراء بنية كل مناهة فتبقى لكل واحد منهما نصف النصف
 عليها وهو هذا الحجر المحدث الى التثليث لو كان ثلثه والربع لو كان اربعة
 وثلثه والربع لو كان خمسة عشر ومن المثلث الى كسب الجميع فيها بنية
 النصف مثلا وبني بنية الكل فتعود في النصف كما قال في الاول فيكون عليها
 الثلثا لا لاسية الكل الى النصف كذا فالعول عنه نحو العول في الفراض لو
 اهل العمة لثقتا وكل بنية مثلا فيصير هو قوله للزوج النصف وللأختين
 الثلث من الاول الثلثا وهو الامم المثلث لا قبل العول في تمام النصف على
 التركة الذي يجره عند المثلث الى ذلك كسبه في كل النصف حيث لا يفرق بين
 من العيني لا فرق فيه ما في الفراض فلا بد له فيها عليه بل لكل من يرسل المثلث
 عن الصادق في من يرسل في كسبه ما في ان قال احداهما انما في النصف
 هما يبقى ويترك فقال ابن عمر اما الذي قال هما يبقى في يترك فقد قرئ
 يا اهل البيت منكم لعل لعل في النصف وانما لصاحبه واما الاخر فيبين خلاف
 ذلك وكذا يرسل من المخرج عند ابي ولكن الاضاف مع ذلك عدم فلو كلام
 ابن الحنبل في قوة مع تمام الامارات الشرعية فمسا على فيها بينهم انه لا حكم
 في كل من يرسل

ذلك

لذلك او كما يقرب منه سمعت ابا عبد الله في بعض ما في غير هذا من كسب المثلثين
 النصف والآخر الثلث والثلث الثلث والثلث الثلث والثلث الثلث والثلث الثلث
 الامكان لان سهام المثلثين لا تفرق بين المثلثين على اربعة من غير فرق بين البنية
 وعدمها فان يد كل واحد منهم على الثلثين ما هو اربعة من ان اثنى اربعة اربعة
 على الناس يقتضي كون كل يد على مقدار واحد كسب صاحب الثلث في الفراض لا يدعى له
 عول في بنية اقصته وصاحب السدس فيفضل في بنية لا يدعى له هو فلا عول في الثلث
 وهو السدس فيكون لدى النصف فيفضل له النصف ضرورة نقصان الثلث عن
 النصف لسدس والفرق في بنية له ولا فرق في ذلك بين اقامته البنية وعملها
 وكذا المصير بلير على كسبها كما كان خلاف بعض العامة فيها حيث جعل في اقامته البنية
 ونصف سدس منها وعلاوة السدس الزايد على ما في بنية لا يدعى له على مدق السدس
 خاصة على ما في بنية سادسها في بنية الناس وهي في يد الاخرين جميعا فليس لهما
 وان كان السدس مدق على السدس في النصف فيفضل على الثلث وعامة بنية في بنية
 وسدس ثلث ما يدعى على الثلثين لاسية البنية وقد تم قول من لا يدعى له على بنية
 ونصف على مدق السدس فيفضل على الثلث فيفضل بنية لا بنية مدق السدس
 لا تقام فيها فعمل المثلث النصف ثلث ونصف سدس لا يدعى له احد وفي
 عليك نصف العول اخر من راى بنية على بنية لا يدعى له في بنية وربع ثلث الثلث
 بالان لا تقام فيها كما عرفت وعن بعض العامة اتماما وجد بعضهم بعضا
 كانت بنية ثلثا وهو ارفع منها واصل الاول لا حقا في الحكم بالثلثين يدعى له الثلث
 فتم ولو ادرجوا حكم الكل والاخر النصف والثلث الثلث والثلث الثلث
 ولا بنية فتبقى لكل واحد بالثلث لا يدعى له عليه وعلى الثلث والثلث الثلث الثلث

والاخر منها ما لا
 وصح في مدق السدس
 نصف سدس

الكل انما لما في يدىها وعليه وعلى مدق الثلث العيني لدى النصف ان لم يفرق
 لدى الثلث وليس لدى الثلث عينا عليها لا لا يدعى زائد على ما في يد الثلث
 مدق النصف في يد سدسها عليها فان يدى جميع ما يابى بها وان اقام احد
 بنية فان كان المستوفى خذها منهم ثلث منها بنية مع عينة او عده ان قلنا
 بكفاية البنية من الباقي بنية وان اقامها مدق النصف خاصة اخذها باقية
 سدس باخذها منها بنية الى ما في يد بنية عيني ايضا بياو على انما هو عند الثلث
 وفي كسب اللثام اخذ النصف مما في يد الاخرين واما باخذ نصف سدس
 باخذها من الباقي الى ما في يد الثلث والنصف الباقي بنية الاخرين نصف
 لكل منها سدس ونصف سدس لكل المستوفى منها السدس بنية عيني لعدم
 المخرج له فيه وعول على نصف نصف السدس لثالث فان يدى عول على
 كما انه عول المستوفى على جميع الراجح الذي اخذه وهو السدس ونصف
 وان اقامها مدق الثلث على ما في يد عيني ان قلنا كسب بنية البنية منه وفي
 كسب اللثام اخذها من الثلث الذي يدعى او يدعى بنية الباقي المثلث الباقي
 الاخرين المستوفى منها السدس بنية عيني لعدم المخرج له فيه وعول على السدس
 الاخر الذي يدعى لان مدق النصف عليه كما ان مدق النصف يحلف على جميع ما
 باخذ من السدس المستوفى الذي يدعى عليها وفي كسب اللثام بعد ان ذكرنا
 قال وكذا الباقي بنية الاخرين على عيني الثلثين مدق على سادسها في السقاط
 بنية الدال العيني والاخر اقام بنية اخذها من يدىها في يد الباقي وفي
 ما في يدىها بنية ثلثان في يدىها بنية ثلثا وكر ما في يدى البنية خارج
 عن ايدىها في يدىها في كسبها او يعطيه لمن حلف منها وقد وثا في بنية باء لا يتم

ومعنى ذلك

ذلك

ذلك في اطلاق على ما في يدىها وعليه وعلى مدق الثلث العيني لدى النصف ان لم يفرق
 على الثلث وليس لدى الثلث عينا عليها لا لا يدعى زائد على ما في يد الثلث
 مدق النصف في يد سدسها عليها فان يدى جميع ما يابى بها وان اقام احد
 بنية فان كان المستوفى خذها منهم ثلث منها بنية مع عينة او عده ان قلنا
 بكفاية البنية من الباقي بنية وان اقامها مدق النصف خاصة اخذها باقية
 سدس باخذها منها بنية الى ما في يد بنية عيني ايضا بياو على انما هو عند الثلث
 وفي كسب اللثام اخذ النصف مما في يد الاخرين واما باخذ نصف سدس
 باخذها من الباقي الى ما في يد الثلث والنصف الباقي بنية الاخرين نصف
 لكل منها سدس ونصف سدس لكل المستوفى منها السدس بنية عيني لعدم
 المخرج له فيه وعول على نصف نصف السدس لثالث فان يدى عول على
 كما انه عول المستوفى على جميع الراجح الذي اخذه وهو السدس ونصف
 وان اقامها مدق الثلث على ما في يد عيني ان قلنا كسب بنية البنية منه وفي
 كسب اللثام اخذها من الثلث الذي يدعى او يدعى بنية الباقي المثلث الباقي
 الاخرين المستوفى منها السدس بنية عيني لعدم المخرج له فيه وعول على السدس
 الاخر الذي يدعى لان مدق النصف عليه كما ان مدق النصف يحلف على جميع ما
 باخذ من السدس المستوفى الذي يدعى عليها وفي كسب اللثام بعد ان ذكرنا
 قال وكذا الباقي بنية الاخرين على عيني الثلثين مدق على سادسها في السقاط
 بنية الدال العيني والاخر اقام بنية اخذها من يدىها في يد الباقي وفي
 ما في يدىها بنية ثلثان في يدىها بنية ثلثا وكر ما في يدى البنية خارج
 عن ايدىها في يدىها في كسبها او يعطيه لمن حلف منها وقد وثا في بنية باء لا يتم

ومعنى ذلك

اني قالوا ان اهل بيتي الذين هم علي بن ابي طالب وعنه فلا ريب في صحة ما في قوله
 عن مقاتله العترة بعد عدم العول به من احد سوى ما قيل في الصدوق حيث رجاه في الكفاية
 كتابه الذي قال ان لا يركب في ذلك ما قيل به وقد ذكرنا تأويله في وجوده من هذا القول ^{في}
 بل يعني في الاصل والله اعلم
 ثم عرفت ان جوابك قد ثبت سالكا
 المسئلة من ابيته فلا تضاد ^{في} في كلامي اصدها على موت ابي ارجع الى قوله في منزل فاما ما افاضه
 فلم يعلم ما يقع اصدها او على ما يقع موت ابيك وودا الحق في القول انما المشقة على سلامة
 المدعي على التمسك بعينه انه لا يعلم ان اخاه سلم قبل موت ابيه ان كان قد ولد عليه السلام ولا
 فلا حرج في كونه في النكاح لان ما في الحديث على ما فعل النبي كذا لو كانا لم يكن له صلابة
 واقتران غيرهما اصدها واضحا في الاخر او الضابط في الجوع وهو استعماله في قوله
 بعينه دينه وعلاقته واحد كذا ذكره من يقر من ذلك في حديثي الا بل والى قوله
 علاه اصابه فاحتمل ما حدث لا ينفك فاحتمل المدعي من غير ما نقل الا من العول تأويله من ذلك
 فصح في حكمه بسلامته قبل موت ابي واذ لا يكتفي في حق ابيك المصنف في نقل الحديث
 والكفر والزنداقا ولا الاسلام والحرية بل حتى في حق غيره عدم عقود الزنا وصحة
 لو استحق علاه اصدها لم ينزل صلاها واصحها واضحا في الاخر من حيث كونه في النكاح
 القول في الاخر لا يصلح الاسلام والحرية ولا يركب وعليه علاه الحديث سبق اسلامه ^{في}
 وكذا في الاخر على ما ذكرنا في الحديث الذي عرف في ذلك احوال فاما في السلام في الحكم لسانا
 عدم الاسلام ويقدم في ذلك ان لا يدرى مستحيل وليس هو حاصل اصل التسليم هنا على
 السابق وكذا في الثالث اصل الوصلان اصدها لا يثبت في الاخر من حيث كونه في النكاح
 عدم الاستحقاق ولان ما جعل المال ليتم له دخل على ما صدره لا يملكه الا بالارتقاء
 لكل من كان قال اصدها الثاني وكذا في النكاح نعم ان كانت الاماراة في ذلك وكان

[illegible]

وانتقاد احد السليم في سبحانه والاخر في عظمة افعاله ولم يزل في الحق
الابن قبل حصول شهر رمضان وقال في المباحث فان بعد حصول شهر رمضان كان
نقاء الحيوة والتركيب بينهما مضمون بلا خلاف ولا اشكال وان كان المحدث
عدم ثبوت المباحث في الحقيقة في محله الا استقامت بالحياة فتجد ان في كشف
اللباس دخل في اقام بنية على دعواه ثبتت ولو اقامها معا رتبا البنية للمباحث
وهو ما يحل صغيفا حتى يمدى النقيض لا استعمال دعواه على زيادة وقد قدم على
المباحث غير ان لا يكون قد اعيى عليه فقوم الموت ثم لو صحت هذه البنية لم يكن
الا فلا اشكال في تقديمها كما انه لو صحت الاخرى بانه لا عرف ولا علم
موتها لا بعد رمضان فلا يمكن اشكال في تحققها كما ان لو صحت الاخرى لم تكن
كالموت فقلت قد صحت احتمالات البنية المتأخر بنية داخل بمقتضى علم بنية الخارج فتد
الاشكال في هذا ما يوافق احادنا ولا يصح التمسك بالاشكال
وان كان لا يشك في ذلك فقام الحق بنية فان كانت كالموت وشبهته اشكال وان لم يشك
سليم اليه انكشف بلا خلاف ولا اشكال والى قسم الحاكم واعين اوصى في زيادة المار وفي
الباقى في يدكم كانت المار في يد المحدث في التاييب كما هو عدم ثبوتها قبل دعواه
بها اذا البنية لله على الاعتراف ولكن الاقوى ما في حق من انه متى عثر منه وجعل
في اعين حتى يعبره لا البنية شهره كما هو مقتضى حكمه في زيادة الا اذا دسها
في الحق ورفع يد عن حكمه والى الغاييب ولا بد انكاره سقط عن الامانة وفي
كشف اللباس وان كان المحدث لا يبره البنية له ولا يقضي بمهادينونه وتتفق وصلوا به
واضافته في ذلك وفيه انه لا بد في تحقيق عدم قاطبة الدعوى قبل حصول الامانة في
وصف هذا قسرا فان في ذلك وفيه اعتبارا لطراف وهو من على الذم في مقام

[illegible]

عدم قبول الشهادة غير ذى الخبرة بالحق على وجه القطع بل هو في الحقيقة قد يقع في الشك
 العدل فالتحقيق في الاكتفاء بالشهادة بالحق من العدل من عدم الاكتفاء بها اذا كانت
 بنحو العلم كذا اذا مر من عدم العلم التيقن في العلم فالتحقيق في العلم فالتحقيق في العلم فالتحقيق في العلم
 فلا ميم حضورها الذي يحسن ويعمل المعنى على الحقيقة ما بين شات الخيرة وفيها على
 قد يقع ان الشهادة بالحق التيقن في العلم فالتحقيق في العلم فالتحقيق في العلم فالتحقيق في العلم
 بالاكتفاء وبالاكتفاء بالحق التيقن في العلم فالتحقيق في العلم فالتحقيق في العلم فالتحقيق في العلم
 في داره ثم يعيب عينا للثبوت سنة ويدين عينا لغيرها ثم ياتينا حلا له وعن ذلك ما حدث
 في داره ولا يتكلم ما حدث له من الدلائل الا اننا لا نعلم عن انما حدث في داره شيئا من ذلك
 لم ولد ولا نعلم عنه الدلائل من غيره الذين تركوه في هذه الدلائل حتى يشك في ذلك
 عدل ان هذه الدلائل من داره فلا بد من خلاف ما تشر كما هو لا بين فلا بد فلا بد
 على هذا فانهم وغيره من الضميمة وعلى كل حال ما ذكرناه هو المراد بالكمال وعدمه
 عدم اعتبار الحال لا بد على ذلك في نفي ما وصل اليها من الادلة كما هو واضح و
 بذلك ظهر لك ما فيها بل وما في غيرهما من الغريب وعدها في ذلك عدم امكانه
 بالحق وعدم حتمه الا على اربعة اقسام اذ هي من الغرض الموصل الى كماله واضح فانه كانت
 البينة كالملة بالحق التيقن في العلم فالتحقيق في العلم فالتحقيق في العلم فالتحقيق في العلم
 النوارث مستقصا بحيث لو كان وارثا لظهر لان اصل العلم لا يقتضي اخضا انوار
 في الظاهر على قاعدة ان الغرض الحاصل في هذه الدلائل لو ظهر بعد ذلك
 لفصل النوارث من وجوب الدخول في هذه الدلائل لم يعلم ان الغرض في النوارث فيه
 على ان يرد قول المصنف وغيره في عدم الدخول في هذه الدلائل مستقصا ان الغرض في
 الدخول في هذه الدلائل لا يقتضي اخضا انوار

على وجهه

مؤثره شأن العيون والمجهول من غلة الاحوال التي ينبغي بعد البحث والتحقيق بل مرع بعين
 كالتحقيق من غيره بعد الاكتفاء بالثبوت لاكتفاء الاكثاف والاعتماد على خلافها
 لما عرفت من غير علم الاكتفاء به وان كان ذلك لا يتصور حتى ينقض ضرورة عدم الغيرة
 بل لا احتمال للمنفعة ومن شرطها على غيره وجوب دفع الحق الى صاحبه ولا يخل
 بها لثبوت من دفعه من غير علمه انما وجب جميع النقص في وجوبه بل وضرورة
 كونه النقص لا يقتضي ان صاحبه الحق اللهم الا ان يكون ذلك كله لغيره الفرض الذي
 على هذه في الاحكام المبرورة والا فاصل لعدم لان الواجب كونه في الموضوعات
 من غير اعتبار الفهم والنظر وقد سمعت جوار الشهادة به وليس هو مستقصا حتى يكون
 ادلا مقبلا بل وجوب الدخول في الثبوت كونه وارتقاء مع عدم شريك له للاصل
 في من احكامه المتأينة له من حيث كونه كمالا لثبات الحق اذ به كماله واضح وعنه
 يعلم عدم وجوب دفعه من الغير او الكيف على المراد الموقوف على العلم في الموضوعات
 عند ظهوره بشريك مثلا وربما كان الواجب موقوف على ذلك وملازمة بل من علم
 ان الدلائل على الاحكام المعتمدة به لا الوجوب بل وجوب ادعاءها ان الدلائل على الاحكام
 من في ذلك الحال بل الدفع حتى يستظهر بالبحث والتحقيق لا عدم الجواز
 اعتقادا على اصل العلم بعد البحث والتحقيق كالمعنى اخذ النقص ضرورة كونه
 بها وعلى كونه الموضوع في المسئلة ما عرفت في دفعه فانه من دفعه في دفعه
 لم يكن بل ذلك في دفعه لو كان الوجه في ذلك الاستظهار الذي اعالا الذي هو حقيقة
 كونه الخاص بجهة شرعية اخرج عدم الجواز وان من دفعه في دفعه وانما العلم
 كله اذ لم يكن النوارث الحاضرة في دفعه فاما الدلائل في دفعه لا يقتضي من دفعه
 على كل تقدير فلا الشك في وجوب دفعه بغيره فاما الى ذلك وان دفعه في دفعه

مريد

مقدم دليل العيون قسم اذا كانت امرأة وابنه اطلاقا ولم يعلم سبق ادعاء
 والا فذلك في اوضاعها من الولد اولا ثم المرأة فالمرأة في اوضاعها من الولد اولا ثم المرأة
 عملا رباطا وللزوج نصفها وقال الزوج في اوضاعها من المرأة اولا فالمرأة في اوضاعها من الولد اولا
 ثم الولد والمالك كلف في حق من يشك في البينة ثلاثا ولا الشك في اوضاعها من الولد اولا
 ثم الشك في اوضاعها من الولد اولا ثم الشك في اوضاعها من الولد اولا ثم الشك في اوضاعها من الولد اولا
 نصفه لغيره من بيلها لا نرا الذي عليه النزاع ودون النصفه لغيره من بيلها لا نرا الذي عليه النزاع
 عنه للزوج وجمع علمها الى البينة اصل لا يقضي احد العديين لا نرا الذي عليه النزاع
 الامع تحقيق الحجة فلا شك في الامع من الولد لعدم العلم بجوهرها حال الموت ولا
 ابن من امره لعدم العلم بجوهره حال موته وجمع بيوته كالمعنى لا يبره بعد عينه انما
 مات قبله وامرته وشركة الزوجة بين الاخر والزوج بعد عينه انما مات قبله وامرته
 نفسا لا امرها لا شريك لها من النصف عينها كالمعنى لا يبره بعد عينه انما مات قبله وامرته
 بينات فاما الزوج فيلحق بمقتضى موت الزوجة فاما حلف الاخ في ساقا ماتت
 امره فيكون مقتضى العيون امره لا يبره كالمعنى لا يبره بعد عينه انما مات قبله وامرته
 بينات الاخر وبذلك ظهر الفرق بين البينة وبين البينة في مقتضى العيون فذكر في مقتضى
 بينات وكذا الحكم لو كانا عينا اطلاقا هذا اذا لم يتفق على وقت موته او ادعاء
 فاما اتفاقا عليه واختلفا في وقت موته الاخر فيله وجمعه فالصدق مدعى الحقائق
 لا ان اصل دعام الحجة بناء على الحكم بنقض مجهول التام عن معلومه والا كان
 الحكم كما عرفت اذ هو ولو لم يتفق على اطلاقه ولكن لم يعلم بجوهره ولم يتفق على
 فيه فالخيرة لغيره التي هي على امره كالمعنى لا يبره بعد عينه انما مات قبله وامرته
 واعتراضها بعد معلوميه السابق والا فذلك عدم النوارث بين الام

على تقدير وجود ادانته عن فريضة عظمى مع التيقن بانتماء الوارث الى البينة
 الكامل اذ غير ما مع العيون واعطاء النقص فيه فاما ما بالاشكال في مقتضى العيون في مقتضى العيون
 اعدم التيقن واعطاء النقص فيه فاما ما بالاشكال في مقتضى العيون في مقتضى العيون
 في مقتضى العيون فاما ما بالاشكال في مقتضى العيون في مقتضى العيون
 وجوده فاما ما بالاشكال في مقتضى العيون في مقتضى العيون
 وبعد التحريم الحصة لها في مقتضى العيون في مقتضى العيون
 النوارث من غير شريك كالمعنى لا يبره بعد عينه انما مات قبله وامرته
 بان النوارث من غير شريك كالمعنى لا يبره بعد عينه انما مات قبله وامرته
 بالنقص في مقتضى العيون في مقتضى العيون
 ولو صدق مقتضى العيون في مقتضى العيون في مقتضى العيون
 العيون وان كان دنا من التيقن في مقتضى العيون في مقتضى العيون
 على مقتضى العيون في مقتضى العيون في مقتضى العيون
 وكذا في التناوب في مقتضى العيون في مقتضى العيون
 حكم العيون في جميع ذلك الا في وجوبه في مقتضى العيون في مقتضى العيون
 اذ لا حوط هذا لعدم كونه كالمعنى لا يبره بعد عينه انما مات قبله وامرته
 شهدت به البينة والعيون حقوق صغر بعد مقتضى العيون في مقتضى العيون
 لا يقتضي في العيون مقتضى العيون في مقتضى العيون في مقتضى العيون
 اعطى بغيره كالمعنى لا يبره بعد عينه انما مات قبله وامرته
 وجوب دفعه العيون على من يبره مع اعترا فباختصاص الحق في المطالب وادعاء
 في ذلك لا يقتضي بيوته الاختصاص بها وادعاء وجوبه في مقتضى العيون في مقتضى العيون

مقدم

فَيُحْيِيهِمْ ثُمَّ يَأْتِيَهُمْ وَهُمْ نَائِمُونَ

[illegible]

والاختلف في هذا الولد المعلوم عدم لونه بل هو من فصا على عندنا فلا خلاف في حقيقة هذا
مع الاستشابه بل هو ان بعض الحاق يظن ان من المتأخرين هو الدعاء جواز انما كانت
بالفعل لا بالقول في حقيقة بل من ان بعض الحاق يظن ان
ياقن بالاعمال وسعته مع تأخرهم جواز انما كانت مع ولا سيما بالثبات في هذا
وقد المرسل من اسرار المؤمنين كما يجوز ان يقول عرف ولا تقاتل بل من ان بعض الحاق
يقول شيئا من احدنا في الحقيقة ثم من مع قاتل انكاه او ساه في
كبه الله تعالى مخفيه في النار وما عني بعض السعوى من ذلك على قولهم من
القاتل محمول على معنى الواقعة التي طابق فيها قوله الواقعة وهي ذلك جنس
المحدث الذي ليس الا من اقام اسامه ونزبه بعضا من بعضي قائم بل من في
سلكه من ذلك فاقرب ذلك لظن الشافعي في هذا القول لهم وكان انما هو على
قوله القاتل قاتل المائتين وذلك واحد من الجميع انما شاف في الولد المائتين
ودخوه قائم بل من قاتل او استبد علم تركه حتى يبلغ الولد فيكون من يتسليمه واقع
القبول

وکیف

وكيف كان قاضا وظرفا انما ملا امراته في ظهر واحد فاد كان عن زنا لم يجوز الولد
بلاءه كان قد خرج عيقل الحاد به كان الولد للفرقة والخصا امره بالانكاح والذين
وان كانا وليا لغيره بالانكاح ولم يعزم سبقا عدلها ابا جان يكون من وجه الانكاح
الاملا اخره وسبغت عليها وان يعقل منها غلبا عدلها فاسئل لا يعجز ثم لا يفي بكون
السنه الشهر فعدا اعدا ما يقع انما فقول الخراف في غير بيتها بلا خطه فمخاضه في بيتها
فاقفا دخل امره مثل عن زنا بدين امرهم انتم انما ايرسلوا من عندهم في امره اوقها
في ظهر واحد كلهم بدخول الولد فامرهم والحق الولد من امره وقهره مثل في غير الام
وانهم سئلوا رسول الله فسلم عن ذلك فقال لا اعد الا ما قالوا ولم يوافقوا وهو الباشع
ان رسول الله فسلم سئل امير المؤمنين ع عن رجل ايرسله فخره من ذلك فقال
رسول الله فسلم ليس من نعم بيتا فخره ثم فوضوا امرهم الى الله فسلم الاخر
سهم المحرم الحريم ذلك امره على بابها كلام الاوكا وديل وفي غيرهم وكل
كل حال فحذا الوجع الى الله فسلم سواك اذا اخطا من مسلمين ام كان من اعدائهم
عبد من اعدائهم او من الكفر والريه والفرق واجاب الله
وان كانت ذرية الاب والابن والابن والابن والابن والابن والابن والابن والابن
ذلك الاجماع عليهم اوعا بعضه بجماع وفي جميع الموضع الصادق اذا وقع
السلهم والبنوة والفرقة على المرأة فظهر ما خرج بينهم فكان الولد للفرقة
فغير الفرقة نعم لفرقة طان السلم والحق اولى ولكن فلا يستقر بجماع على خلافه
ولم يسبق اصحابه على الاخر في الموضع الا بالاحكام والفرقة المستحب
مد في كتابه السلام كما امركم بالبر في الموضع الثاني بعد تحليل الحقيقة لئلا
وبينهم على اولي الكون فعدوا وكشف الله ما انما كان ذلك انقطع انما

مربوط

فزيدا نحو مصداق ليداف عنه على الخاف من ان اليد هل تخرج النسيخ كما خرج الملك
 نعم استعمله صاحب اليد ولعل مقتضا حكم شرها لم يحكم الا على ما بينه ولو استعمل
 وقال ان يد ودق هذه فانكرت الترجمة ولا تخرج من طوره بما جرى اقرارا لا ينشئ
 ذلك باسحق لكونه اقرارا فحقا العبد ولو لم يوجب النسيخ بعد اقراره انما جعل
 فان قيل اصدحا قبل واسلمه يعني انا اقرارا فحقا العبد نعم عدم دليل على قيام
 صدقيه مقام البينة اذ انشده لا علة بميل النسيخ عن عذبا واد لم يبين لها صحتها
 اقرع لم يبينها دعاء والام تقبل القصة بنا على قبول النسيخ ولا يكتفى بمرجوعه بعد
 دعاء لا تشابه ولا اعتبار بانساب الصغير وان كان مبرا ونفقت قبل النسيخ
 شرها عليها لم يبرهن على صحة القصة مدعى على زيدان فدعوا لكونه اقرارا فلا
 مرجوعه ولو تامل كل من الطبعين بلبنة بالنسيخ فها بنتا ولا تخرج حكم بالبرنة عندها
 ولو اقام اصدحا بينة ان هذا ابنه واقرار هذا بنبته فظهر فتنى فادعاهم بالكون
 بالبول وغيره فبول على الابن وادعاهم بالكون فبول على الابن لا دل على انما لا
 يسيق الا دعاهم وان ظهر فتنى فشكل اقرع الى يد بل كان محاذر هذا مما عجز
 النظر زيادة على انظر الى اليد والقصة تفصيل ذلك على اول من نسل الدماء المتفق
 لدعاهم بنبته اولا وانما يظهر وباطنها وصلى الله على محمد وال الطيبين الطاهرين
 اولياءهم وصالحات الام ومنع الميراث والكرام فانهم وسيلوا الميراث فتنى
 بغير مجامعة الذماء وبقية الحق بالبول فانما الجواز والكرام ودعاهم القيم والفقير النعم
 المعترف بالغير فتنى عن الطيف الحظي وقضى منه مؤلفا العبد العار فتنى صريح المرحوم
 النسيخ على المرحوم فانما اقرع لضعفه على انهم بعد الرجوع الميراث في يوم انشاها
 حارسه لا بد من ان يذم وعنه وقضى بنبته لكونه انما النسيخ الميراث في يوم انشاها

میں نے فرس

[illegible]

فی

يُسند دعواهم من قول الشراك وبالحكمة على كلام منقطع في المقام والقلم واضرب في موضع
الشيخ بقوله شهادة الوصي وطول كلامه فاعلم من قوله في القول بالقبول على ما ذكرنا في الكلام واضرب في الكلام
الاعيان مع الاعراض منها بعضا فإذ العادة تدعي دعواها بأقصى الشيخ عن علة قوله في قوله
صحة ما لا يثبت منها فإذن الدعوى الوصي فتم جيلها وكذا في قول شهادة عن مدعي بغير
شهادة احد العاقلة بجميع شهود الجارية وكذا الوصي فالولي كجرح شهود المدعي
والوصي والولي ضروري في الجرح والخارج هو المدعي فلا وجه لقبول شهادة مدعيه
الدين منه كآخر واضرب هذا فاعلم ان دعوى الشهادة المجموعه ايضا ان يشهد ان كل واحد
منهم ولو شك في ذلك فاضرب في الآية لقبول القصاص لشهود عدل الموت او قبل
والجرح لم يتقبل مع احتمال السبب العادة او قول الشهادة بعد احتمال السبب العادة لم يسقط
يستوعب الدين فتمت هذه الآية ان قلنا يتعلق بحق الديان باعيانها وبقية
الوحيث بالعدو في الجرح ولو حصة سائر عداة او الممنوع من اعلمه ضرورة
ما يتقبل الخلع العمومي الا انه لا يفيق كالتقاضي في المدعي الموت والفرق بين دعوى وسبق
ان في الشهادة في الاول بعد الموت فليس هو كالدعوى النفس الدية والقصاص بخلاف
فرض في فاد المدخل الموت العدة الدينية كاتسب القول
فقط فاد السبب تقبل الشهادة على الكرامة الدينية فاما تنسب بخلافها فيما حده
بالاجماع فيصير عليه عواقب الخلع من السابق المتقاضي وشهادة الخوف بها وعلى
المقتضى الذي يخاصه ببرههم واليمين بالسكون عن حقه من اليمين بان لا يقتل
شهادة في شهادته او في غيره في الدين بانها الشراعي للعدالة والوصي وعاقب
الاجماع بحجة شهادة خاشي ولا ذكره على اخيه ولو لم يكن ذلك يعني لان الجرح
انهم انهم يتركون الخصم السابق ولا يزيله ايضا وعلى حال ذلك ان كان في عدم

[illegible][illegible][illegible]

الشهادة او اعادة فقدانها حينئذ لنقل من مخرج الشبهة عن مقامها باصلاح القسم
 ورفض عاد الكذب عند خلاف الحقايق والمنكر عند ذلك البالغ والعين ونحوهم
 كاختصاصه بغير علم في دعواه انهم لم يداخروا في القتل فانه لم يبق ثبوت كذبه والكون لا ينافي
 ان لا يشهد باصل الدعوى فتدبر القول بالسمعة والادلة التي لا تقبل لغايتها نحو
 هذا الاعتبار ان الحق لا يوافق احدنا فخصه بعد اعرفته ان الملائكة التهمة الخاصة حكمهم
 وذلك اسبق وذلك قال في موطأه صدق قومه والفقير جدا شاهد على امر من التهمة
 واستغنى رابع المحمل والكلان الكافر يستلزم الجرم في السلم واعادها في الدعوى وكذا
 شهد على شاهد خدعت شهادته لعدالة بينه اثم في السالفة لعدالة فاعاد ذلك الشهادة
 وان كان مستر للعدالة فاعادها ولا ينافي ذلك والرب السبيل لا ينافي ذلك
 لو شهد بالانتماء للعبد في سبيل من شهد شهادته فاعادها بعد تصديقها فيشهد
 الثاني من الشفاء بمعنى شفع فانه قيل ان معنى خدعت شهادته اثم اعادها بعد
 انزال الجرح فيقتلها الجميع وربما جاز احوال الشفع من حيث التهمة بالرد وهو من بطون
 هذه الموضع فلا عار في رد بها
 قيل الغافل ان قيل عينا وانظر العامة
 فيقبل لشهادة المولى اصله صحيح في رسم عن ادهم العبد المملوك لا يجوز شهادته في
 وضعه الحالي عن الصادق م سئل عن شهادة ولدنا اننا قاتلنا فلان عبيد ومضى سائر
 السابق المذكور فيه والعين هي روح في الشهود ومفهوم الشرف في القسم السابق
 في الاصل فتمت ذلك من النصوص على ان الشهادة هي التاميم للعلامة التي لا يترك مجال
 العبد كالقتل واستحقاقه فتمت حقوق المولى في اربابها وانحطت على الامور التي
 المروءة من فضيلة السكينة التي هو احد اولاد المسئلة اعلم وان كان عند حلاله
 وهو من افعال واستشهد واستشهد في امره كما قالوا من رد عبيد في التهمة

سُورَةُ

حيث كان واختلف في شهادة العبد المذنب قال وهو اهل البيت ٢ بعد ايات الشعر على ان
القبول على سبيل خاصة فثبت على غيره وهو لو ثبت من الولد بعد ان القبول بما يمل
ان المتبني القبول ومع على السبيل ان لا الكلام فيه فكما به الوجوه وان كان
قد يتحقق ما لا نقول ان القبول لا يعتد به الا كما لم يلزم على ما قلنا على ان القبول لا يفي
لفظ المولى بعبارة الواقع على ان من مفهوم الصفة الذي هو حقيقة فائدة الا ان ذلك
التأييد ولو لا ان كان يقضي السائل على سبيله كان قد يتبين ان يفي بالعلوم القطعية
فقط وقطعا عدم قبول اقرار العبد على نفسه باعتبار كون اقراره في حق المولى
علوان شهادة معتبرة عليه لغير اقرار عليه بما فيها عسرته وهو عبدا او مثله او غير
ضرورة كونها الشهادة على المولى والى اخرها فان كان متبنا فبما ثبت ان ذلك قد
خرج الفرض عن محل النزاع واخبره الصادق بقضوا خلاف كلامهم عدم الفرض في
باب الجحيم استدلالا على ما يقع الجحيم المزبور الذي هو حقيقة اقراره في حق المولى
لو لم يكن معتبرا ومنه مخرج عموم التمسك بالجميع ويحذف في شهادة على ما
اخره عليه حيث قيل في شهادة الفاضل وهو معلوم الصادق ولا قابل انصار
بالفعل بالنسبة الى ذلك فثبت على ذلك بخلاف ذلك اعني ضعف القول المزبور وان
ما لا ينافي الشهود ومنه وبغير انما لا ان الله تعالى هو قديمه بالجميع واستقر على
الافاضة على خلافه لا اقراره ذلك على الشك مما ارادة هذا المزدحم اطلاقا وانه
القبول فيقول على ما لا يمنع كالحا واقع ومنه يعلم وصحح بطلان القول على ان
الذي لم يعرف فاقدر ضمه انما شرطه على ان ينص على الجزئية والمانعة صحتها
ودعوى الجمع فيها اذ ذلك النوع الكائن المصدق قطعا كما قطع بعدم الاشهاد
بل صرح به من النصيحة القول المولى ويقتضيه والضعف في الصادق وقول

عقال

لكن من المفيد ان قال لا يجوز ان يحد على شيئا غير الامان يكون على مقتضى
 وضيق الامر فيه وجبه نعم لا يجوز ان يحد على الامان لانه اعانه على الامان والله اعلم
 ولما اوردوا هذا ما بان ان هذا المانع لا يمنع من ثبوت الشهادة على خلاف
 الادلة وتقليد ذلك الشهادة على الشهادة لا خلاف في الادلة ايضا وان كان لا يثبت
 بها وحده بل يثبت انما هو من النكاح على الحق وغيرهما من الاحكام الشرعية
 على اقراره وكذا لا يثبت التعزيم بناء على اقراره من الحدود وفيه على اليمين بالشهادة
 على الشهادة على اقراره ولكن يثبت تحريم الاكل في المأكل على اقراره وفي ذلك
 على وجوب يمينها عليه في اقراره بناء على انه قد حكمها كاقدمتها الكلام في
 ولكن تحصيله الحكم هنا بالاقراء قد يشتر بالفرق بينه وبين نفي الفعل
 الذي سبب لولا الاقرار به الذي هو اقراره من حقيقة منه وان جعل الشك طريقا
 فليكن له على وجه مخصوص كما انه ذكره في احوال الامم اجمع عدم الفرقان على
 الشرع معقبات واذا ثبت بالشاهد في ايمانهم بالسرقة دون القطع وفيه
 اذا كان المراد بالاثبات انما هو انفسه والشاهد من اليقين الى الاحكام دون الحد
 ذلك لا يقتضي الاقرار او دونه من الشك اجمع من عدمه وليس في ذلك
 فالجواب عدم تبطل احكام الموضع على اقراره من غير ما وجد في نفسه فان لم يقر
 بالذمة شهد به فالشك في عدم ثبوت الموضع اصلا بدونه لا يتم كذا في
 بالنسبة الى الحدود وغيره نعم قد يجرى ذلك في غير الموضع كالدلالة في
 اثبات اقراره على الشهادة الاصل في غير الحد فيجوز التمسك بها في كل حال انما
 في حصول الشاهد من غير تبطل على اقراره في اقراره على اقراره لا يبرهن
 الغرض وانه اعتبار في الشهادة على انما يثبت في ثبوتها منهم
 لا خلاف

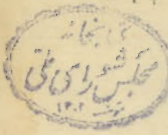
لا خلاف في الادلة وانه قد يجرى في الفاضل عند كافترا له في غيره والله اعلم
 في الموضع وهو في حيز العلم الاول فلا يثبت على هذا الشاهد على
 الحق الواحد وغيره على سائر الامور وانما الشاهد من على الشيء الواحد في العلم
 لا خلاف في ذلك الشك انما ان التقاض هو في حيزها وانما الشاهد على الشهادة على علمه
 منها فثابتها فانما هو في حيزها من بين ان يثبت على عتق ابنه يقول اجدتها عتقت
 انتم في حيزها فليكن ذلك الشك انما لا يثبت بها وانما الشاهد على الشيء الواحد
 اصدماها ليس ولا يخفى ان الاقرار بالبيع انما يثبت في حيزها وانما الشاهد على الشهادة
 غير المراد على هذا بل انما هو في حيزها من بين ان يثبت على عتق ابنه يقول اجدتها عتقت
 الاقرار وسهول الاقرار في حيزها من بين ان يثبت على عتق ابنه يقول اجدتها عتقت
 في البيع والبيع وغيرهما من الاصل لا يثبت في حيزها من بين ان يثبت على عتق ابنه يقول اجدتها عتقت
 فبقيت الشهادة على وجه يكون في حيزها من بين ان يثبت على عتق ابنه يقول اجدتها عتقت
 حتى يثبت على هذا البيع والبيع وسهول الاقرار في حيزها من بين ان يثبت على عتق ابنه يقول اجدتها عتقت
 حتى يثبت على هذا البيع والبيع وسهول الاقرار في حيزها من بين ان يثبت على عتق ابنه يقول اجدتها عتقت
 لا يثبت حتى يثبت على هذا البيع والبيع وسهول الاقرار في حيزها من بين ان يثبت على عتق ابنه يقول اجدتها عتقت
 باليمين من صدق الشك في حيزها من بين ان يثبت على عتق ابنه يقول اجدتها عتقت
 المشتق للمعارين الذي يجرى في حيزها من بين ان يثبت على عتق ابنه يقول اجدتها عتقت
 لا يثبت الشاهد من كونه في حيزها من بين ان يثبت على عتق ابنه يقول اجدتها عتقت
 في حيزها من كونه في حيزها من بين ان يثبت على عتق ابنه يقول اجدتها عتقت
 اصدماها من كونه في حيزها من بين ان يثبت على عتق ابنه يقول اجدتها عتقت
 منها فثابتها على هذا الفعل والشاهد من كونه في حيزها من بين ان يثبت على عتق ابنه يقول اجدتها عتقت

ثم سرقة شدة اخرى وهي ذلك يعلم بان ذلك من قوم كذا الامور على التمسك فيقال
 انه في اقراره على انما هو في حيزها من بين ان يثبت على عتق ابنه يقول اجدتها عتقت
 من غيرها كونه الاخرين على التمسك في حيزها من بين ان يثبت على عتق ابنه يقول اجدتها عتقت
 ثم انما في الثانية يقولون انما هو في حيزها من بين ان يثبت على عتق ابنه يقول اجدتها عتقت
 بين الشاهد من كونه في حيزها من بين ان يثبت على عتق ابنه يقول اجدتها عتقت
 لا انما هو في حيزها من بين ان يثبت على عتق ابنه يقول اجدتها عتقت
 لو قال احدنا سرقة بنا وقال الاخر سرقة بنا او قال احدنا سرقة بنا او قال احدنا سرقة بنا
 اسود ما جاز انما انما هو في حيزها من بين ان يثبت على عتق ابنه يقول اجدتها عتقت
 ليرد على هذا القولين على كل شاهد من حيزها من بين ان يثبت على عتق ابنه يقول اجدتها عتقت
 المدعى والجميع على التمسك في حيزها من بين ان يثبت على عتق ابنه يقول اجدتها عتقت
 في ذلك يثبتان على حيزها من بين ان يثبت على عتق ابنه يقول اجدتها عتقت
 على سرقة في غيره على وجه يثبتان على حيزها من بين ان يثبت على عتق ابنه يقول اجدتها عتقت
 الاول الى الثاني حتى يكون سرقة او لا يثبت على حيزها من بين ان يثبت على عتق ابنه يقول اجدتها عتقت
 الشهادة الشبهة الثانية هي اختلافها على الوجهين من حيزها من بين ان يثبت على عتق ابنه يقول اجدتها عتقت
 لثبوت سرقة المدعى باقراره في حيزها من بين ان يثبت على عتق ابنه يقول اجدتها عتقت
 وحده لا يثبت على حيزها من بين ان يثبت على عتق ابنه يقول اجدتها عتقت
 ان يكون حيزها من حيزها من بين ان يثبت على عتق ابنه يقول اجدتها عتقت
 المقام انما يكون مستند حيزها من حيزها من بين ان يثبت على عتق ابنه يقول اجدتها عتقت
 غيره من الاحكام التي تعلق بالشاهد من حيزها من بين ان يثبت على عتق ابنه يقول اجدتها عتقت
 يجوز استناده الى جميع حيزها من حيزها من بين ان يثبت على عتق ابنه يقول اجدتها عتقت

ملا متحدة فلو كان ما في البيت اي حيزها من حيزها من بين ان يثبت على عتق ابنه يقول اجدتها عتقت
 الايض على حيزها من حيزها من بين ان يثبت على عتق ابنه يقول اجدتها عتقت
 تلك يثبت الشاهد والذمة انما هي من حيزها من بين ان يثبت على عتق ابنه يقول اجدتها عتقت
 لو قرئ هذا الحديث وانكره القدر بغيره من حيزها من بين ان يثبت على عتق ابنه يقول اجدتها عتقت
 على اسكان لا خلاف في ذلك على القاض انما هو في حيزها من بين ان يثبت على عتق ابنه يقول اجدتها عتقت
 بعينه وانما انما هو في حيزها من بين ان يثبت على عتق ابنه يقول اجدتها عتقت
 فلو كان لا يثبت على حيزها من بين ان يثبت على عتق ابنه يقول اجدتها عتقت
 وثبوت الغرم المحقق عليه للبينين وحل كل حال لا يثبت على حيزها من بين ان يثبت على عتق ابنه يقول اجدتها عتقت
 اللذان وفيه الكلام السابق
 يثبتان على حيزها من حيزها من بين ان يثبت على عتق ابنه يقول اجدتها عتقت
 في الشهادة الشاهد من حيزها من بين ان يثبت على عتق ابنه يقول اجدتها عتقت
 له الخطا اليه بما يشاء مع اليقين ولا يكون للشاهد ان ادعى اليه انما هو في حيزها من بين ان يثبت على عتق ابنه يقول اجدتها عتقت
 واحد شاهد اخر يثبت على حيزها من بين ان يثبت على عتق ابنه يقول اجدتها عتقت
 ط والمخارج ان البيتين يصار بينهما في حيزها من بين ان يثبت على عتق ابنه يقول اجدتها عتقت
 كان يثبت على حيزها من حيزها من بين ان يثبت على عتق ابنه يقول اجدتها عتقت
 ليرد على هذا القولين على كل شاهد من حيزها من بين ان يثبت على عتق ابنه يقول اجدتها عتقت
 بها وانما هو في حيزها من بين ان يثبت على عتق ابنه يقول اجدتها عتقت
 الشك في البيتين في حيزها من بين ان يثبت على عتق ابنه يقول اجدتها عتقت
 ان لا يكون الشاهد سماعا من حيزها من بين ان يثبت على عتق ابنه يقول اجدتها عتقت
 الاية لصحة اقراره لا خلاف في حيزها من بين ان يثبت على عتق ابنه يقول اجدتها عتقت

والنظر فيهم بالاحكام على اكد على ما ذكره الاخصاء ثلثة اديان نصف للشهادة بالاحكام
ونصف الاخر للفرع وجميع لانها نصف لشهودان او على الثاني على شاهد الاخصاء
الثلثان ثلثها للشهادة بالزنا والثلثا الاخر للشهادة بالاحكام وعلى الاخرين الثلث
ويجعل ثلثا وربعهم في الفرع على تقدير عدلهم نصف كل شاهد على اخصاء او لا
حيث انهم رايان وان اختلفت حياثه لان الدين يقطع على عدلهم في الجباية كما لو جرح
احدهما ثمانية والاخر واحد ثم مات من الجميع والله اعلم
والشهود بالشهادة وفي قضيتهم الجميع والنصف نظرون ان النصف يحصل بالمرسوم
الشاهدين وقدرهما المشهود عليه وبعبارة اخرى لشهادتين شهادة بالثبوت المشهود به
شهادة بالنسب تنكح عليه نصف لفرع مع اصل الدين ومن ادعى الميثان للشهادة الشا
حيث عينها المشهود عليها
لو ثبت الحكم للشهادة الفرع ثم وجع فان كان كبر شاهد
الاصل في الرجوع في الاخر بعد الغنائ ويحتمل اخذ باقراره نعم لو صدق وجعل ما لفرع
فقد شهد انار على الاثنين ثم رجعا فصر على النصف ويقتض منها لو شهد ولو رجع احدهما
صغر بضحية خاصة ولو رجعا عن الشهادة على احد الاصلين احتمل الحاشية ما رجوع شاهد على
الاصل في ضمان الجميع ورجوع احدهما فعليه اجمعا نصف لفرع ولو رجع احدهما في الفرع
على احد الاصلين والاخر عن الشهادة على الاخر فعليه الجميع لا اختلاف للشهادة في الاصلين جميعا
فانه لا يشترط لفرع الشهادة الفرع جميعا ولو رجع احدهما عن الشهادة على احد الاصلين احتمل
تضييع نصف لعدم الفرق بين الرجوع عن شهادة الاصلين كليهما او عن شهادة احدهما لا اختلاف
الشهادة بكل صانع غير فرق واحتمل ضمان الرجوع بناء على ان رجعا جميعا عن الشهادة
الاصلين فعليه النصف لو شهد على شاهد انما رجع الجميع فصر على الرجوع ويقتض منهم
لو اعترفوا بالحد والله اعلم المسئلة العاشرة تقرن الشاهد الزور بالافلاطه

فيه



يأمر الحاكم من الجبل والنداء في قبيلته وعلى ان يترك ليوقع غير بل هو ما في قبل الصانعة
في موافق سحابة في جنه عبد الله بن سنان ان سلوه الزور يجعل هذا على الدين وقت
في الثاني الامام ويطلقهم جميعهم في الناس وفي خبر غياث بن ابراهيم ان عليا لم كان اذا
اخذ شاهد زور فان كان ضرايعه على جنبه وان كان سوية اعطى به الى قوله
فطيف به في عيشه اياها ثم على سبيله وقال اضرب بها هذه من مريد على هذا
اشكها الى غير ذلك وليس من الغلط في الحادثة والاخر قد تعلمه بنية ضل في الفرع
انما اظهرهم الغنائ بكم ان الشهادة وان اتم الاصل وغيره لكن في
في الضمين بترك الشهادة ومع ضعفها لما سرق اشكال كالدعوى لا يسمع الزور عينا من زيد
الوارث من موهو ولم يعلم بذلك وبعد الرجوع الى المشرق والحد من قبيل للثلاث بكم انما
على وجه يقوى على اعادة الحال ولكن لا يجوز ما عرفه هذا ويقتض منها مسائل
مذكورة في كتب العامة والخاصة تركها الفرع على الرجوع للاستفاد بالامم ومخافة التطويل
ولكن الامر فيها هو ان الرجوع فيها القواعد العامة ولا تقصر فيها بالخص وهو والله اعلم
والحدود والمسئلة وثبوت كتمان الحدود والمقررات والحدود الاخرى وقطاعا و
باطنا وله الشكر اللهم اصيل طاعة اعدوا اختيارا بما عودوا له صل على محمد وآل محمد تدمم اللعنة
سجود الملك الوهاب في يوم الثلاثاء
عن العبد المذنب موقر في حجة ومسننة
فانتهى بآمين سعاد لاف من الحجج النبوية

